عبد الحليم قنديل



الأيام الأخيرة

الأيام الأخيرة

عبد الحليم قنديل

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

الناشر

دار الثقافة الجديدة

" شركة ذات مسئولية محدودة "

٣٢ ش صبري أبو علم، باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس ٢٣٩٢٢٨٨٠

e-mail: elguindimohamed@hotmail.com

تصميم الغلاف: الفنان " صالح عبد العظيم "

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٨٥٨٥

الأيام الأخيرة

عبد الحليم قنديل

دار الثقافة الجديدة

نهاية مبارك

هل يحكم الجيش ؟، هل يحكم الإخوان ؟، هل يحكم جمال مبارك ؟، هل من طريق لمرحلة انتقال سلمى من حكم العائلة إلى حكم الشعب ؟، كلها أسئلة معلقة برسم نهاية وشيكة لنظام انتهى إلى الإفلاس التام .

بنجدة الأقدار، أو بيقظة الناس، أو بالانزلاق إلى انفجار اجتماعى، وبتكلفة دم لا يريدها أحد لهذا البلد، كيف ستكون النهاية التى لا تبدو صورها فى سعة من أمرها ؟، فزحمة المقادير تبدو فى سباق مع عجلة الزمن اللاهث، والعد التنازلى لنظام مبارك بدأ من زمن، مات النظام إكلينيكيا، مات النظام سياسيا، ولم يعد غير انتظار مراسم الدفن، وكل الأمل ألا تكون النهاية حريقا لبلد، فالنظام يبدو مصمما على دفن البلد فى ذات اللحظة التى يدفن فيها، النظام يبدو معلقا هناك - من حول بيت الرئاسة- بمماليكه ومليارديراته وجنرالاته، وبلا قاعدة اجتماعية تسند أو يمكن تجديدها، وبآلة أمنية ضخمة مروعة، وبسلوك همجى، وبقوانين غابة يضيف إليها مددا من قانون الإرهاب والتزوير وحظر النشر، وبموجة اعتقالات متزايدة، ومحاكم استثنائية، وبديكور زينة من أحزاب انتهت إلى أشباح، ووسط بركان غضب تتدافع مشاهده ببطء ولكن باطراد مئات المخاطرين، والمبادرين فى كفاية وأخواتها، اخترقوا حاجز الصمت قبل ثلاث سنوات وتزيد، ومئات الآلاف تدافعوا فى سيرة غضب اجتماعى بدا كنذر الطوفان، فمنذ نهايات العام ٢٠٠٦ وإلى الآن، تتدافع الإضرابات والاعتصامات ووقفات الاحتجاج، وكلها محظورة من قبل النظام، لكن تفشى البؤس العام أخرج الناس أخيرا

عن ملة الخنوع، وصحا البلد من الغيبوبة، وقد تبدو مشاهد الصحوة مفرقة بالجغرافيا، ومنخفضة السقف بالمطالب الجزئية، لكن إفلاس النظام الناهب وتورطه فى جرائم شفط ثروة البلد وسرقته بالإكراه، وعجزه الكلى عن تجديد الرضا العام، ووضعه المعلق كالنبى سليمان حين مات، فلم يلحظ أحد أنه مات إلا حين نخر النمل العصا، فالنظام الميت سياسيا معلق على عصا أمنية، وحين تنفك أقواس جغرافيا الغضب، ويجرى تسييس الغضب الاجتماعى، ويرتفع سقفه إلى مطلب رحيل النظام، حين تأتى اللحظة، وقد باتت أقرب من طرف الإصبع، حين تأتى اللحظة فإلى أين نذهب ؟، هل إلى حريق يلتبس فيه الاحتقان الإجتماعى بالاحتقان الطائفى ؟، وفى أجواء من البلطجة والانفلات العام ؟، أم يتدخل الجيش وتجرى مصالحة مع الإخوان على الطريقة التركية ؟، أم يكون حكم الإئتلاف الوطنى ؟، وماذا ستفعل أمريكا وإسرائيل بالضبط ؟، والعين على مصر الأسيرة فى قيد كامب ديفيد وخطايا إهدار الاستقلال الوطنى وتخريب بلد انتهى إلى بواقى فساتين فى محنة الثلاثين سنة الأخيرة .

فى الكتاب مشاهد مصر القلقة - على صفيح ساخن - عند خط نهاية نظام .

عبد الحليم قنديل
القاهرة فى ٢٢ فبراير ٢٠٠٨

بلد يحترق

٣٠ سنة خطيئة

لم تكن خطيئة السادات – فقط – أنه ذهب لإسرائيل قبل ثلاثين سنة، بل الخطيئة – التى استمرت مع مبارك بعد السادات – أنه خرج بمصر من سباق التاريخ، وربما فى ذات اللحظة التى ذهب فيها لإسرائيل فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧.

كانت حوادث انتفاضة يناير ١٩٧٧ لا تزال ساخنة، فقد ثار الشعب وقتها ضد الرئيس الذى كان مولعا بالظهور ببذلة عسكرية ألمانية الطراز وبعصا الماريشالية، وبدت قيادة الجيش مترددة فى النزول للشارع لحفظ الأمن، واشترط المشير عبد الغنى الجمسى – وزير الدفاع وقتها – أن تلغى قرارات رفع الأسعار قبل نزول الجيش، وكان له ما أراد، كانت الحوادث قد هدأت، وطلب المشير الجمسى من قائد المنطقة الجنوبية أن يذهب للسادات الهارب فى أسوان، وأن يبلغه بإمكانية العودة إلى قصر الرئاسة فى القاهرة، وحين التقى السادات بالجنرال، تصور أن أمره قد انتهى، وأنه قد أزيح عن منصب الرئاسة، وسارع يقول للجنرال: لا أريد غير ضمان الخروج الآمن – مع عائلتى – من مصر، كان السادات – على طريقته – قد فهم مغزى ما جرى، وأدرك أن إقامته فى قصر الرئاسة لم تعد مريحة، وأن توازنات مصر الداخلية قد تنقلب عليه، وهو ما تأكد حدوثه – فيما بعد – باغتياله الدرامى على منصة العرض العسكرى فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

كان السادات فى عجلة من أمره، وانتهى – فيما يبدو – إلى القرار الذى ظنه مريحا، وهو أن يهرب - بالسياسة – إلى أمريكا وإسرائيل عوضا عن خذلان الشعب الذى تنكر له، ورفع صور عبد

الناصر فى انتفاضة الغضب، كان السادات قد استنفد لعبة الأقنعة، استنفد قدراته التمثيلية، وحانت له لحظة الحقيقة، كان قد انتهى من تمثيل فيلمين سياسيين دون أن يصله ثواب الأجر، الفيلم الأول جرت وقائعه منذ وفاة عبد الناصر أواخر ١٩٧٠ وحتى نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣، وفيه بدا السادات كأنه مجرد ظل لعبد الناصر، يركع أمام تمثاله فى قاعة مجلس الأمة، ويهاجم أمريكا لأنها تريد تصفية تجربة عبد الناصر، ويناور ويداور لتجنب الحرب الموعودة، لكن الطريق أمامه بدا مغلقا، فالمظاهرات تضغط من أجل الحرب، والجيش جاهز تماما، كان الجيش قد خاض حرب الاستنزاف التى بدأت يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦٨، وتظاهرت مصر عبد الناصر بقبول مبادرة روجرز فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠، كان القرار عسكريا وليس سياسيا، وقصد به اقتطاع وقت لثلاثة شهور، يتوقف فيها إطلاق النيران، ويجرى بناء حائط صواريخ يصد غارات إسرائيل عن العمق المصرى، وانتهى بناء حائط الصواريخ العظيم غرب قناة السويس فى ٢٣ أكتوبر ١٩٧٠، وكانت خطط الحرب موضوعة للتنفيذ، وماطل السادات بقصص من نوع عام الضباب، لكنه فى النهاية خضع، وأصدر أمر الحرب الموروث عن عبد الناصر، وجرت معجزة العبور واقتحام خط بارليف بعد ظهر ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وفى وهج النصر الباهر، كان السادات جاهزا لتمثيل فيلم من تأليفه - هذه المرة – لا من تأليف عبد الناصر، كان السيناريو مزدوجا، فى الظاهر ولاء لتجربة عبد الناصر، وفى الباطن ذهاب لأمريكا من أقصر طريق، كان قد قرر أن يمشى على طريق عبد الناصر "بأستيكة" على حد التعبير الشعبى الذائع وقتها، فلم تكد تمر ٢٤ ساعة على بدء الحرب، حتى سارع السادات لطمأنة أمريكا بأنه لا يريد حرب تحرير، فقد تلقى هنرى كيسنجر – مستشار الأمن القومى ووزير الخارجية الأمريكى وقتها – برقية من حافظ

إسماعيل مستشار الأمن القومي المصرى وقتها، التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٧٣، والرسالة الظاهرة قول الرئيس السادات بالنص "بأنه لن يعمق مدى الاشتباكات"، وبعد وقف إطلاق النار في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، جاء كيسنجربمكوكياته بين القاهرة وأسوان وتل أبيب، وجرى عقد اتفاق فض الاشتباك الأول في ١٧ يناير ١٩٧٤، واتفاق فض الاشتباك الثانى فى أول سبتمبر ١٩٧٥، وجرى خفض القوات المصرية شرق قناة السويس من ٧٧ ألفا إلى سبعة آلاف فقط، وخفض الدبابات من ألف إلى ٣٠ دبابة لا غير، كانت تنازلات السادات مؤلمة لقادة السلاح، وبكى المشير الجمسي - رئيس الأركان وقتها - على جهد الدم الذى جرى تضييعه، فقد بدت التنازلات بلا منطق، ولا تتناسب مع حقائق القوة فى معركة حقق فيها الجيش المصرى نصرا استراتيجيا، بدت التنازلات مثيرة لدهشة كيسنجر الذى فوجيء بالصيد السهل، لكن دهشته ربما زالت بعد ما سمعه من السادات نفسه في لقاء خاص، القصة رواها الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه (أكتوبر ١٩٧٣ - السلاح والسياسة)، وسجل محضر حوار جرى بينه وبين كيسنجر فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣، أى بعد مرور شهر بالكاد على بدء الحرب التى انتهت لتوها، نقل كيسنجر لهيكل عن السادات أنه قال "إذا جاءتكم فكرة أو خطرت لكم مبادرة، فاعطوها لى، وأنا أقوم بطرحها باعتبارها اقتراحا أو مبادرة مصرية (...)، لأن شعوب المنطقة تسرب لديها شك كبير فى أى شيء تتقدمون به، أو تتقدم به إسرائيل، إذا تقدمت إسرائيل باقتراح، وقبلته أنا، فسوف أجد من يصيح فى وجهى بأن القبول باقتراح إسرائيل خيانة، وإذا تقدمتم أنتم - أمريكا - باقتراح أو مبادرة، وقبلته أنا، فسوف أجد من يصيح فى وجهى بأن هذه تبعية (...) أما إذا تقدمت أنا باقتراح وقبلته إسرائيل، فإن هذا القبول سوف يبين أن رأينا هو الذى ساد، وهذا فى حد ذاته يعطى المصريين نوعا من

الرضا كفيلا بتهدئة المشاعر وتجاوز الشكوك"، انتهى النص، وبقى المعنى، فالرئيس السادات الذى ورث نظاما معاديا لأمريكا التى تحالف إسرائيل، الرئيس نفسه يقدم نفسه كمقاول سياسى من الباطن لدى الخارجية الأمريكية .. وربما لدى المخابرات (!).

وهكذا بدا قرار السادات بالذهاب إلى القدس – المحتلة – كأنه مغامرة مفاجئة، بينما الترتيبات جارية فى الظل، وكان الفيلم السياسى الثانى للرئيس السادات – بعد حرب ١٩٧٣ وإلى دراما ١٩٧٧ – تتكشف مراميه، فقد وجه كيسنجر – فى لقاء ٧ نوفمبر ١٩٧٣ – سؤالا مفاجئا لهيكل، سأل كيسنجر: " ماهى سلطة الرئيس السادات فى إحداث تغييرات أساسية فى النظام الاجتماعى فى مصر؟"، ولم يتأخر رد السادات كثيرا، وصدر قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى – أول عناوين الانقلاب بالاقتصاد – فى أواسط ١٩٧٤، وجرى تزيين أمريكا للمصريين بترتيبات زيارة الرئيس نيكسون، وأكثر الرئيس السادات من ذكر المدائح بحق "صديقه" كيسنجر، وهى المدائح ذاتها التى ذهبت فيما بعد إلى "صديقه" مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق، فقد قرر الرئيس السادات – بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ – أن يدعم بقاءه فى منصبه بضمانة أمريكا وإسرائيل، وليس بضمانة المصريين، نان إلغاء قرارات رفع الأسعار آخر تنازلاته للمصريين، وكان ذهابه للقدس أظهر تنازلاته التى بدت بلا نهاية للأمريكيين والإسرائيليين، دان بيتر – وكان مستشارا إعلاميا لبيجين – كتب مقالا فى صحيفة "يديعوت أحرنوت" قبل أيام، المقال بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧، عنوان المقال "لنصنع السلام بدون تخطيط"، وينقل "بيتر" عن بطرس غالى – وزير الشئون الخارجية المصرى الأسبق – حكاية

ذات مغزى، فقد عرض بطرس على السادات فى طائرة الذهاب إلى القدس كراس تفاوض من ثلاث نقاط عن القدس والحدود واللاجئين، فبدا السادات ضجرا، وأشاح بيده لبطرس، وقال له فى وضوح "جدول أعمالى الوحيد لمحادثاتى فى القدس هو مجرد وصولى إلى القدس" (!)، فالسادات كان يعرف هدفه، ومستعد لتقبل خطط أمريكا وإسرائيل وكأنها خططه الشخصية، ويوافق عليها فى الحال كأنها من بنات أفكاره، والمقايضة عنده مفهومة، ومن غير وجع قلب، التنازلات جاهزة مقابل دعم مرغوب، وهو ما تأكد بعدها فى مفاوضات كامب ديفيد، فقد كان بيجين يتصور أن السادات لن يفى بالمطلوب وبسهولة، وعبر عن خشيته لدان بيتر فى رحلة الذهاب للمفاوضات، والتى بدأت أوائل سبتمبر ١٩٧٨ برعاية جيمى كارتر الرئيس الأمريكى وقتها، قال بيجين لبيتر :سنتحدث ليومين أو ثلاثة، وربما نحرج ببيان نوايا"، لكن ماجرى فاجأ بيجين، فقد ضرب السادات بنصائح وغضب مستشاريه المصريين عرض الحائط، ووقع إطار اتفاق كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، وبعد ١٣ يوما من التفاوض، وكان إطار كامب ديفيد أساسا لمعاهدة السلام التى جرى توقيعها فى ٢٦ مارس ١٩٧٩، ووضع مقدرات مصر تحت رحمة أمريكا وإسرائيل بغير إبطاء ولا تحسب، وجرى تضييع أبسط معانى الاستقلال والسيادة الوطنية فى أقل من عام ونصف بعد زيارة القدس، فلم يعد مهما أن تبقى سيادة للوطن، بل أن تبقى السيادة للرئيس(!).

فقد جرى – بتنازلات السادات المفزعة – سلب مصر حقها فى وضع قواتها على أراضيها حيث تشاء، وجرى نزع سلاح سيناء فى غالبها، فقد نص الملحق الأمنى للمعاهدة على منع مصر من إنشاء مطارات حربية فى أى مكان من سيناء (المادة ٢ فقرة ٥)،

ومنعها من استعمال المطارات التى تخليها إسرائيل فى أغراض حربية (المادة ٥ فقرة ٣)، ومنعها من إنشاء أى موانىء عسكرية فى أى موقع على شواطىء سيناء (المادة ٤ فقرة ١)، وجرى تقسيم سيناء إلى ثلاث مناطق، المنطقة الأولى شرق قناة السويس إلى مدى ٥٨ كيلومترا تقريبا، وتوضع فيها فرقة مشاة ميكانيكية واحدة لا يزيد مجموع أفرادها عن ٢٢ ألفا، ولا تزيد أسلحتها عن ١٢٦ قطعة مدفعية، و ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ مم، و ٢٣٠ دبابة و ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الأنواع (المادة الثانية فقرة ٢ بند ٢ و ٣ من الملحق الأمنى)، المنطقة الثانية تلى الأولى شرقا وإلى خط يبدأ من قرية الشيخ زويد على البحر الأبيض المتوسط (شرق العريش)، وينتهى عند رأس محمد (غرب شرم الشيخ)، ويبعد عن حدود مصر الشرقية بحوالى ٣٣ كيلومترا، وفيها يسمح الملحق الأمنى للمعاهدة بقوات شرطة مدنية وقوة حرس حدود لا تزيد عن أربع كتائب وبأسلحة خفيفة (المادة ٢ فقرة أ بند ب)، وفى المنطقة الثالثة شرق سيناء، وتضم شرم الشيخ ومضايق تيران وشواطىءخليج العقبة، لا يسمح لمصر بغير الشرطة المدنية (المادة ٥ فقرة ٢ من الملحق الأمنى)، وربما يصح أن نتذكر هنا أن هذه الشروط ليست سرية، وأن المعاهدة بملاحقها قد نشرت فى وثائق صدرت عن وزارة الخارجية المصرية وعن هيئة الكتاب الرسمية، وهى – بالطبع – لا تنتقص من عظيم الاحترام والتقدير للجيش المصرى القادر على ردع أى عدوان، وليس هذا موضوعنا على أى حال، المهم أن الترتيبات المؤذية لم يتغير فيها شىء إلى الآن، ربما باستثناء متواضع جرى مؤخرا، فقد جرى اتفاق بين مصر وإسرائيل على وضع ٧٥٠ جندى حرس حدود عند محور صلاح الدين، وبهدف مكافحة تهريب السلاح للفلسطينيين عبر أنفاق الحدود، وترغب مصر بزيادة العدد إلى ٣٥٠٠ جندى، لكن إسرائيل ترفض

إلى الآن، وموافقة إسرائيل شرط جوهرى بنص المعاهدة المضمونة أمريكيا، فقد نصت المعاهدة (المادة ٦ فقرة ٢ بند أ من الملحق الأمنى) على تمركز قوات أجنبية شرق سيناء شكلتها أمريكا، وهدفها هو التفتيش والرقابة والاستطلاع والتحقيق، وليس لمصر حق طلب سحبها فى أى وقت، وخلاصة الترتيبات - بالتعبير النافذ للمفكر القومى الراحل د.عصمت سيف الدولة فى كتابه "هذه المعاهدة" - أن تبقى سيناء مرهونة رهنا رسميا (تحت يد صاحبها ولكن لا يستطيع التصرف فيها)، إنه القيد الحديدى الذى وضع على يد مصر إن أرادت يوما - بتغير الظروف - استعادة حقوقها واستقلال قرارها، وقد زيد القيد غلظة بـ (مذكرة تفاهم) أكدت بالنص على "حق الولايات المتحدة فى اتخاذ ما تعتبره ملائما من إجراءات، فى حالة حدوث انتهاك لمعاهدة السلام أو تهديد بالانتهاك، بما فى ذلك الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية"، وتضيف المذكرة بالنص "تقدم الولايات النتحدة ما تراه لازما من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة هذه الانتهاكات خاصة إذا ما رئى أن الانتهاك يهدد أمن إسرائيل بما فى ذلك على سبيل المثال تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية، أو انتهاك بنود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات، أو شن هجوم مسلح على إسرائيل"، وقد تحررت هذه المذكرة، وأبلغتها واشنطن لمصر يوم ٢٥ مارس ١٩٧٩، أى قبل توقيع ما سمى بمعاهدة السلام بيوم واحد، والمعنى: إكراه مصر - فى الحال وفى الاستقبال - على الإذعان لحد السلاح المشترك للتحالف الأمريكى الإسرائيلى.

ولم تنته الخطيئة - بنص المعاهدة المشئومة - عند حدود سيناء، فقد عادت سيناء - بمقتضى المعاهدة - وكأنها لم تعد، عادت إلى مصر على طريقة الذى أعادوا له قدما وأخذوا عينيه، نزع

سلاح سيناء انتهى – بتطبيق المعاهدة وبتوابعها – إلى نزع سيادة القرار فى القاهرة، أو قل – بالدقة – أنه انتهى إلى احتلال قرار مصر فى السياسة والاقتصاد والثقافة، فالمعاهدة ألزمت مصر بالاعتراف الكامل بإسرائيل، وبتبادل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية (المادة الثالثه فقرة ٣ من الوثيقة الرئيسية)، وألزمت مصر بأن تنشىء خطوط طيران واتصالات وسككا حديدية مع إسرائيل (المادة ٦ فقرات ٢ و ٤ و ٥ و ٦ من البروتوكول الاقتصادى)، وأن تبيع مصر بترولها لإسرائيل (المحضر الملحق بالبروتوكول)، أى أنه جرى إكراه مصر على ما هو أبعد من إنهاء حالة الحرب، جرى إكراهها على الاعتراف والتطبيع، وجرى – أيضا – وضع المعاهدة مع إسرائيل فوق كل التزام آخر لمصر، فقد نصت المادة السادسة من الوثيقة الرئيسية على أنه "فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة "، والمعنى ظاهر يصدم العين، فالمعاهدة مع إسرائيل توقف الالتزام العملى لمصر بمعاهدة الدفاع العربى المشترك، والتى وقعت فى يونيو ١٩٥٠، وبدأ سريانها منذ ٢٢ أغسطس ١٩٥٢، فالمعاهدة تخرج مصر – بثقلها العربى الحاسم – من ميدان المواجهة مع كيان الاغتصاب الإسرائيلى، وهو ما التزم به السادات ومبارك حرفيا فيما بعد، فقد بدت مصر عاجزة مع قصف إسرائيل لمفاعل "تموز" العراقى سنة ١٩٨٠، وبدت عاجزة أكثر مع اجتياح إسرائيل لبيروت سنة ١٩٨٢، ومع وثوق وترابط الالتزام تجاه أمريكا وإسرائيل، كان التطور إلى الخطايا الأفدح، وشاركت مصر فى "حرب الكويت" ضد العراق تحت القيادة الأمريكية، وشاركت بدعم المجهود الحربى الأمريكى لغزو العراق سنة ٢٠٠٣، وصارت أولويات الأجندة المصرية هى ذاتها أولويات

الأجندة الأمريكية الإسرائيلية، وسرت القاعدة فى تصرفات الداخل كما فى تصرفات الخارج، فلم تكتف إسرائيل بإلزام مصر بتوريد ١٤ مليون برميل بترول سنويا، بل جرى إلزام مصر بتوقيع اتفاق "كويز النسيج" فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤، ثم إلزامها بتوقيع اتفاق تصدير الغاز المصرى لإسرائيل ولمدة ٢٠ سنة مقبلة، وهو مايعنى تزايدا متصلا بتأثير المكون الإسرائيلى فى الاقتصاد المصرى، وبالتوازى .. توحش تأثير المكون الأمريكى فى الاقتصاد والسياسة المصرية، فقد جرى تصنيع النواة الأولى لمليارديرات "جماعة البيزنس" بأفران صهر المعونة الأمريكية، وجرى التحول إلى "التكييف الهيكلى" والخصخصة – أو المصمصة بمعنى أدق – بوصاية واشنطن عبر صندوق النقد والبنك الدوليين، وانتهينا – حيث لم نحارب إسرائيل – إلى حرب شفط الثروة المصرية، وتجريف قواعدها الإنتاجية، ونزلت مصر من قمة التنافس مع كوريا الجنوبية إلى قاع التنافس مع "بوركينا فاسو"، كانت مصر – إلى ما بعد حرب ١٩٧٣ – رأسا برأس مع كوريا الجنوبية فى معدلات التنمية والتقدم والاختراق التكنولوجى، ونزلنا – بانزلاقات الثلاثين سنة – إلى مقام التنافس مع "بوركينا فاسو" على مؤشر الفساد الدولى، وكما انتهينا إلى تفكيك نهضة مصر الحديثة الأولى – نهضة محمد على – باتفاق لندن سنة ١٨٤٠، فقد انتهينا إلى تفكيك نهضة مصر الثانية – نهضة عبد الناصر – باتفاق كامب ديفيد وما أعقبه، ورغم أن مصر تدفقت إليها – فى سنوات الخطيئة ذاتها – موارد مالية خارجية غير مسبوقة بلغت فى جملتها ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار (!).

لقد أفلت السادات – بأقدار الاغتيال – من أن يرى بأم عينيه نتائج ما فعلت يداه، وتركنا للمأساة نعيشها ونراها – حتى إشعار آخر - مع خلفه وتابعه حسنى مبارك.

الرعب الذى ينتظرنا

لست أملك عين زرقاء اليمامة، وإن كنت أثق أن مصر ذاهبة إلى حريق، ذاهبة إلى انفجار اجتماعى خطر بتكلفة دم ودمار لا يريدها أحد.

نعم، مصر ذاهبة إلى رعب حقيقى، وبأكثر مما جرى فى حريق القاهرة قبيل ثورة ١٩٥٢، وبأعنف مما جرى فى انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير قبل ثلاثين سنة، فالهدوء الظاهر على السطح قد يغرى بتوقع الاتصال فى الركود، الهدوء المنبسط كصفحة النيل قد يوحى بتأجيل متكرر لمواسم الفيضان، مصر على السطح قد تبدو ميته وجثة طافية، لكنها فى العمق الاجتماعى تغلى، ومواعيد الغضب تتوالى نذرها، فالبلد "فى قلبها دمل"، والدمل بتشديد الميم – فى النطق العامى المصرى – هو قيح صديدى يطفر من قشرة الجلد الأحمر الملتهب، وقد امتلأ قلب مصر بالصديد، امتلأ قلبها بصديد النهب العام، وتوجع قلبها بصديد الكبت العام، ونزلت مصر – بغالب أهلها – إلى ما تحت خط القهر والفقر والمرض، واجتمع الشعور بالذل الوطنى إلى الإحساس بالسخط الاجتماعى، واقتربت لحظة الخطر، أو قل أنها توشك.

دعاوى الإصلاح السياسى انتهت إلى انسداد سياسى، انتهت إلى وضع البلد كله فى جراج الرئاسة، فالسياسة – بتداعى الأحزاب – انتهت إلى جنازة، وتزوير الانتخابات أصبح قانونا ساريا بتعديلات الدستور الأخيرة، فقد انتقل الإشراف العملى على الانتخابات إلى ضباط الشرطة بدلا عن القضاة ذوى الحصانة، والانتخابات العامة دخلت سلك التعيينات، ونقابات العمال وضعت تحت يد الأمن، واتحادات الطلاب يجرى تشكيلها بمعرفة الحرس

الجامعى، والنقابات المهنية انتهت – فى أغلبها – إلى التجميد منذ صدور القانون ١٠٠ أواسط التسعينيات، وقانون الطوارىء تحول – بالتعديلات الدستوريه إياها – إلى دستور دائم، وعدد المعتقلين يفوق – بتقديرات شبه رسمية – رقم الـ ٢٥ ألفا، والنظام القائم تحول إلى كيان معلق فى هواء كإنسان ابن سينا الافتراضى، ولا تكاد تربطه بقاع المجتمع سوى عصا أمنية متضخمة متورمة، مجرد كيان معلق يستند إلى عصا الأمن، ويبدو كالنبى سليمان حين مات، وهو يستند إلى عصاه، ولم يلحظ أحد أنه مات إلا حين نخر النمل العصا، فقد مات النظام سياسيا، ولم تعد إلا العصا تنتظر جيوش النمل فى انفجار يستعجل أوانه، لقد بنى عبد الناصر سدا عاليا يحجز عن مصر خطر الغرق فى فيضان الماء، وبنى السادات – ومن بعده مبارك – سدا أمنيا عاليا، ومما له مغزى أن التضخيم فى العصا الأمنية بدا مطردا بالذات عقب انتفاضة ١٩٧٧، فقد بدأ من وقتها تضخيم جهاز الأمن المركزى وقوات الداخلية خصما من حساب الدور السياسى للجيش، وانتهينا – بالإحصاءات الرسمية – إلى ٨٥٠ ألف ضابط وشرطى وموظف فى وزارة الداخلية، أضف: ٤٥٠ ألفا من قوات الأمن المركزى، أضف: ٤٠٠ ألف مخبر سرى، والمجموع: مليون و ٧٠٠ ألف ضابط وجندى ومخبر، وهو ما يعنى أنهم وضعوا – بتقديرات الباحث عبد الخالق فاروق – عسكريا مقابل كل ٣٧ مواطن مصرى، وهى نسبة قمع تقترب من ضعف مثيلتها فى إيران زمن الأيام الأخيره للشاه، كانت النسبة الإيرانية عسكريا لكل سبعين مواطنا، ويعكس التضخم الأمنى المفرط إحساسا بالغرائز بدنو النهاية، فقد تآكلت القاعدة الاجتماعية للنظام إلى حد التلاشى، ونسب التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات تعكس الصورة، فقد أدار الناس ظهورهم لألعاب النظام، وتدنت نسبة التصويت الفعلى فى الاستفتاء الأخير على تعديلات الدستور – ٢٧

مارس ٢٠٠٧ – إلى ٤%، وهى نسبة التصويت الحقيقى ذاتها فى الاستفتاء على التعديل الرئاسى للمادة ٧٦، والمحصلة: أن تغيير النظام لم يعد ممكنا بسياسة الإقناع ولا بسياسة الانتخابات، فقد انتهى الوضع لاعتبار الشعب المصرى هو العدو الأول للنظام المصرى، وانتهت شهوة شفط الثروة وتركيز السلطة – عائليا – إلى ماهو أسوأ، انتهت إلى تجاهل المؤسسة العسكرية، والخصم من دورها فى حساب السياسة، عادت الشعب، وتجاهلت المؤسسة، انتهت بمصر كلها إلى مجرد عزبة حكر على العائلة، رهنت الحاضر لمبارك الأب، وارتهنت بالمستقبل لصالح العائلة، وتأييد حكمها – بعد التمديد – بتعديلات الانقلاب على الدستور وتعديلات النظام الداخلى فى المؤتمر الأخير للحزب الحاكم (!).

والأخطر أن الانسداد السياسى جرى مصحوبا بدفع المصريين – فى غالبهم – إلى جحيم اجتماعى حقيقى، فلسنا بصدد نظام ديكتاتورى يتحكم – فقط – بالسياسة، ويعوض عن تغييب الحريات العامة بتقدم فى الاقتصاد، بل الصورة كلها فيها ملامح المأساة، وتؤكد أننا انتهينا إلى انحطاط تاريخى عام، وإلى مايشبه الخروج من التاريخ بالجملة، فلم يكن الذى جرى فى مصر – بعد انتفاضة ١٩٧٧ – انتقالا من تجربة إلى تجربة، بل الذى جرى هو انتقال من تجربة إلى "هدد"، ومن نظام إلى حطام اقتصادى وسياسى، ومن دور فى القيادة إلى دور بالقوادة بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩، قبلها كانت تجربة مصر الكبرى باهرة فى التنمية والتصنيع، كانت مصر تحقق – بأرقام البنك الدولى – أكبر معدلات التنمية فى العالم الذى كان ثالثا، كانت معدلات النمو الحقيقى تجرى بمتوسط قدره ٦,٧% سنويا بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٦، وتراجعت معدلات النمو قليلا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، ودفع غالب الموارد للمجهود الحربى، لكن معدلات التنمية

ظلت مطردة على أى حال، حققت مصر بين عامى ١٩٦٧ – ١٩٦٩ معدل نمو بمتوسط قدره ٤% سنويا، وبين عامى ١٩٦٩ و١٩٧٣ تزايد المعدل فى المتوسط إلى ٥،١٩% سنويا،كانت مصر – فى سباق التاريخ – تنافس كوريا الجنوبية فى معدلات التنمية والتقدم والتصنيع والاختراق التكنولوجى، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تتراجع معدلات التنمية، وإن جاءت هذه المرة مثقلة بالديون، فقد ارتفع معدل النمو بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ إلى ١٠،٩٤% سنويا، لم تكن ديون مصر حتى رحيل عبد الناصر تجاوز المليارى دولار، وبعد حرب ١٩٧٣ وإلى ١٩٧٦ تلقت مصر مساعدات عربية وصلت إلى ٦٣٥٤ مليون دولار، وكانت نسبة ٥٧% من هذا الرقم فى صورة هبات ومنح لا ترد، لكن باب الاستدانة كان قد فتح على مصراعيه، وتلقت مصر تمويلا من مؤسسات عربية لتغطية العجز فى الميزان التجارى – مع انفتاح السداح مداح – زاد عن ٦٢١٦ مليون دولار، وبين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨١ تلقت مصر قروضا أمريكية لشراء أغذية وسلع، وقبل أن يجرى التحول إلى نظام المعونة المتصل إلى الآن، أى أن الرواج الاقتصادى بعد ١٩٧٧ وإلى نهاية عصر السادات كان مصنوعا فى غالبه، انتهينا لاقتصاد مرهق بثقل الديون، أريد بالإغراق فى الديون أن تغرق السياسة، غير أن الصورة لم تكن بلغت بعد حد الخطر، كان توسع القطاع العام وتشغيل الخريجين يحفظ الأمن على جبهة الاقتصاد والمجتمع، بعدها انحطت معدلات النمو بشدة بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٢، حيث لم تزد نسبة النمو فى المتوسط عن ١،٨% سنويا، وتواصل التراجع بمعدلات النمو إلى الآن، وباستثناء العامين الأخيرين، ولأسباب تتصل بموارد طارئة من حملة بيع الأصول وعوائد السياحة المنتعشة والزيادة فى أسعار تصدير البترول ورسوم المرور فى قناة السويس، وكلها موارد ريعية تضيع مع غيرها فى

استيراد منتجات البترول والقمح الذى تعد مصر الآن مستورده الأول فى العالم كله، ولا تضيف لأصول اقتصاد وصلت ديونه الداخلية والخارجية إلى ٧٠٠ مليار جنيه، وقد كانت آثار تراجع الاقتصاد مدمرة لحيوية المجتمع، كانت نسبة البطالة لا تزيد عام ١٩٨١ – وقت تولى مبارك – عن ٣%، بينما بلغت نسبة البطالة الآن – بأرقام البنك الدولى – ٣٠% من قوة العمل المقدرة بـ ٢٦,٧ مليون شخص، وتتزايد أرقام العاطلين بعدد يصل إلى ١,٥ مليون شخص سنويا، أضف: موجات إثر موجات من تسريح العاملين بالمعاش المبكر وغيره، فقد كان عدد العاملين بالقطاع العام قبل ١٩٩١ يصل إلى مليون و ١٣ ألف عامل وموظف، وانتهى – بحسب تصريحات أخيرة لأحمد نظيف رئيس الوزراء – إلى ٣٢٠ ألف عامل وموظف لا غير، ورغم تضخم حجم الجهاز الحكومى، ووصول عدد العاملين به إلى ستة ملايين موظف، خمسة ملايين ونصف المليون فى وظائف دائمة، ونصف مليون فى وظائف مؤقتة، فإن المتوسط العام للأجور يزيد قليلا عن ٣٠٠ جنيه شهريا للموظف، أى أن الموظفين – فى غالبهم الساحق – نزلوا إلى ما تحت خط الفقر الدولى المقدر بدولارين فى اليوم، وتقول الأرقام الرسمية أن ٣٤% من المصريين تحت خط الفقر، والرقم رغم أنه مفزع، إلا أنه خادع لزوم تحسين الصورة، فثلثا المصريين – على الأقل – تحت خط الفقر بالدخول الرسمية المشروعة إن وجدت، وكما تتلاعب الحكومة بأرقام الفقراء، يجرى التلاعب أيضا برقم أطفال الشوارع، الرقم الرسمى مليون طفل، والتقديرات المستقلة تصل بالرقم إلى ثلاثة ملايين، وتصل حدة الفقر والبؤس إلى منتهاها بشيوع ظاهرة العنوسة والإضراب الإجبارى عن الزواج، فقد بلغ عدد الشبان والشابات الذين تخطوا سن الزواج – دون زواج – إلى عشرة ملايين تقريبا بالأرقام الرسمية، والتقديرات غير الرسمية

تصل بالرقم إلى ١٣,٥ مليون شخص، أضف أن ٤٥,٩ % من سكان القاهرة - ذات الـ ١٦ مليونا - يقيمون في المقابر والعشوائيات، أضف: تفشي الأمراض الخطرة إلى حد تحولت معه مصر إلى مستشفى مفتوح بلا رعاية ولا أسرة ولا علاج مضمون، أمراض، السرطان والفشل الكلوى توحشت، ووصل عدد ضحاياها إلى الملايين، ومصر هي الأولى على العالم كله في مرض الالتهاب الكبدي الوبائي (فيروس سي)، عدد المصابين بالتهاب الكبد الوبائي وسرطان الكبد تصل بهم تقديرات الحكومة إلى حوالي عشرة ملايين، ويزيد الرقم - عند المصادر المستقلة - إلى ١٣ مليونا، وهم ٣٠% من عدد المصابين بالمرض القاتل في الدنيا كلها، أي أن مصر - باختصار - تحولت إلى بلد فقير ومريض وعانس بغالب سكانه، ولم تعد بطولة البقاء على قيد الحياة ممكنة بغير الرشوة والتسول والفساد وعمليات الاقتصاد الأسود، ولم تعد من قيمة للعمل إن وجد، فحتى نهاية الستينيات كانت عوائد العمل تكاد تساوى عوائد التملك في الناتج القومي الإجمالي، ثم تدنت عوائد العمل (الأجور) الآن إلى أقل من ربع الناتج الإجمالي، ولم يزد متوسط الدخل الفردي الحقيقي في عام ١٩٩٤ عن مثيله في العام ١٩٦٥، وتدهور الوضع الآن إلى الأسوأ، أحمد السيد النجار - الباحث الاقتصادي اللامع - يقدم مثالا يلخص الصورة كلها، ففي عام ١٩٧٧ كان الخريج الجديد يعين براتب شهري قدره في المتوسط ١٧ جنيها، كان الدولار وقتها يساوى أربعين قرشا مصريا، وكان الراتب وقتها يكفي لشراء ٣٥ كيلو لحما، وبعد ثلاثين سنة من عمل الخريج وترقيه الوظيفي ماذا حدث ؟، يصل راتب الشخص نفسه إلى ٥٦٠ جنيها الآن، وهي لا تكاد تكفي لشراء ١٨ كيلو لحما، أي أن متوسط الدخل الحقيقي للشخص نفسه - مع اقترابه من سن المعاش - يساوى نصف دخله الحقيقي وقت تخرجه من الجامعة، ولا يعني ذلك -

بالطبع – أن ثروة مصر إجمالا لم تزد، فقد تدفقت إلى مصر في هذه الفترة موارد مالية غير مسبوقة، بلغت الموارد المالية في جملتها ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار، بينها ٥٦ مليار دولار من المعونة الأمريكية، وما يزيد عن ١٢٠ مليار دولار من عوائد عمل المصريين في الخارج، لكن شهوة النهب العام شفطت غالب الموارد، وتركزت الثروة – إلى حدود فلكية – في يد القلة بالقرب من بيت السلطان، تقرير لمجلس الشورى – صدر سنة ١٩٩٤ – ذكر أن ١٤% من المصريين يحصلون على ٧٤% من الدخل القومي، وأن ٨٦% من المصريين يحصلون على ٢٦% فقط، وقد صارت الصورة أسوأ بكثير الآن، ففي تحليله لخرائط الناهبين الجدد، يقول العالم المصري المرموق د.رشدي سعيد – في كتابه "الحقيقة والوهم في الواقع المصري" – أن ٢% من المصريين يحصلون على ٤٠% من إجمالي الدخل القومي، وهؤلاء مجرد جماعة كومبرادور طفيلية فاسدة، ويعملون بتجارة الاستيراد والأراضي والعمولات والمقاولات والتوكيلات التجارية والنصب والتهليب، ويطلق رشدي سعيد على هؤلاء تسمية "كتلة البشر الطافيه"، بينما ينزل بما يقارب ٩٠% من المصريين إلى "كتلة البشر الغاطسة"، أضف: ما جرى من شفط الثروة باحتكارات الكبار المليارديرات، أضف: ما جرى بنزح ثروة مصر بالهروب إلى الخارج، د.عزيز صدقي – رئيس الوزراء الأسبق – يقدر حجم الأموال الهاربة بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار، أضف: النهب العام بالخصخصة – أو المصمصة – على الطريقة المصرية، كانت قيمة القطاع العام المراد بيعه أوائل التسعينيات – بالتقديرات الرسمية – تصل إلى ٥٠٠ مليار جنيه، ولم تزد قيمة العائد من بيعه عن ٣٥ مليار جنيه، أي أن إهدار المال العام – في بيع القطاع العام – بلغ ما يصل إلى ٤٦٥ مليار جنيه فقط لا غير، أضف: ما يزيد عن ٤٥

مليار جنيه – بالأرقام الرسمية – جرى نهبها كقروض لم ترد إلى البنوك العامة (!).

هذه بعض ملامح الصورة المفزعة، وخلاصتها: أن الطبقة الوسطى تآكلت بشدة، جرى تجريفها سياسيا بالقمع الأمنى المتصل، وجرى الانزلاق بها اقتصاديا – فى غالب أقسامها – إلى ما تحت خط الفقر، وربما يفسر ذلك ضعف وتآكل النشاط السياسى، فقد كف ماء المجتمع عن التدفق إلى عروق السياسة، وبدت صورة الشعب المصرى – فى غالبه – كأنه المدهوس تحت عجلات قطار لا يرحم، بدت مصر كبلد جرى تجريف حيويته، كانت حيوية المجتمع طافرة بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٧ رغم القبضة الأمنية، كانت المظاهرات والإضرابات غير مسموح بها قانونا، لكن المظاهرات – بمئات الآلاف – كانت تتوالى كموج البحر وصولا لانتفاضة يناير ١٩٧٧، بعدها تحول المجتمع – وبالتدريج – إلى ما يشبه الغبار البشرى الآن، لم نعد مجتمعا بل محطة أتوبيس، فقد شهدت مصر هجرتها الكبرى، هجرة إلى خارج حدود الجغرافيا بحثا عن الرزق، وهجرة إلى خارج حدود الدنيا – الفانية(!) – بظاهرة العودة الدينية، تحول غالب الناس إلى مستحقين لطلب الزكاة، ولم تعد السياسة عندهم سوى مواسم لاستحصال المنحة، فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة (أواخر ٢٠٠٥) كانت الصورة كاشفة لخواء فى العمق، حصلت جماعة الإخوان على ٢٠% من الأصوات، وحصلت جماعة النهب العام على ٤٠% من الأصوات، فقد دفع الإخوان منح الزكاة بالتقسيط فى صورة مستوصفات وجمعيات خير وزوايا تكافل اجتماعى، فيما كانت جماعة النهب العام جاهزة للدفع نقدا وشراء الأصوات بأعلى سعر، ولم تخل الصورة – مع تواضع نسب المشاركة – من تصويت احتجاجى، غير أن مواسم الاحتجاج

الحقيقى بدت مدفوعة للظهور باعتبارات أخرى، فظاهرة الهروب للخارج سدت عليها الطرق، وكان لحصار العراق فغزوه - بالذات - أثره الدرامى، فقد كان العراق يستقبل النسبة الأكبر من العاملين المصريين فى الخارج، عاد الملايين - بالجبر - إلى البؤس مجددا، وتصاحبت ظاهرة العودة الجبرية مع تفاقم ظواهر البطالة والمرض والفقر بالداخل المصرى، كان ذلك - وغيره - دوافع اجتماعية ظاهرة لموجة احتجاج سياسى على السطح، أضف: زيادة نسبة التمرد - بنقد الرئيس شخصيا - فى صحف معارضة ومستقلة، وهكذا تكونت نواة احتجاج سياسى غير مسبوق فى طبيعته على مدى الثلاثين سنة الأخيرة، كان المشهد الأول : مظاهرة ميدان التحرير فى ٢٠ و ٢١ مارس ٢٠٠٣، كانت صواريخ "كروز" تسقط على رأس بغداد أول أيام الغزو، وكانت أصوات الاحتجاج الصاخب فى القاهرة تمتد باللعنة من بوش إلى رأس مبارك الأب وابنه الوريث، بعدها ظهرت حركة "كفاية" فى سبتمبر ٢٠٠٤، ونظمت أولى مظاهراتها فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤، وانتقل التمرد - على طريقة كفاية - لأوساط القضاة وأساتذة الجامعات، بدا التنظيم الذاتى للاحتجاج السياسى ضعيفا ورمزيا، فخطوط المواصلات ليست سالكة إلى العمق الاجتماعى، والمجتمع لا يتفهم - بطبائع القهر والفقر - لغة السياسة الكلية، بدا أن ظاهرة الاحتجاج السياسى تصعد وتهبط وينتابها الإحساس باليأس، لكن عدوى التمرد وكسر حواجز الخوف سرعان ما انتقلت إلى العمق، وبتأثير متزايد لقطاع الصحافة الحرة، وبدءا من ديسمبر ٢٠٠٦ وإلى الآن، تدافعت ظواهر احتجاج اجتماعى مطرد، لإضرابات متوالية للعمال والموظفين، واتساع ظواهر التمرد الاجتماعى من العريش شرقا إلى البرلس فى الغرب، وتحول التظاهر والإضراب إلى ما يشبه الرياضة الشعبية اليومية، تبدو مصر وكأنها تستعيد حاسة النطق،

تبدو الاحتجاجات إلى الآن مسقوفة بمطالب جزنية، وتبدو متناثرة مفرقة على خريطة الجغرافيا المصرية، تبدو كأنها تدريبات إحماء متصلة إلى يوم العرض الجامع، تبدو مصر كمخزون غضب ينتظر شرارة التفجير، غضب لايعرف طريقه بالسياسة وبالوعى المضاف، لكنه - فيما يبدو - يعرف طريقه بروح انتقام اجتماعى لاتقف عند حدود، فاضبط ساعتك على اللحظة الموعودة، اضبط ساعتك على واحد من ميعادين، إما رفع الدعم على السلع، أو موت مبارك، ولا تسألنى - من فضلك - عن أى الفضلين أقرب ؟!.

إنه الرعب الذى ينتظرنا عند ناصية التاريخ المقبل .

التوريث المستحيل

لن يرثنا جمال مبارك

خطة التوريث مرتبة جدا، وتمضى بسلاسة السكين فى الزبد، لكنها – على الأرجح - لن تصادف هواها فى النهاية، ولن يصبح جمال مبارك رئيسا رسميا لمصر.

الخطة مرئية حتى للعميان، وتواتر الإنكار الرئاسى بند جوهرى فيها، لكن الإنكار- على أى حال - تحول أخيرا الى إفصاح تدريجى، بدا الإنكار–على الدوام – أقرب لطريقة إسرائيل فى التعتيم على حيازتها لقنابل ذرية، لجأت اسرائيل الى الغموض المحسوب، ونشر نوع من الشك النووى، تماما كما لجأ البيت الرئاسى فى مصر الى نشر نوع من الشك السياسى، فى ختام المؤتمر الأخير للحزب الوطنى، سألوا جمال مبارك عن التوريث، وكان ردّه ملفتا، لم ينف مباشرة وبالجملة، بل قال: لا أريد الدخول فى قضايا فرعية، وأضاف:الإطار الدستورى واضح، وأضاف أيضا: إنها "تكهنات الصحافة" وواجبها فى التحليل، بدت النغمة مختلفة عن ردّه على ذات السؤال قبل شهور، وفى برنامج خاص للتليفزيون الحكومى، فقد قال وقتها "ليست عندى رغبة فى الترشح للرئاسة"، تماما كما أن طريقة الرئيس مبارك - الأب- فى الإنكار تعرضت هى الأخرى للتجريف، قبل سنوات، كان مبارك ينكر، وبطريقة شبه قطعية، ويقول - فى يناير ٢٠٠٤ - "لا توريث فى نظامنا الجمهورى"، وفى يناير ٢٠٠٥، كان الرئيس يتخفف قليلا من عبء الإنكار، ويدلى بحديث لقناة "العربية" الفضائية، ويصف فيه دور ابنه السياسى على طريقة "ابنى بيساعدنى"!، وكأن مقام الرئاسة تحول الى "محل كشرى"، وضاعت فيه الحدود الفاصلة بين أحكام الدستور وعلاقات العائلة، وقبل شهور، بدا مبارك أقرب الى

الإفصاح فى اجتماع مغلق للهيئة البرلمانية للحزب الحاكم، ونقل عنه قوله "إذا كان الشعب عايز جمال يجيبه"، وقد تلفت النظر إشارة مبارك الى "الشعب"، وهو- على الأغلب – يعنى نفسه شخصيا، فمبارك هو الشعب، والشعب هو مبارك، وهو يدير دولة تزوير تختار بالوكالة عن الشعب، ولم يكن الشعب حاضرا- بالطبع – فى عملية تسريب جمال مبارك من البيت للسياسة، بينما كان إنكار مبارك القطعى حاضرا وقتها أواسط التسعينيات، كان الزميل مكرم محمد أحمد – رئيس تحرير"المصور" وقتها – قد سأل الرئيس مبارك عن عمل أبنائه بالسياسة، وقتها نفى مبارك بالجملة، وقال إن إبنيه علاء وجمال مشغولان بالبيزنس، وأنه لاينوى أبدا إقحام ولديه فى السياسة، كان جمال وقتها يعمل مديرا لفرع بنك "أوف أمريكا" فى لندن، وبعد أن قضى سنوات قليله من عام ١٩٨٧ يعمل فى فرع البنك بمصر، وكان قد تخرج قبلها من الجامعة الأمريكية مختتما مراحل تعليمه فى مسز دوللى الابتدائية وسان جورج الإعدادية فالثانوية الإنجليزية، وفى حديثه لمكرم محمد أحمد تحدث مبارك عن عمل ابنه جمال، وقال إنه يشترى ديون مصر لصالح البنك، وضرب- مثلا – بشراء جمال لدين صينى على مصر، ولم ينتبه مبارك الأب- بدرجة ذكائه المعروفة(!) – لاعترافه الخطر باستغلال ابنه التجارى لسلطة الرئاسة، فالديون- فى العادة – تشترى بنصف القيمة أو أقل، ويكسب البنك الوسيط نصف قيمة الدين فى ضربة خطف واذا كان الأمر متعلقا بدين دولة، فلابدّ للدولة بمسئوليها أن تتورط فى تسهيل عملية الشراء، وهذا ماجرى ببداهة الأمور، فالعائلة الرئاسية تتصرّف فى أمور البلد على طريقة "البيت بيتنا" والدين مالنا(!)، ما علينا، المهم أن ذات الطريقة فى الاستيلاء على الديون جرى اتباعها فيما بعد، وفى عملية الاستيلاء على الرئاسة، وبالدستور الذى هو دستور العائلة، وبالحزب الوطنى الذى هو

حزبها بالذات(!)، ففى سنة ١٩٩٤ أعيد جمال مبارك من لندن، وكانت ثروته الشخصية قد بدأت فى التضخم، وأنشأ شركة "ميد انفستمنت" المسجّلة فى لندن برأسمال مائة مليون دولار، وتوسعت امبراطوريته المالية فيما بعد، وبلغت ثروته – بحسب تقديرات "بيزنس ويك" – الى ٧٥٠ مليون دولار، ودخل – أو أدخل – فى مجالس إدارات بنوك كالبنك العربى الأمريكى والبنك العربى الأفريقى، ثم كانت القفزة الأهم بدخوله فى عضوية مجلس إدارة شركة "هيرمس للاستثمار المباشر"، وفى طريقه للصعود الصاروخى فى دنيا البيزنس، بدأت رحلة التسلل الى السياسة ومن القمة رأسا، فقد عيّنه مبارك الأب –سنة ١٩٩٧ – عضوا فى المجلس الرئاسى المصرى – الأمريكى، ثم أصبح متحدثا رسميا باسم المجلس الذى أنشأه مبارك، وفى سنة ١٩٩٨ جرى تطوير خطة الاقتحام السياسى، وأنشأ جمال مبارك "جمعية جيل المستقبل"، كانت الفكرة وقتها أن ينشئ "حزب المستقبل"، وأن يدخل فى مباراة سياسيه مع الحزب الوطنى الذى يترأسه والده، وأن يفرح الأب بفوز حزب الابن على طريقة "توتة توتة خلصت الحدوته"(!)، لكن هذه الطريقة فى التوريث بدت صادمة لجنرالات الأب والبيروقراطية المتكلسة، ولم تصادف هوى لدى السيدة سوزان مبارك الراعيه لـ "مستقبل" الابن المعجزة، واستقر الاختيار على الطريق المباشر بدلا من الطريق الدائرى، وهكذا أضيف جمال مبارك الى عضوية الحزب الوطنى، ومن أعلى السلم سنة ٢٠٠٠، وجرى التوصل الى تكتيك لجنة السياسات كإطار بديل لقيادة دولاب الحكومة، وظهر جمال مبارك كأمين للجنة السياسات فى مؤتمر الحزب الوطنى سنة ٢٠٠٢، وألصق باسم الحزب الوطنى شعار "فكر جديد"، وبدت العبارة الموحية كأنها كلمة السر وشفرة صعود جمال مبارك، ورغم أن مبارك الابن بلا صفة تشريعية ولاتنفيذية إلى الآن، فقد بدأ من

وقتها فى قيادة اجتماعات تضم رئيس الوزراء نفسه، وبدأت كراماته تظهر على نحو يصدم العين، فقد كان وراء تعويم الجنيه – أى خفض قيمته إلى النصف – فى يناير ٢٠٠٣، وهو القرار الذى ظل مبارك الأب مترددا فى اتخاذه على مدى ١٢ سنة قبلها، ثم كان قرار تشكيل حكومة أحمد نظيف فى يوليو ٢٠٠٤ بضغط مباشر من جمال مبارك، وسيطر رجاله - فى لجنة السياسات – على المجموعة الاقتصادية كلها، ولفتت ديناميكية مبارك الابن نظر الرعاة فى واشنطن، وجرى ترتيب زيارات لجمال مبارك إلى واشنطن، وبدت الزيارات كأنها مناسبات لإجراء فحوص شاملة لأوراق الاعتماد، وتحولت المناقشات من الاقتصاد إلى السياسة، وانتقلت من العلن إلى السرية، الزيارة السرية الأولى كشف عنها بوب وودوارد فى كتابه "خطة الحرب"، وقد جرت قبل أسابيع من بدء حرب غزو العراق فى أواخر مارس ٢٠٠٣، فقد ذهب جمال مبارك مبعوثا شخصيا عن والده للقاء الرئيس بوش ونائبه ديك تشينى، ونقل الابن – بحسب وودوارد– رسالة من والده تقترح استضافة صدام حسين وعائلته فى لجوء سياسى للقاهرة، بدت الفكرة كاقتراح من مبارك الأب بأكثر منها رغبة لصدام، ولم توافق الإدارة الأمريكية وقتها، لكنها عادت لاستدعاء جمال مبارك فى زيارة سرية أخطر جرت فى ١١ و١٢ مايو ٢٠٠٦، وجرى النقاش عن الداخل المصرى بالذات، والتقى مبارك الابن وقتها ببوش وتشينى، وأجرى مناقشات مفصلة أكثر مع كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية وستيفن هادلى مستشار الأمن القومى، وبدت هذه الزيارة كأنها مرتبة بقصد الحصول على "ضوء أخضر"، وإقناع واشنطن بأن استنساخ نظام مبارك – فى صورة رئاسة الابن – هو الخيار الأفضل لمصالحها، وبدا أن واشنطن قد اقتنعت حتى إشعار آخر، فالبديل لتوريث جمال مبارك هو حكم الجيش أو حكم الإخوان.

ونظن أن طريقة صعود جمال مبارك بذاتها فيها مقتل الخطة كلها، فالابن يصعد – فى الظاهر – من نصر إلى نصر، لكنها انتصارات التكتيك المصنوعة التى قد تنتهى إلى هزيمة استراتيجية بالطبيعة، فقد أدخل جمال مبارك إلى النخبة الحاكمة بالنفوذ المباشر للأب، وهو ما اعترف به الابن بصراحة، فقد قال قبل شهور – فى لقاء بالتليفزيون الحكومى – أنه لم يكن بوسعه الصعود المباشر لمناصب حزبية لو لم يكن ابنا للرئيس، وهو ما يعنى – بالطبيعة – أن قوة الدفع بغير رعاية الأب ليست واردة، بينما الأب – الثمانينى – يبدو فى احتياج حقيقى لمن يرعاه، فنظام مبارك يحكم بالقصور الذاتى، نظام غارق بالمعنى السياسى، وبغير فوائض من قوة دفع تجرف السكون إلى شواطىء بعيدة، إنه نظام فى نهاياته، قواعده الإجتماعية تتآكل باطراد، ونسب الإقبال على التصويت فى انتخاباته واستفتاءاته تكاد تلامس خط الصفر، وبدت "استفتاءات الصفر" ظاهرة بالذات بصدد تعديلات الدستور التى جرت بمقاس عائلى، ولمصلحة مبارك الأب والابن معا، فقد جرى تعديل المادة ٧٦ من الدستور باستفتاء ٢٥ مايو ٢٠٠٥، وجرى تعديل ٣٣ مادة معها باستفتاء ٢٦ مارس ٢٠٠٧، ونسب الإقبال بالتصويت على الاستفتاء لم تتجاوز ٣% - أو ٤% فى أقصى تقدير- طبقا لتقارير نادى القضاة، والمعنى : أنها تعديلات تفتقر إلى أى عطف شعبى ذى مغزى، وربما لوضوح القصد العائلى فيها، فهى تحصر إمكانية الترشح الجدى للرئاسة فى الأب أو الابن، ولا تتيح الحق نفسه لأحد من خارج أحزاب الرخصة الرسمية، أو من خارج أحزاب الحزام الأمنى، والمعروف أن غالب الحيوية السياسية للمصريين ظلت خارج الأحزاب المسموح بها بما فيها الحزب الحاكم، وأن القضاء المصرى لعب أدوارا مقدرة فى دعم حريات الحركة النسبية، والتعديلات – إياها – وجهت الضربة المزدوجة للسياسة الحية

ولدور القضاء معا، فقد وضعت شروطا مانعة لترشح أى شخص من خارج الأحزاب الرسمية، ومن جماعة "الإخوان" المحظورة بالذات، فهى تضع شرطا لترشح "المستقلين" يبدو أصعب فى ضمان توفيره من لبن العصفور، تشترط توقيع ٢٥٠ عضوا برلمانيا لصحة الترشح، ٦٥ عضوا من مجلس الشعب، و ٤٥ عضوا بمجلس الشورى، و ١٤٠ عضوا بمجالس المحليات موزعون على عشر محافظات، وقد كان يمكن لمرشح إخوانى – أو يدعمه الإخوان – أن يستحصل النصاب المطلوب من مجلس الشعب الحالى، فلدى الإخوان – الآن – ٨٨ نائبا، وقد تحقق الاختراق مع إشراف قضائى تكفل بردع التزوير جزئيا فى انتخابات ٢٠٠٥، وجاءت تعديلات ٢٦ مارس ٢٠٠٧ لتقطع الطريق على فرص اكتمال النصاب للإخوان أو لغيرهم، جرى إحلال الإشراف العملى لضباط الشرطة محل إشراف القضاة على الانتخابات، وتحولت الانتخابات إلى تعيينات، وأعلن فوز الحزب الحاكم بكافة مقاعد مجلس الشورى فى "انتخابات مشفرة" جرت فى إبريل ٢٠٠٧، بعدها تتجه النية لإجراء انتخابات المحليات بالطريقة ذاتها فى إبريل ٢٠٠٨، وبعد أن جرى تأجيلها لعامين حجبا لحدوث أى مفاجآت تربك السيناريو، وهكذا جرى قطع الطريق على أى منافس مدنى جدى لمبارك الأب أو الابن فى انتخابات الرئاسة، وجرى إكمال غلق الدائرة بتصرف خشن مع البيروقراطية وجنرالات الجيش فى مؤتمر الحزب الوطنى الأخير، فلم يكن ترشح جمال مبارك للرئاسة واردا بصفة رسمية قبل المؤتمر، فهو ليس عضوا بالمكتب السياسى المقصور فى تشكيله على بيروقراطيين قدامى بمناصبهم، وكان المكتب السياسى بمثابة "الهيئة العليا" التى تشترط تعديلات الدستور عضوية المرشح فيها، وكان أن جرى – فى المؤتمر – إلغاء حجية المكتب السياسى، وضمه إلى الأمانة العامة فى تشكيل أطلق عليه اسم "الهيئة العليا"،

ودخل جمال مبارك – بصفته أمينا عاما مساعدا – إلى عضوية الهيئة العليا، وزالت آخر عقبة شكلية قد تعترض طريق ترشحه للرئاسة فى أى وقت، ثم كان أن جرى الإيحاء بتعجيل وارد فى الوقت الموعود، وتقرر أن يجرى الترشح للرئاسة فى مؤتمر استثنائى يستدعى بقرار الرئيس مبارك الذى هو رئيس الحزب فى الوقت نفسه، والمعنى واضح، وهو أن مقعد الرئاسة – فى الحال والاستقبال – قد حجز رسميا لمبارك الأب أو الابن، أى أن القصة كلها – فى التوقيت – صارت رهنا بتقلبات الميزان العائلى، والمفهوم أن السيدة سوزان مبارك تريد التعجيل بتوريث ابنها للرئاسة، فيما يبدو مبارك الأب مترددا، وربما راغبا فى إعادة الترشح – للمرة السادسة – سنة ٢٠١١، والتناقض العائلى يبدو اختصارا لتناقض أوسع، فللسيدة سوزان دورها المرئى فى قطاع الخدمات والإعلام ورئاسة مجالس النفع العام وثيقة الصلة بجماعة البيزنس، بينما جنرالات الجيش – وقيادات الأمن بعامة – ربما يرغبون فى استمرار مبارك الأب، فذلك أدعى لحفظ مصالحهم ومناصبهم، والإشارات ظاهرة عن عدم الرضا الكافى بعملية دفع جمال مبارك للرئاسة، ودوائر حساسة تبدى قلقها من شراسة وفساد رجال الابن، وكلهم من مليارديرات جماعة البيزنس، ومن "جماعة المارينز" الثقافى والسياسى، ولاؤهم لأمريكا فوق كل اعتبار، واندفاعهم الجارف إلى "لبرلة" الاقتصاد قد يهدم المعبد الأمنى، فقد أشار جمال مبارك إلى "قرارات صعبة" متوقعة، وأغلب الظن أنه يقصد المغامرة بإلغاء الدعم على السلع الغذائية ومنتجات البترول ، وقد تحدث أحمد نظيف رئيس الوزراء – فى ختام مؤتمر الحزب – عن دراسات تجرى بالخصوص، وأن الصورة قد تكتمل بنهاية عام ٢٠٠٧، وبدعوى استبدال الدعم النقدى بالدعم السلعى، فقد تحدث نظيف عن عبء الدعم على الموازنة التى تعانى من عجز فادح،

فالدعم يصل فى الموازنة الحالية إلى ستين مليار جنيه، ومرشح للزيادة قبل نهاية العام ٢٠٠٧ إلى ٨٠ مليار جنيه، ومع الارتفاع المرعب فى أسعار البترول، فقد تصل تكلفة دعم الخبز ومنتجات البترول إلى مائة مليار جنيه فى العام المقبل، وهو ما قد يعنى محوا لأوهام النمو التى تدلل بها جماعة جمال مبارك على صحة اختياراتها، فزيادة معدل النمو فى العامين الأخيرين إلى ٧% وهمية تماما، فقد جرى بيع شركات وأصول وبنوك بلغت قيمتها فى الشهور الأخيرة فقط – وباعتراف نظيف – ٧٦ مليار جنيه، وزيادة تكلفة الدعم قد تبتلع أوهام النمو المصطنع، خاصة أن حجم الديون الخارجية والداخلية يزيد على ٦١٤ مليار جنيه، أى أن فاتورة الديون وحدها تزيد على حجم الناتج القومى الإجمالى، وكلها مؤشرات مفزعة للاقتصاد المصرى، فوق أن التحايل على الدعم – بتكلفته الباهظة – سوف ينزلق بالبلد إلى انفجار اجتماعى غير مسبوق، وربما تكون تلك هى نقطة النهاية فى القصة كلها، نهاية النمو الفقاعى لاقتصاد مأزوم هيكليا، فركود متجدد فى الاقتصاد، وفوائض فقر وبطالة وعنوسة وبؤس عام، ورفع للغطاء عن ابار غضب اجتماعى وسياسى مكتوم، فقد جرى استنفاد مقدرة المصريين الهائلة على الصبر واحتمال المكاره، والتحايل على الدعم – بالإلغاء أو بالاستبدال – لا يعنى سوى فتح باب الجحيم، وانفلات فلكى بالأسعار فى بلد يقع بغالب سكانه تحت خط الفقر، وتكرار حوادث انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بصورة أكبر، وربما نكون وقتها بصدد حريق قاهرة جديد، وبصدد تصريف طائفى خطر للاحتقان الاجتماعى المزمن، وبصدد تكلفة دموية لا يريدها أحد لمصر، عندها لن تكون من قيمة لتعديلات الدستور المزورة، ولا لتعديلات جرت على النظام الداخلى للحزب الحاكم، ولا لحصر حق الترشح للرئاسة – بنصوص الترزية – فى مبارك الأب أو الابن، وقد يكون

المخرج وقتها لمبارك الأب أن يتخفف من نفوذ ابنه، أو أن يحبسه في البيت، أو أن يعيده على أقرب طائرة الى لندن، وكلها تصرفات واردة سوى أن الوقت قد يكون تأخر بها، فالمأزق - المتوقع - أكبر من مبارك الأب والابن معا، وليس له من خيار سوى اثنين كلاهما مرير، فإما أن يستبقي الدعم الذى تتضاعف فواتيره بما لا يحتمل اقتصاد منهك بالنهب العام، والنتيجة : كنس أوهام النمو التى يروج بها لاستمرار حكمه، وإما أن يرفع الدعم عملا بنصائح جمال مبارك، والنتيجة : أن تتداعى فرص بقاء العائلة فى الحكم، إنه قدر إغريقى حقا، أن ينتهى حكم عائلة فى ذات اللحظة التى تستبد بها أحلام التوريث، أن ينتهى مبارك وحيدا بلا عطف من جيش ممتعض وسياسة محبوسة وشعب مقهور، وقد لا تفيده وقتها الحكمة الشعبية المصرية الموروثة، و "رمى ابنه تحت رجليه" حين يجىء الطوفان!

تلميع الوريث بالورنيش النووى!

انه- باختصار- "مشروخ" نووى وليس مشروعا نوويا (!).

وفى القصة كلها طعم الكذبة الموسمية، والأسطوانة "المشروخة" التى تعاد وتزاد فى توقيت سنوى بعينه، وقبل انعقاد مؤتمر الحزب "الوطنى" الحاكم فى مصر بالذات، فى العام الماضى كانت فرصة إذاعة "المشروخ" النووى لجمال مبارك، وفى هذا العام بدا المسرح معدا لمبارك الأب، ومن فوق متصة عليها شعار رئاسة الجمهورية، وأعدت على عجل فى مكان افتتاح محطة كهرباء شمال القاهرة، وبدا الرئيس مبارك متحاملا على نفسه، وينضح وجهه بالتعب، ومحاطا بحشد من المسئولين بينهم رئيس المخابرات ورئيس الوزراء ووزير الاستثمار ووزير الكهرباء والطاقة النشيط د.حسن يونس، ولوحظ أن جمال مبارك كان هناك، رغم أنه لا يلى إلى الآن منصبا تنفيذيا أو دستوريا، وكان مقعده أمام المسرح مباشرة، وعلى رأس الصف الأول، وكان المعنى الظاهر – مجددا – هو التلاعب السياسى بحلم وطنى، وكأن المقصود بالاستخدام "السلمى" هو الاستخدام "السياسى"، ومقابل إقصاء الاستخدام العسكرى أو الدامى، وكأن المقصود باستبعاد "حلم القنبلة الذرية" هو استحضار "قنبلة التوريث" السياسية، وفى وهج نووى يعشى العيون (!).

فهل نحن بصدد مشروع نووى حقا؟، وحتى لو كان سلميا كجناح الحمامة، وبعيدا عن مظنة الاستخدام العسكرى الى أبعد حد؟، الجواب بوضوح: إنه تزوير المشروع النووى وليس المشروع نفسه، فالمشروع النووى – بالبداهة- مشروع أسرار، والمشروع

النووى – بالبداهة – مشروع للاستقلال الوطنى، والمشروع النووى – بالبداهة – مشروع للتقدم العلمى واختراق الحجب، وقد لا يصح – بالبداهة ذاتها – تصور إقدام نظام من عينة حكم مبارك على مشروع بهذه الصفات، فهو حكم انتهى بالبلد كلها الى حالة انكشاف كامل، فلا استقلال وطنى ولا خزانة أسرار، السفارة الأمريكية المحصنة فى "جاردن سيتى" تشبه دار المندوب السامى البريطانى قبل ثورة ١٩٥٢، ولها الأمر والنهى فى قرارات الاقتصاد والسياسة والثقافة، واليها المآب – من باب أولى – فى قصة بخطورة المشروع النووى، والقصر الجمهورى تحول الى بيت عائلة ملكية، والحكم يجرى بالوكالة، وعبر شبكة من مماليك البيزنس وجامعى الاتاوات، وحركات المسرح المسموح بها فى الحدود المرسومة، وربما لذلك لم يهتز رمش ولا ارتعش صوت مع إعلان مبارك المسرحى عن دخول مصر الى العصر النووى، وبدت تعقيبات المتحدث باسم البيت الأبيض كأنها تمتمات عن حالة الطقس، فيما التزمت إسرائيل بالصمت البليغ، وبدت فى حالة لامبالاة ملفتة، وكأننا بصدد شىء متفق عليه، وبإجماع كرادلة واشنطن وحاخامات تل أبيب، وكان ملفتا أن الرئيس مبارك – فى إعلانه المسرحى – قد تحدث عن "شركائنا الدوليين"، ثم إعلانه الموحى عن النية فى جعل مصر "مركزا لتوزيع منتجات الطاقة" بين دول الخليج العربى ودول البحر المتوسط أى أننا لسنا بصدد مشروع وطنى مصرى لاسمح الله، ولابصدد مشروع قومى عربى تتكامل فيه طاقات العلم المصرى مع فوائض المال الخليجى، بل بصدد تحرك محسوب، وبرعاية – أو قل برقابة – أمريكية صريحة، وهو ما تكشف بعد ساعات فأيام قليلة من إعلان مبارك المسرحى، ويدا معه مبارك فى وضع مندوب التسويق لمشروع يراد للمنطقة، و لمصر بالذات، وبدواعى احتياجها لطاقة كهربية تكاد تنفد مواردها المرئية، فقد

صرح د.حسن يونس - وزير الكهرباء والطاقة المصرى - بأن الهدف بناء محطة نووية لتوليد الكهرباء، وأن المشروع سوف يمضى ببطء، ولمدى قد يصل الى عشر سنوات، وأن الموقع لم يتحدد بعد، وأن مصر لن تبنى المحطة بالطبع، فلا علاقة لها - ولا حلم - بتصنيع المفاعلات، ولن تنتج الوقود النووى بالطبع، فلا علاقة لها بتخصيب اليورانيوم، وأنها سوف تستورد الوقود النووى بشرط استرداده بعد استنفاده، أى أن مصر - فى الحقيقة - سوف تستضيف محطة نووية، وليس أن تبنى محطة نووية، وأنها سوف تدفع التكاليف المقدرة بمليارى دولار، وهو ما يعنى - بمغزى تصريحات الوزير المنشورة بالأهرام بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١ - أننا بصدد خطوة رمزية ببناء محطة واحدة يتيمة فى عالم به ٤٣٩ محطة تزيد فى القريب الى ٤٦٩، وفى سياق مشروع تكاملى من نوع خطر، وقد يمتد بشبكة الوقود النووى إلى - أو من - إسرائيل بالذات، تماما كما امتدت شبكة الغاز المصرى إلى إسرائيل، وباتفاقيات اذعان ممتدة إلى ١٥ سنة وبأسعار اليوم، وتماما كما أن مصر تصدر سنويا - وبأسعار مخفضة - ١٤ مليون برميل بترول لإسرائيل، أى أننا قد نكون بصدد "كويز نووى"، المساهمة الإسرائيلية فيه - كما فى "كويز" النسيج - شرط أمريكى جوهرى للسماح بالعمل وتسيير دورة الوقود، وهو ما يبدو ظاهرا للأسف فى تطورات ملفتة، فقد أعلن وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل - بعد إعلان مبارك - عن نية دول خليجية إنشاء شبكة شركات لتسويق الوقود النووى، وإلى "دول المنطقة بما فيها إيران" على حد تعبير الفيصل، ولاحظ أنه استخدم تعبير "المنطقة" لا تعيين قومى، ثم لاحظ أنه زج باسم "إيران" فى إشارة لا تخفى، وفى سياق من استفزاز أمريكى - إسرائيلى متزايد يمهد لضرب إيران، وبدعوى أنها تطور مشروعا نوويا خطرا لتخصيب اليورانيوم، مع أن

تخصيب اليورانيوم حق لإيران - كما هو حق لمصر - بمقتضى التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى، وهو ما لاتريده أمريكا بالطبع، ولاتريده إسرائيل بالذات، فامتلاك قدرة تصنيع الوقود النووى هو حجر الزاوية فى أى مشروع نووى، وحجز حق تخصيب اليورانيوم قد يعنى أننا بصدد نوع من "الاستئناس النووى" للعرب بفيلم كارتون نووى، والتصوير الدعائى لمشروع نووى عربى - هو فى الحقيقة صفر نووى - كما لو أنه البرنامج "الطيب"، وعلى الطرف النقيض من برنامج ايران "الشرير"، وهو ما يفيد واشنطن فى حملتها ضد إيران، ويفيد العواصم العربية فى ستر التواطؤ، ويتيح للحكام الفرصة فى قبس وهج - خادع - من العناوين النووية، وفى القصة كلها هزل ظاهر، فأمريكا تعرض على العرب نوعا من منشآت "السياحة النووية"، وكما تقيم شركات المقاولات الغربية لأثرياء الخليج "ناطحات سحاب"، فلا بأس أن تقيم أمريكا فى مصر - وليس لمصر - محطة نووية، وبشرط "التطبيع النووى" مع القوة النووية الوحيدة المسموح بها فى المنطقة وهى إسرائيل، وربما تتضح الصورة أكثر مع تراجع فرصة إقامة المحطة النووية المقترحة فى موقع "الضبعة" الممتد بعرض ١٥ كيلومترا على الساحل الشمالى الغربى لمصر، وهو ما أكده وزير الطاقة المصرى - ضمنا - فى تصريحاته المنشورة بجريدة "الأهرام"، فقد أشار الى أن الدراسات السابقة التى جرت فى الثمانينيات "لم تعد تجدى"، والمعروف أنه كان قد صدر القرار الجمهورى رقم (٣٠٠) فى سنة ١٩٨١ باختيار موقع "الضبعة" للمحطات النووية المقترحة، وجرى تكليف شركة فرنسية بإجراء دراسات تكلفت ٥٠٠ مليون جنيه، وجرى إعداد البنية الأساسية للمشروع، وهو مايبدو أنه قد ذهب مع الريح بدلالة التصريحات الرسمية، وبرغبات الاستيلاء السياحى على موقع "الضبعة"، أو

بحجة أنه "منطقة أثرية"، ثم بحجة اختيار موقع أفضل – وبدواعي يقال أنها علمية – قد يكون إلى الشرق، وقريبا من خط الحدود مع كيان الاغتصاب الإسرائيلي (!).

إذن، فلسنا بصدد مشروع نووى مصرى، بل يحزنون، والقصة محزنة حقا، فدراما المشروع النووى هى ذاتها دراما مصر التى أضاعوا استقلالها فى ربع القرن الأخير بالذات، فنقطة البدء فى أى مشروع نووى هى قرار وطنى بامتياز، وقد اتخذت مصر القرار مبكرا، وبعد جلاء الاحتلال البريطانى مباشرة سنة ١٩٥٤، ففى سنة ١٩٥٥ كان قرار جمال عبد الناصر بإنشاء "لجنة الطاقة الذرية"، وتحولت إلى "هيئة الطاقة الذرية" سنة ١٩٥٧، وأنشىء أول مفاعل أبحاث نووى فى منطقة "أنشاص" سنة ١٩٦١، وجرى تطوير القاعدة العلمية باطراد، وقد لا يعلم كثيرون أن عبد القدير خان – أبو البرنامج النووى الباكستانى – قد تعلم بمصر فى الستينيات، وهو ماقاله بنفسه فى حوار لجريدة الأهرام، جرى الحوار عقب أول تفجير نووى باكستانى معلن سنة ١٩٩٨، ولم يكن فى باكستان – بحسب أقوال خان – سوى أربعة لا غير من مهندسى الفيزياء النووية سنة ١٩٧٤، أى أنها كانت معدمة علميا – إن صح التعبير – وقت أن قررت صناعة قنبلتها الذرية، وبالطبع كانت أحوالها الاقتصادية أسوأ، وهو ما يبرز – بالطبيعة – أولوية القرار السياسى والإرادة السياسية فى المغامرة النووية، وقد كان قرار مصر مبكرا فى إنشاء مفاعلات الطاقة الذرية، وجرى البدء فى الدراسات التفصيلية قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧، وتعطل المشروع لأسباب شح مالى حجزت غالب الموارد وقتها للمجهود الحربى على خط النار مع إسرائيل، ثم كانت اليقظة المحدودة بعد حرب ١٩٧٣، بدا أن نواة المشروع النووى المصرى تستيقظ لواجباتها المؤجلة، وفى

ظروف يسر مالى استجدت، لكن انقلابات السياسة وأدت الحلم، فقد تقرر سنة ١٩٧٤ إنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء فى منطقة "سيدى كرير" على الساحل الشمالى، وجرى طرح المناقصة بالفعل، لكن الرئيس السادات تراجع عن القصة كلها سنة ١٩٧٨، وتحت ضغط أمريكى طلب حق التفتيش، وتحولت منطقة سيدى كرير إلى موقع سياحى، وتماما كما يراد لموقع "الضبعة" الذى كان المحل المختار للخيبة الثانية، ففى سنة ١٩٨٣ تقرر إنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء فى "الضبعة"، وجرى طرح المناقصة، وتقدمت شركات عالمية بعطاءاتها سنتى ١٩٨٤ و ١٩٨٥، وفجأة توقف المشروع، وبضغط أمريكى صريح، وببيان من بنك التصدير والاستيراد الأمريكى طلب وقف تمويل المشروع بحجة ضعف الاقتصاد المصرى، وأسندت لمبارك مهمة دفن الجثة، وبافتعال دواعى خوف من آثار إشعاع خطرة على طريقة ما جرى فى انفجار مفاعل "تشرنوبيل" بأوكرانيا سنة ١٩٨٦، وفى السياق ذاته تداعت حوادث وضعت "القيد الحديدى" على يد مصر النووية، كان عبد الناصر قد رفض التوقيع الكامل على معاهدة حظر الانتشار النووى، وفضل – على سبيل المناورة الدولية – فكرة التوقيع بالأحرف الأولى سنة ١٩٦٨، وترك الباب مواربا، وإلى أن أغلق فيما بعد بتصديق مجلس الشعب المصرى (البرلمان) على المعاهدة سنة ١٩٨١، ثم وقعت الطامة الكبرى أواسط التسعينيات، وجرى إجبار مصر – التى تداعى استقلالها – على التوقيع على معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية سنة ١٩٩٦، كان مبارك – عشية التوقيع – قد أعلن أن مصر لن توقع مالم توقع إسرائيل، ولم توقع إسرائيل بالطبع، رغم ماهو معلوم من حيازتها لأكثر من ٣٠٠ رأس ذرى،

لكن مبارك وقع بالطبع، وانتهى الى مصير عبد الفتاح القصرى فى الفيلم الكوميدى المصرى المعروف "ابن حميدو"، كان القصرى - وهو واحد من ملوك الكوميديا - "يشخط" و "ينطر" فى زوجته الضخمة السابغة كأنها طائر الرخ، ويهددها - فى دور المعلم حنفى - وفى زئير ملك الغابة بأن "كلمته ماتنزلش الأرض"، ثم ينتهى الشجار العابر الى نص السيناريو الذى لا خروج عليه، ويردد المعلم حنفى - بنبرة خفيضة منكسرة - لازمته المشهورة "تنزل المرة دى" (!)، ويرضح القصرى - أبو شنب مبروم - لإرادة السيدة الباطشة بـ"زغرة عين"، ودون حاجة لمدّ اليد بعصا لمن عصى، وهكذا فعل مبارك، وخضع - كعادته - لأوامر السيدة أمريكا، والمحصلة: أن انزوى المشروع النووى المصرى فى ركن مفاعل "أنشاص" الموروث، ولم يضف إليه سوى مفاعل أبحاث آخر وارد من الأرجنتين سنة ١٩٩٨، وانتهت القصة كلها إلى إنتاج نظائر مشعة لاستخدام محدود فى الطب وفى الصناعة، أو إلى القيام بدور "عسكر البيئة" فى بلد غارق بالتلوث، وضاع حلم أجيال من علماء الذرة المصريين، انتهى كثيرون بينهم الى حائط اليأس، أو إلى الهجرة لمن يدفع ويقدر، أو إلى الموت غيلة على يد "الموساد" الإسرائيلى، وكما حدث للدكتور "يحيى المشد" بباريس بعد دوره المرموق فى البرنامج النووى العراقى، فيما تحولت مؤسسات الطاقة الذرية فى مصر إلى ما يشبه دواوين الموظفين، فلا حلم يلهم، ولا إرادة تستدعى، ولا تمويل يحفز، فالبحث العلمى عموما - وبضمنه البحث النووى - آخر ما يتذكره صاحب القرار فى مصر، وميزانية البحث العلمى لا تتعدى ٠,٢% (اثنان من عشرة فى المائة) من إجمالى الدخل القومى، وهى تكفى بالكاد رواتب وحوافز تنزل

بالعلماء والمهندسين إلى ما تحت خط الفقر، بينما ميزانية البحث فى أى دولة تريد أن تنهض تصل إلى ٣% من الدخل القومى، إنها دولة الانحطاط العام التى تحتقر البحث العلمى، دولة تحكمها "الغباوة" التى تحتقر العلم، دولة نزلت بمصر من خط التنافس – فى معايير التقدم – مع كوريا الجنوبية حتى سنة ١٩٧٣، وانتهت بنا إلى وضع التنافس مع "بوركينا فاسو" على مؤشر الفساد الدولى (!)، دولة وضعت – على عصر الرئيس السادات – ٩٩% من أوراق لعبة السياسة فى يد أمريكا، وانتهت – مع خلفه الرئيس مبارك – الى وضع ٩٩% من أوراق مشروعنا النووى فى يد أمريكا (!).

وتصل المأساة إلى ذروتها – أو قل إلى حضيضها – مع ابتذال الحلم النووى المصرى لخدمة أهداف عائلية، وإلى حد بدا معه أن القصة كلها ليست أكثر من "تلميع نووى" لجمال مبارك، أو صبغ الوجه المتغضن لنظام حكم العائلة بـ "الورنيش النووى"، فمع تفشى الفقر والبطالة والعنوسة والبؤس العام، ومع الطفرة المرعبة فى معدلات النهب وتجريف الثروة، ومع تآكل "القاعدة الاجتماعية" للنظام المعلق، والحكم بالتزوير والتعذيب والاعتقالات والمحاكمات العسكرية، ومع سيادة الاحتقان السياسى والاجتماعى، يصعب إقناع المصريين – فى غالبهم المسحوق – بقبول امتداد حكم مبارك الأب ولو بعصا الأمن المركزى، ويصعب الإقناع – أكثر- باستنساخ الخيبة الثقيلة فى صورة الابن بعد الأب، وربما بدا لخبراء اصطناع صورة – وليس صناعة الصورة – أن إطلاق بضعة صواريخ نووية فى وسائل الإعلام قد يثير الحماس، أو أن إطلاق وصف العصر النووى قد يلتبس – فى المخيلة العامة – مع عصر جمال مبارك الذى يبشرون به، لكنها – على الأغلب – ألعاب تجرى فى

الوقت الضائع، فقد جفت الأقلام وطويت الصحف، وزالت الغشاوات عن الأبصار فإذا هى اليوم حديد، وكما لم يقتنع المصريون بحكاية "الخص الفلاحى" الذى بنوه لمبارك على طريقة الديكور الردىء فى أفلام سينما المقاولات، وكما لم يقتنعوا بأنهم بصدد شخص مختلف حين خلع مبارك لهم "الجاكته" و"الكرافته" وقت الدعاية الممهدة لاغتصاب الرئاسة الخامسة، فأغلب الظن أنهم لن يأكلوا من طبق مبارك النووى، فالقصة كلها مسمومة برواية الأب أو برواية الابن، القصة كلها "مشروخ" نووى يثير الضجر وليست "مشروعا" يستدعى الحلم.

إذا حكم الجيش

في ذكر ما جرى للجيش

لا نتحدث – لاسمح الله – عن الجيش المصرى كتشكيل عسكرى وأسرار سلاح، ليس – فقط – لأنها "منطقة محرمة" بحكم القانون، بل لأن لدينا – كعامة المصريين – احترام عظيم للجيش الذى حرص لعقود على عدم التورط فى صدام مع مواطنيه، وظلت عقيدته القتالية – بتقاليد الوطنية المصرية – ضد اسرائيل بالذات.

لكن سؤال الجيش والسياسة فى مصر الأ ن – على أى حال – قصة أخرى.

وقد يبدو غريبا أن نتحدث عن احتمال عودة الجيش لحكم مصر، فقد يرى البعض أن الجيش يحكم مصر بالفعل، وأن الحياة المدنية معسكرة بما يكفى، وأن عددا كبيرا من المحافظين ورؤساء مجالس المدن من أصول عسكرية، وأن عددا غير قليل من رموز "جماعة البيزنس" يعودون فى أصولهم للجيش أو لجهاز المخابرات، وكل ذلك صحيح، ولكنه لا يكفى للدلالة على وضع ممتاز للجيش فى السياسة المصرية الآن، تماما كما أن وجود عدد كبير من القضاة فى مناصب تنفيذ لا يعنى أن القضاء المصرى بخير.

وربما نغامر بالقول – جملة – أن الجيش المصرى انتهى إلى وضع الضحية للسياسة، ودون أن يعنى ذلك أن الحكم انتهى للشعب، أو لمدنيين ناطقين باسمه، فقد تكونت – فى مجرى تطور حوادث يوليو ١٩٥٢ – نخبة حكم من العسكريين الطامحين تحالفت مع العقائديين والبيروقراطية الصاعدة مع موجة التعليم والتصنيع الكبرى، وجرى فك هذه النخبة تدريجيا مع التناقض الذى نشأ – عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ – بين الذين عبروا والذين هبروا، جرى

الانقلاب على اختيارات تجربة ثورة يوليو، ودون أن تحل محلها اختيارات ولا تجربة لها معنى وطنى، جرى التطويح بالتجربة وخلع أساساتها، ولم يترك لمصر سوى هدد "وحطام" وبقايا صور مراوغة فى اختيارات السياسة والاقتصاد والثقافة، خرجت مصر – كبلد – من سباق التاريخ، وخرج الجيش – مع الشعب أيضا- من سياق حوادث وقوارع تداعت بالنكبة إثر النكبة، وربما كانت لحظة الخروج المزدوج هى نفسها، فقد خرج الشعب المصرى جماعيا – لآخر مرة إلى الآن – فى انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وهى اللحظة ذاتها التى استدعى فيها الجيش لوقف انفلات الشارع، وقتها بدت قيادة الجيش فى حالة تردد وربما توجس، وأصر المشير محمد عبد الغنى الجمسى – وكان وزيرا للدفاع – على اشتراط الحصول على أمر قيادة من الرئيس السادات بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، فلم يكن الجمسى – قائد غرفة عمليات حرب اكتوبر – يريد للجيش أن يبدو فى حالة صدام مع الشعب، ولم يكن يريد لاحتمال التورط فى صدام أن يكتب باسمه فى التاريخ، وحصل بالفعل على ما أراد من السادات الذى كان هاربا – فى أسوان – فزعا من ثورة الناس، ولم ينزل الجيش للشارع الا بعد أن كانت الأزمة قد تراخت، وبعد أن صدر قرار بإلغاء زيادات الأسعار، وإلغاء الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولى، وحين نزل الجيش أخيرا، فإنه سيطر على الوضع الأمنى بسلاسة واقتدار، ودون أن يلحق الأذى بأى مواطن.

ونتصور أن هذه اللحظة كانت فاصلة فى هوية نظام، وأن الرئيس السادات، ونائبه الذى كان محدثا وقتها فى المنصب حسنى مبارك، قد داخله الشك فى دور الجيش، ومدى استعداده لخدمة سياسة الهروب لإسرائيل فأمريكا، فالجيش المصرى قائم على مبدأ التجنيد الوطنى العام، وحس المجتمع منقول إليه بطبائع التكوين،

ومبدأ الانضباط الحازم يكفل تماسكه، وروح أكتوبر - اللصيقة بزخم تجربة يوليو - كانت لا تزال سارية فيه، ولجأ الرئيس السادات - بغرانز السلطة - الى نوع من نزع الفتيل، وجرت إحالات واسعة للتقاعد لقيادات كبرى فى الجيش وجهاز المخابرات العامة، وتدفقت إغراءات للكسب باللباس المدنى فى أجواء "انفتاح السداح مداح"، بدا أننا بصدد مكافأة نهاية خدمة رمزية للجيش الذى لم يعد أحد يريده فى حرب، وبعد أن أعلن السادات أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب، بدا أن السياسة التى خانت إنجاز السلاح تريد خفض حد السلاح الى الحد الأدنى، بدا السادات الهارب من الشعب - عقب انتفاضة ١٩٧٧ - هاربا من الجيش فى الوقت نفسه، بدا الجيش كموضوع وارد للانتقام، بدا الجيش كخطر ضمنى على صاحب السلطان تماما كما هو خطر ظاهر على إسرائيل، والتقت الرغبتان فى كامب ديفيد، ثم فى نصوص معاهدة السلام وملاحقها الأمنية، بدت المعاهدة - فى أجلى وجوهها - كأنها تحالف دفاع مشترك بين حكم السادات وإسرائيل ضد الجيش المصرى، بدا خفض حجم الجيش المصرى وتقييد تسليحه شرطا لإسرائيل تماما كما هى رغبة ضمنية للسادات، وبالمقابل جرى اطلاق حق الطرفين فى التصرف بمقاييس اللحظة، فقد أطلقت إسرائيل العنان لنفسها تبنى وتطور جيشها الخارج من صدمة حرب اكتوبر، وبروح الظن أنها صارت وحدها فى الميدان بلا خطر منافسة ولا ملاحقة من الجيش المصرى، وأطلق الرئيس السادات لنفسه الحق فى بناء جيش خاص لسلطته بعيدا عن الجيش الرسمى، ولم تكن صدفة أن جهاز الأمن المركزى - الذى ولد محدودا جدا بنهاية الستينيات - شهد طفرة هائلة فى الحجم والتسليح عقب انتفاضة ١٩٧٧ بالذات، وهى السياسة ذاتها التى واصلها خلفه الرئيس مبارك، وبعد أن لقى الرئيس السادات مصرعه فى دراما حادث المنصة - ٦ اكتوبر

١٩٨١ – على يد ضابط فى الجيش المصرى، ومن وقتها جرى إلغاء العروض العسكرية السنوية للجيش، فيما بدت عروض الأمن المركزى بجنود الأردية السود شبه يومية تحاصر النور فى شوارع وميادين القاهرة، وتضخم حجم جيش الأمن المركزى إلى حد يقترب من المليون، ربما هو رقم المليون نفسه الذى حشده الشعب المصرى على خط القتال مع إسرائيل فى حرب ١٩٧٣، لكن جيش المليون جندى يجرى حشده هذه المرة من قبل النظام المصرى، وعلى خط القتال مع الشعب المصرى، إنها دورة أقدار كاملة لعلها تلخص واحدا من أفدح فصول المأساة المصرية.

إنها السياسة التى حاصرت الجيش، وراحت تعمل على تجنب خطر بدا كامنا فيه، والتصرف فى القصة كلها على الطريقة التالية، فقد يصح - بالضرورة – أنه ليس ممكنا الاستغناء عن وجود جيش، لكن المطلوب – بطبائع سياسة معزولة – هو التعامل معه على طريقة ترويض الشر الذى لابد منه، ولم تكن الطرق سالكة تماما، لكن جملة ظروف تداخلت، وهدفت لجعل الجيش أسيرا لسياسة ليس هو صانعها، وإن كان هو الأقرب إلى وضع الضحية فيها، فقد جرى الاستطراد فى خطيئة السادات، جرت استعادة سيناء على طريقة الذى أعادوا له قدما وأخذوا عينيه، جرى نزع سيادة الجيش عن أغلب سيناء – وبعمق ١٥٠ كيلومترا – بنص الملاحق الأمنية للمعاهدة مع إسرائيل، وجرى التراجع بخط السلاح وبقوات محددة من الجيش على مسافة ٥٠ كيلومترا شرق قناة السويس، بينما تركت المنطقة الوسطى الاستراتيجية الحاكمة خالية إلا من عدد محدود من كتائب حرس الحدود، وجرى نزع سلاح شرق سيناء بالكامل، وكان بوسع السياسة – إن أرادت – أن تصحح الوضع ولو قليلا، فقد أعطت المعاهدة المنعقدة – برعاية أمريكية منفردة – لأحد طرفيها الحق فى طلب تغيير بنود الملاحق الأمنية بعد فترة ١٥ سنة على

بدء سريانها، ولكن الرئيس مبارك لم يفعل، ربما لأنه لا يريد أن يغضب إسرائيل ولا أمريكا، ثم أن موافقة إسرائيل – بنص الملاحق – شرط جوهرى، ومع غياب إمكانية التحكيم الدولى فى معاهدة بدت كأنها اتفاقية مذلة أبدية، والنتيجة : أن الحال بقى على ما هو عليه، فقد بدت مصر – وصدرها مكشوف – كأنها تحت حد السلاح الإسرائيلى، وتعقدت مهمة الجيش الذى أبعدوه عن خط الصدام مع "العدو الأول" بحسب عقيدته القتالية، والأسوأ أن السياسة الخاضعة – بطبائع المصالح فى البقاء- راحت تتورط فيما هو أشد خطرا وأعظم إهانة، إذ أن التغيير الأول فى الملاحق الأمنية جرى باعتبارات إسرائيلية أكثر وضوحا من غيرها، فقد جرى الاتفاق – زمن وزارة شارون الأخيرة – على وضع ٧٥٠ جنديا مصريا عند محور صلاح الدين، وبهدف ضبط عمليات تهريب السلاح – عبر الأنفاق – إلى الفلسطينيين فى غزة، وترفض إسرائيل إلى الآن طلبا مصريا بزيادة العدد إلى ٣٥٠٠ جندى، وبدرجه تسليح أكبر، وهو ما يعكس الرغبة الإسرائيلية فى حجب عودة الجيش المصرى – ولو بصورة رمزية – إلى الخط الأمامى.

وبعيدا عن خط السلاح الذى جرت إزاحته للخلف، كانت تجرى عملية نزع لسيادة القرار فى القاهرة، وبالتوازى – والتعاقب- مع عملية نزع السلاح عن غالب سيناء، كانت المعونة الأمريكية هى المجرى الذى جرت من خلاله عمليه التحكم فى السياسة وإعادة تدوير النخب، بدت المعونة – التى بلغت للآن حوالى ٥٠ مليار دولار – كأنها الضمانه لإلزام مصر بقيودها على نحو ما انتهت إليه معاهدة السلام، ثم راحت – بطرق إنفاقها المقصودة – تخلق نواة قوية لـ "جماعة بيزنس" سرعان ما اندمجت مع بيروقراطية لصوص نامية، وبدت طرق الإنفاق العسكرى فيها كأنها مرصودة لمراقبة الجيش عن قرب، وتوسيع مساحات التسهيلات والمناورات

المشتركة، بدا أن أمريكا تريد تأهيل الجيش المصرى لدور تريده، وعلى غير الهدف الذى وجد من أجله، وبدا الجيش بتكوينه الوطنى ميالا إلى الممانعة، لكن السياسة الخاضعة اختصرت الطرق، بدت مدفوعة بغريزة البقاء بأى ثمن، ولعبت الدور الأكبر فى الإساءة للجيش ومكانته الوطنية، وربما بهدف السحب من رصيده فى حساب السياسة، فقد لعب الجيش المصرى دورا كبيرا فى دعم الجيش العراقى خلال حربه الطويلة مع إيران، ولم يكن ذلك لاعتبارات مصرية، وبقدر ماهى اعتبارات الأولوية للسياسة الأمريكيه وقتها، ثم جرى الانقلاب على الدور نفسه لأن أمريكا أرادت ذلك، وجرى توريط الجيش المصرى فى "حرب الكويت" ضد الجيش العراقى، وجرى تصوير الجيش المصرى فى وضع الذى يحارب أشقاءه، وهو الممنوع من محاربة إسرائيل، وبالطبع لم يكن القرار للجيش بل للسياسة، انها إساءة السياسة المقصودة – غالبا – للجيش، وهو ما تكرر كثيرا فى حكم مبارك الذى يحرص على كسب رضا أمريكا فى السر والجهر، وفى المنشط والمكره، ففى أواسط ٢٠٠٦، وعلى خلفية مناقشات فى الكونجرس الأمريكى تطلب خفض المعونة العسكرية للجيش المصرى، وتطلب العقاب على ما وصف بالتقصير – المقصود ربما – فى حرب الأنفاق على الحدود مع غزة، وفى الجو الذى بدا صاخبا، صدر تقرير مكتب المحاسبة الأمريكى ليؤكد على تضخم سجل خدمات مبارك لأمريكا، ويشير التقرير – الذى نشرت ملخصه وقتها دورية "تقرير واشنطن" – إلى حقائق مفزعة، فقد سمح مبارك بعشرات الألوف من أذون المرور الجوى لمقاتلات أمريكيه عملاقة ذاهبة بالدمار الى أفغانستان والعراق، وسمح مبارك بمرور ٨٦١ سفينة وبارجة حربية أمريكية – بعضها من النوع الذرى – عبر قناة السويس، والمعنى: أنه أضاف إمكانات استراتيجيه لمصر لخدمة المجهود الحربى الأمريكى فى غزو

العراق، وفى الوقت ذاته الذى كان يعلن فيه – ربما على سبيل التمويه – أنه ضد غزو العراق (!).

وقد نضيف ذلك كله إلى ركام إساءات مبارك للشعب المصرى وأمته العربية، فحكم مبارك هو العميل الأول للسياسة الأمريكية فى المنطقة، والولاء للمصالح الأمريكية الإسرائيليه – أولا- هو جوهر استراتيجية بقاء ورثها عن السادات، وجمال مبارك – سليل "جماعة البيزنس" – يرث ذات الولاء، وبجينات أكثر صراحة، وكل ذلك مما يهمش دور الجيش فى السياسة بعامة، ويحجزه عن حق التصرف الواجب فى المقدرات الاستراتيجية للبلاد، أضف : ما يجرى من تصرفات بالعمد لإنهاك أى طموح سياسى فى الجيش، ففى سنوات حكم مبارك الطويلة –٢٦ سنة إلى الآن– تضخمت ظاهرة الإحالة للتقاعد ومن رتبة "العقيد" فما فوق، واستجدت ظواهر التوسع فى منح المزايا والهدايا مما لا يستحب الخوض فى تفاصيله، وكأن المراد هو "بزنسة الجيش"، وجعله مفرخة لرجال أعمال لا لجنرالات الطموح العسكرى والسياسى، وقد نختلف فى تقدير أثر ذلك كله على الجيش الذى يمتاز بانضباطه العسكرى الصارم، وبالروح الوطنية لرجاله، وبالعقيدة القتالية الراسخة، لكن هدف السياسة الحاكمة – على أى حال – يبدو ظاهرا، فمبارك – مع العائلة – لا يريد منافسا ولا خليفة بالسياسة من الجيش، ولا السياسة الأمريكيه تريد ذلك، ولا تفضله إسرائيل بالطبع، فثمة خشية ظاهرة من جنرال قد تغلب عليه روح التكوين الوطنى المميزة للجيش، ثمة خشية ظاهرة من يقظة الجيش للسياسة بعد ثلاثين سنة من التهميش والترويض المتصل، وقد كان ما جرى مع المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة لافتا، كان أبو غزالة وزيرا للدفاع من سنة ١٩٨١ – قبل اغتيال السادات – وحتى سنة ١٩٨٩، وكان يمتاز بالديناميكية والكاريزما الشخصية والطموح السياسى

والعسكرى معا، وتولدت له شعبية هائلة فى الجيش، وذاع صيته إلى الشارع مع قمع الجيش لتمرد الأمن المركزى أواسط الثمانينيات، كان أبو غزالة يتصرف بندية ظاهرة مع مبارك، وفى اللحظة التى غضبت فيها أمريكا على أبو غزالة، تصرف مبارك بلا تردد، فقد ادعت المخابرات الأمريكية أن أبو غزالة يرعى مشروعا لتطوير الصورايخ المصرية من خلال شبكة ممتدة إلى واشنطن، وانتهز مبارك الفرصة فأطاح بأبو غزالة، وتكفلت وسائل إعلام مبارك بالباقى، ونسبت لأبو غزالة تهما بالتورط فى فضيحة السيدة لوسى ارتين(!).

فهل كان أبو غزالة هو الجنرال الأخير الذى حلم بحكم مصر؟، وهل من فرصة لعودة الجيش إلى الحكم بعد نهاية مبارك؟.

إذا حكم الجيش مصر

يبدو المشير محمد حسين طنطاوى – وزير الدفاع المصرى الحالى – تلخيصا لحال الجيش والمآل الذى انتهى اليه، فالمشير طنطاوى – كما تنطق الصور – يبدو كتوما كأنه لم يتكلم أبدا، ونادرا ما يبتسم، وهيئته الصحية منهكة على الدوام، وبلا شعبية ملفتة، وبلا طموح سياسى على الإطلاق، وربما كانت هذه الصفات ذاتها وراء بقائه الطويل فى منصب الوزير والقائد العام للقوات المسلحة، فقد عين فى منصبه عام ١٩٩١، وبعد فترة انتقال قصيرة لم تتجاوز السنتين تولى وزارة الدفاع فيها يوسف صبرى أبو طالب بعد الإطاحة بالمشير أبو غزالة، قضى أبو غزالة فى منصبه ثمانى سنوات، وقضى طنطاوى – إلى الآن – ضعف مدة أبو غزالة، وأصبح أطول وزراء الدفاع المصريين عمرا فى منصبه، تماما كما أن مبارك الذى عينه هو الأطول عمرا فى مقام الرئاسة، ففترة حكمه – إلى الآن – تساوى فترتى رئاسة عبد الناصر والسادات معا، ولا نكاد نجد حاكما مصريا – رئيسا كان أو ملكا أو خديو – ينافس مبارك ببقائه المديد فى السلطة، باستثناء محمد على الألبانى مؤسس الدولة الحديثة (!).

وربما هى حاسة الأمن المفرطة التى جعلت مبارك يثق بالمشير طنطاوى بالذات، فطنطاوى لم يكن من قادة الصف الأول ولا الصف الثانى فى حرب أكتوبر آخر الحروب الوطنية للجيش المصرى، وبعكس ماكان عليه أبو غزالة ويوسف صبرى أبو طالب، ثم أن تعيينه فى منصبه جاء بعد "حرب الكويت" التى ورطوا بها الجيش المصرى تحت القيادة الأمريكية، وفى أجواء من القلق صاحبت تنفيذ حملة خصخصة الشركات والأصول العامة عملا بأوامر صندوق النقد والبنك الدوليين، وعودة ملايين

المصريين للانضمام الى طابور البطالة الطويل مع تآكل فرص الهروب للعمل والإقامة المريحة فى العراق الذى وضع تحت الحصار، وتصاعد وتيرة صدام الدولة مع عنف الجماعات الإسلامية المتمردة الذى استمر إلى أواخر عام ١٩٩٧، بدا المشهد – فى جملته – مقلقا مع بدء عشرية مبارك الثانية فى الحكم، وكان لابد من شخص موثوق به وبلا خطر على رأس الجيش، ووجد مبارك ضالته فى طنطاوى، وبدا الاتجاه لأولوية مطلقة للتأمين السياسى ظاهرا – أيضا – فى تعيينات رؤساء الأركان العامة، فقد جاء الفريق صلاح حلبى مع طنطاوى لرئاسة الأركان عقب عودته من حرب الكويت، وبعد محاولة اغتيال مبارك فى حادث أديس أبابا، كان لابد من رد الجميل للحرس الجمهورى الذى زادت قوته ودوره، وزاد تقدير "بيت الرئاسة" لرجاله بعد نجاحهم الباهر فى صد وتعقب المهاجمين، رغم أن قيادة الحرس الجمهورى تبدو منفصلة عن الهيكل النظامى للجيش، فقد جرى تعيين الفريق مجدى حتاته قائد الحرس الجمهورى رئيسا لأركان الجيش فى الفترة من أكتوبر ١٩٩٧ الى أكتوبر ٢٠٠١، وجرى تعيين الفريق حمدى وهيبة الذى خلف حتاته فى قيادة الحرس الجمهورى رئيسا لأركان الجيش فى الفترة من أكتوبر ٢٠٠١ الى أكتوبر ٢٠٠٥، وحين عادت رئاسة الأركان العامة لقيادات الجيش، فقد وقع الاختيار على الفريق سامى عنان رئيسا للأركان الى الآن، وهو من قيادة الدفاع الجوى ذات الولاء التقليدى لمبارك الذى كان قائدا للقوات الجوية قبل تعيينه – أواسط السبعينيات – نائبا للرئيس السادات.

والصورة – فى عمومها – قد توحى بأن كل شىء هادىء على جبهة الجيش ، وهو ما شجع مبارك – فيما يبدو – على توريط متدرج محسوب للجيش فى الحروب الداخلية لنظامه، بدت مشاركات الجيش ضمنية غير محسوسة فى الحرب مع جماعات

العنف الاسلامى، لكنها بدت ظاهرة مقحمة مع العودة لخط اعتقالات الإخوان المسلمين منذ أواسط التسعينيات، وتكررت حالات إحالة مبارك لمدنيين – من قادة الإخوان بالذات – إلى محاكمات عسكرية، ومع الصحوة المدنية – الشعبية الملحوظة فى مصر عقب صدمة التواطؤ مع أمريكا فى حرب غزو العراق أواخر مارس ٢٠٠٣، وظهور حركة "كفاية" وأخواتها أواخر ٢٠٠٤، وتقدم الإخوان – رغم غلبة التزوير – فى انتخابات البرلمان أواخر ٢٠٠٥، وسريان القلق على الجبهة الاجتماعية بدءا بإضراب عمال المحلة أوائل ديسمبر ٢٠٠٦، مع هذه التطورات المثيرة لقلق سياسى واجتماعى غير مسبوق ضد حكم مبارك، التجأ الرئيس وعائلته للتحايل بتعديلات الانقلاب على الدستور، والتى جرى إقرارها بالتزوير العبثى فى استفتاء ٢٦ مارس ٢٠٠٧، حولت التعديلات حالة الطوارىء الممتدة منذ بداية حكم مبارك إلى فريضة دستورية لا تسقط بالتقادم، وإن تحولت بالاسم فى المادة ١٧٩ – ربما على سبيل التمويه المكشوف – إلى قانون لمكافحة الإرهاب (!)، وأعطيت للرئيس صلاحيات مد نطاق القضاء العسكرى ، وتعديد درجاته بصورة موازية - وربما بديلة عند الاقتضاء - للقضاء المدنى، وهو ما بدأ تطبيقه بسرعة فى سياق حرب تكسير العظام مع الإخوان، فقد قررت محكمة مدنية إخلاء سبيل خيرت الشاطر – نائب المرشد العام للإخوان – وعشرات من رفاقه القياديين، وهم متهمون بتمويل جماعة الإخوان عبر شركات لغسيل الأموال، وعلى باب المحكمة صدر القرار باعتقال قيادات الإخوان تطبيقا لقانون الطوارىء، وجرت إحالتهم إلى محاكمة عسكرية فى مواجهة هى الأكبر إلى الآن، وكان النائب طلعت عصمت السادات قد أحيل – هو الآخر – إلى محكمة عسكرية، وصدر القرار بسجنه سنة كاملة، وبدا ذلك كنوع من العقاب الباطش لطلعت الذى طاش لسانه،

واقترح – فى مناقشة برلمانية جرت أوائل عام ٢٠٠٥ – وضع شرط دستورى لسن الترشح للرئاسة، وبحيث تكون السن المقترحة أكبر من عمر مبارك الابن وأصغر من عمر مبارك الأب، ومدوا له الحبل قليلا إلى أن أحالوه لمحاكمة عسكرية، وبدعوى تعريضه بالجيش واتهام قيادات – بينها الرئيس مبارك – بالتورط فى حادث اغتيال عمه الرئيس السادات (!).

إذن، فقد جرى إقصاء الجيش – بحوادث الثلاثين سنة – عن دور فى صنع السياسة، وجرى إخصاء الطموح السياسى للجنرالات، وجرى التعويض – بالإحلال والاستبدال – بالامتيازات المفرطة، والإحالات المنهجية للتقاعد توقيا لنشوء خطر، وجرى توريط الجيش – بعد التطويع – فى أدوار تسىء إليه وإلى الشعب معا، جرى استدعاؤه بالقطعة إلى عمليات صدام خشن مع معارضين مدنيين حرموا من الحق فى المحاكمة أمام قاضيهم المدنى الطبيعى، والأفدح : أنه تجرى أحيانا محاولات لتوريط الجيش فى سيناريو توريث الرئاسة من الأب الى الابن، وهو السيناريو المكروه شعبيا بظواهر الحال المصرى، ففى مناسبة الخطاب السنوى للرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى، ظهرت إشارة خطرة فى نهايتى عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، فقد جلس جمال مبارك – وهو بلا صفة دستورية ولا عسكرية – فى المقاعد المخصصة لجنرالات الجيش فى مناسبة خطاب ٢٠٠٥، وزادت الإشارة استفزازا بجلوس جمال مبارك أمام الجنرالات – لا وسطهم على طريقة ٢٠٠٥ – فى مناسبة خطاب ٢٠٠٦، وبدت الصورة – مع ذلك – مختلطة، فثمة همهمات عن معارضة جنرالات لخطة التوريث التى تريد السيدة سوزان مبارك التعجيل بها، بينما يبدو مبارك الأب مترددا وأقرب إلى طلب التأجيل، والنتيجة: ارتباك وإشارات مختلطة، باللون الأحمر وباللون الأخضر فى الوقت نفسه، فوقت أن جلس جمال

مبارك لأول مرة فى مقاعد الجنرالات، كان الرئيس مبارك على المنصة يلقى خطابه المعد له بعناية، ولفت المراقبين قوله أنه سوف يبقى فى مكانه " إلى آخر نفس"، وهو مايعنى – على الأقل – أنه لا فرصة لرئاسة جمال مبارك "حتى آخر نفس" فى حياة أبيه (!)، وزاد اختلاط الصورة مع إشارات معارضة شبه علنية صدرت عن بعض المقربين من الجيش، فالمعروف أن جمال مبارك – رئيس الظل – يدير ملف الاقتصاد والخصخصة بالذات، ويدعم عملية بيع الأصول وتجريف الثروات لصالح الأجانب، وقد أثارت المعارضة ضجة كبرى – قبل شهور – بعد الإعلان عن النية فى بيع بنك القاهرة بعد بيع بنك الإسكندرية للاجانب، وكانت المفاجأة أن اللواء سيد مشعل – وزير الإنتاج الحربى – جهر هو الآخر بالمعارضة فى اجتماع ساخن لمجلس الوزراء أوائل يوليو ٢٠٠٧، واتهم الحكومة – الموالية لجمال مبارك – بأنها "تبيع البلد" (!)، فيما ظل المشير طنطاوى على صمته السابغ فى الاجتماع نفسه، وكأنه لا يريد التورط فى نقد أو تأييد سياسة لا شأن له بها، أو كأنه يريد التأكيد على أن طموح السياسة ليس مما يشغله أو يثير خياله، أو كأنه يترقب لأخرين مصائر الاحتراق فى دراما تنافس ضمنى مع سيناريو توريث جمال مبارك، وبالطبع لا يبدو اللواء سيد مشعل منافسا لأحد، وإن بدت معارضاته، وقد كررها علنا فى تصريحات لاحقة ترفض خصخصة المصانع الحربية، بدت هذه المعارضات قريبة من تحفظ صامت لجنرال طموح – على غير العادة – هو اللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة، واللواء سليمان – ٧٢ سنة – تربطه صلة ثقة مختلفة بالرئيس مبارك، وقد توطدت الثقة الشخصية بعد الدور المميز لسليمان فى حماية مبارك من مصير الاغتيال بحادث أديس أبابا سنة ١٩٩٤، فرئيس المخابرات هو الذى نصح بشحن سيارة الرئيس المصفحة مع طائرة مبارك،

وعلى أن يركبها الرئيس فور وصوله الى مطار العاصمة الأثيوبية، وكانت النصيحة هي السبب المباشر في نجاة مبارك، ودفعت الواقعة مبارك- المهووس المهجوس بأمنه الشخصي - لدعم صلاحيات اللواء سليمان، وهكذا توسع نفوذ اللواء سليمان خارج حدود وظيفته الأمنية، وانتهت إليه - بتفويض من مبارك - خيوط وملفات الاهتمام المصري بفلسطين والعراق والسودان والعلاقات مع إسرائيل وأمريكا بالذات، وصارت الأدوار السياسية لرئيس المخابرات من طبائع المشهد المصري، ودعم صورته أنه بدا على مسافة نزاهة شخصية تفصله عن شخوص النهب والسرقات العامة، فوق أن جهاز المخابرات - بطبيعة دوره الوطني - لا يبدو مكروها من الناس، ولا سيء السمعة كجهاز مباحث أمن الدولة مثلا، غير أن اللواء عمر سليمان لا يلقى في بيت الرئاسة - على ما يبدو - ذات المحبة التي يستشعرها من الرئيس، فقد مد له الرئيس مبارك في سنوات الخدمة أكثر من مرة، وزاد في جرعات الاعتماد عليه حتى في مسائل داخلية حساسة كالملف القبطي، وقيل إن الرئيس مبارك انتوى أكثر من مرة تعيينه نائبا له، لكن السيدة سوزان مبارك - بدورها المرئي في لعبة الحكم - بدت في موقف عناد يخاصم دور الجنرال لصالح دور الابن.

هذه هي الصورة كما تبدو عن بعد، وهي لا تشي - في الأحوال كلها - باستحالة عودة الجيش لدور في الحكم وصنع السياسة، خاصة أن مصر تبدو في خطر أمني مباشر بمواريث كامب ديفيد الثقيلة، ثم أن أحوال التنمية في مصر على قدر من الانحطاط قد يستدعي - في لحظة مقبلة - دورا حاكما للصناعات العسكرية المتقدمة تكنولوجيا بالذات، وفي ظل حكم مبارك بدا الإقصاء والإخصاء قدرا مسيطرا لسنوات طويلة، وبدت الصورة - في السنوات الأخيرة المضطربة - مختلطة مشوشة بإشاراتها

وملامحها، وقد يصح – هنا – أن نتذكر ما جرى قبل سنوات في نهاية ٢٠٠٣، كان الرئيس مبارك قد وقع مغشيا عليه، وهو يلقي خطابه السنوي المتلفز أمام مجلسي الشعب والشورى، وفي ثوان كان الجيش يسيطر على الموقف داخل مبنى مجلس الشعب، ويمنع رئيس الوزراء والوزراء والنواب وقادة الحزب الحاكم و"دبة النملة" من الدخول الى مبارك في استراحة الرعاية الطبية، وصدرت الأوامر بما هو أبعد، وقد يصح أنها تقاليد الانضباط والولاء لرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الوقت نفسه، وقد تبدو الصورة مشوشة – ومن وراء غبار – إن حملنا ماجرى على مغزى استعداد الجيش للحكم في لحظة خطر رمزي، وأقرب الى مناورات التدريب لا الى معارك الميدان، غير أن الغبار قد ينجلي في لحظة خطر جدي وعاصف، كأن يموت مبارك فجأة، وهو خطر وارد – بأقدار الله - لرجل في عامه الثمانين مثقل بمتاعب الشيخوخة. أو كأن تنزلق البلد فجأة الى انفجار اجتماعي تلقائي بكلفة دم لا يريدها أحد، وهو - أيضا – مصير وارد جدا لبلد غارق مثقل بالمرض والفقر والبطالة والعنوسة، وكبده يحترق بمزيج لاهب من السخط الاجتماعي والذل القومي، وبلا أمل في طوق نجاة ولا عربة مطافيء، وفي الحالين سوف يسألونك عن الجيش؟، بل إن الحالين قد يمتزجان في حال واحد، فموت مبارك – بعد الانتظار الطويل الطويل – قد يفجر دفقة فرح تستعيد الشعور بالألم من سوء الحال والمآل، وقد يكون الموت – بذاته – مناسبة واردة لانفجار اجتماعي تلقائي، وفي الحالين – تفرقا أو تزاوجا – فقد يصبح زواج الجيش بالحكم من المعلوم بالضرورة، لا يعود الأمر وقتها لوجود جنرال له طموح سياسي أو بلا طموح، وتتحول السياسة وقتها الى حالة فيزيائية، ويتحرك الجيش وقتها كتكوين فيزيائي يتمدد في الفراغ وتحت حرارة الظروف، يحفظ الأمن ويتصرف بالحكم، ولا تبدو من

فرصة وقتها لعائلة مبارك – حتى لو كان مبارك حيا – للبقاء فى الحكم، إذ لابد وقتها من دفع ثمن وتضحية بكبش فداء، ويجد الجيش نفسه فى زحام الأسئلة، قد لا يصبح وقتها أن يحكم منفردا ووحيدا فى الصورة، فمنطق العصر لم يعد يسمح، ثم أن التركة مرعبة والخراب بلا آخر، وظل أمريكا – ومعها إسرائيل – حاضر وثقيل، فهل يلجأ الجيش وقتها إلى الخبرة المتوارثة عبر عقود مضت، ويلبس قناعا مدنيا فى صورة حزب دولة، ويتقدم جنرال للرئاسة بالبذلة وربطة العنق وبغير سيوف ظاهرة على الكتف ؟، وننتهى إلى تمديد نظام مبارك بغير مبارك وعائلته؟!، ثم كيف سيتصرف الجيش مع الإخوان والقوى المدنية المعارضة؟، هل يتصل بالصدام إلى حدود الدم؟، أم سيلجأ الجيش الى مصالحة تكون فيها الإمارة للجيش والوزارة للإخوان على الطريقة التركية المتقادمة؟، كلها أسئلة برسم المصائر المجهولة لبلد عظيم منكوب.

إذا حكم الإخوان

هل يحكم الإخوان مصر؟

لاتبدو الإجابة بـ"نعم" تلقائية كالماء والهواء، رغم أن ظاهرالحال يوحي بالزمن الإخواني، والنظام الحاكم يتصرف بذعر لافت، وكأن جحافل الإخوان على باب القصر الرئاسي، ولم تكن صدفة أن الموسم الممتد لاعتقالات الإخوان قد بدأ أواسط التسعينيات، وبالذات عقب نجاة الرئيس مبارك من حادث الاغتيال الشهير في أديس أبابا سنة ١٩٩٤، صحيح أن تشريعا كان قد صدر قبلها لإجهاض زحف الإخوان على مجالس النقابات المهنية، وكان فوزهم الغالب ـ الأول ـ بمجلس نقابة المحامين هو شرارة التفجير، لكن حوادث الصدام ظلت متناثرة، ولم تنتقل بالعلاقة من "التسامح والتجاهل" إلى الصدام ورغبة الإجهاض التنظيمي إلا بعد حادث أديس أبابا، فقد أثار الحادث ـ بتداعياته النفسية ـ سؤال الخلافة في مصر، ولم تكن صدفة أن جمال مبارك قد أعيد وقتها من لندن، وبدأت عملية إعداده لدور عبر المجلس الرئاسي المصري الأمريكي، ثم جمعية المستقبل، ثم الحزب الوطني بنهاية القرن الفائت، وبالتوازي بدأت الحملة الشرسة ضد الإخوان لمجرد كونهم إخوانا، وعادت تهمة الانتماء للإخوان التي جرى التساهل معها لربع قرن قبلها، وبدت كأنها تهمة كافية لدفع قيادات الجماعة إلى المحاكم العسكرية، ورغم أن حيوية النقابات المهنية ـ المسيطر على مجالسها إخوانيا ـ كان قد جرى تجميدها، إلا أن نفوذ الإخوان في الانتخابات العامة بدا أخطر، وأكثر إثارة لفزع نظام يضعف باطراد، كان النظام في سنوات استقراره الأولى قد تجاهل وجود الإخوان في البرلمان، وبدا متسامحا معه إلى حد ظاهر، فقد وصل الإخوان للبرلمان بالتعاون مع حزب الوفد في انتخابات ١٩٤٨، ووصلوا بأعداد أكبر للبرلمان بالتحالف الإسلامي مع حزب العمل في

انتخابات ١٩٨٧، ومع اختلاف المشهد زادت الحساسية الأمنية، ففى انتخابات ٢٠٠٠ كان للإخوان سبعة عشر مقعدا، ثم تضاعف العدد مرات إلى ٨٨ نائبا فى انتخابات ٢٠٠٥، وبدت ضراوة حملات الأمن موازية لمعدلات فوز الإخوان، وانتهت روح الفزع إلى شلل فى عقل نظام سابت مفاصله، وإلى تنكيل منتظم بالاخوان، وإلى حد أنه لايكاد يمر يوم،ودون أن يكون خبر الصباح الأول هو اعتقالات جديدة للإخوان فى مصر .

ورغم أن الإخوان خزان بشرى هائل، وعضويتهم المنتظمة قد تصل إلى مئة ألف، والعضوية بالتأثير قد تصل إلى مليون، فإن قوة الإخوان الاجتماعية لاتبدو بكل هذا السحر، لكن الانطباع - أحيانا - يغلب الحقائق،والصيت أفضل من الغنى، والمقولة القديمة التى صاحبت حزب الوفد أيام مجده الكبرى - عقب ثورة ١٩١٩ - تعاود الترداد، كانوا يقولون وقتها "لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه"، ولن تعدم من يقولها هذه المرة بصدد الحديث عن الإخوان، وأن الاخوان لو رشحوا حجرا لانتخبه الناس، ولايبدو ذلك دقيقا تماما، فقد فاز الإخوان فى انتخابات ٢٠٠٥ بخمس مقاعد البرلمان، وكان بوسعهم بالتأكيد أن يفوزوا بما هو أكثر، وفى تصريحات لاحقة عترف أحمد نظيف رئيس الوزراء بالتزوير الذى جرى، وقال - بقا لتقارير أمنية على ما يبدو - أن الإخوان كان بوسعهم الفوز بمئة وعشرين مقعدا، لاحظ أن عدد مقاعد البرلمان يصل إلى ٤٥٤ عضوا، وعشرة منهم بالتعيين الرئاسى، وبحسب تصريحات نظيف الأمنية الأصول، فقد كان بوسع الإخوان الحصول على نسبة تقترب إلى ٣٠% من مقاعد البرلمان، والنسبة قريبة من المدى الحقيقى لنفوذ الإخوان فى الشارع، ونتصور أن بوسعهم كسب ثلث مقاعد البرلمان لو جرت الانتخابات حرة، وبالطريقة الفردية السارية الآن، وقد تزيد لوجرت الانتخابات حرة بطريقة القوائم النسبية، وهو ما

يعني أن بوسع الإخوان - على أفضل تقدير - الحصول على ٤٠% من أصوات الناخبين، وقد تنخفض النسبة المتوقعة لو تكررت نوبات الانتخابات الحرة، وكما جرى في المغرب والأردن والجزائر، وتبدو النسبة أقل من الفوز المحتمل للإخوان في اتحادات الطلاب وهيئات التدريس والنقابات المهنية لو جرت انتخابات حرة، فالتكوين القيادى المؤثر للإخوان في غالبه من المهنيين الذين كانوا قيادات طلابية في أواخر السبعينيات وفى الثمانينيات، والمحصلة : أن حضور الإخوان النقابى يبدو أكبر بكثير من حضورهم فى الشارع، وقد نلفت النظر - مثلا - إلى حركات الإضراب والتمرد الاجتماعى التى تجتاح مصر فى الشهور الأخيرة، وقد بلغ عددها أكثر من ٥٠٠ إضراب واعتصام وتمرد اجتماعى، وهى سائرة إلى اتساع مطرد، وبدا الإخوان - رغم كونهم أكبر جماعة شعبية - غائبين بالجملة عن المشهد الصاخب، صحيح أن الحركات والأحزاب السياسية - غير الإخوان - تبدو غائبة هى الأخرى، وأن طوفان الغضب الاجتماعى يبدو تلقائيا أكثر، وبلا تأثير سياسى ظاهر، لكن أصواتا وقيادات ناصرية ويسارية بدت على قدر من الحضور، أو قل أنها ترغب أكثر فى التحام مع تيار الغضب التلقائى الجارف، والمعنى : أن المشهد الموحى أكثر برغبات وأشواق التغيير يبدو خاليا من الإخوان، وإن كان بوسع الإخوان - بالطبع - الاستفادة مما يجرى، ربما السبب : أن الإخوان الآن كتلة بشرية أكبر بما لايقاس إلى غيرهم، ثم أنهم على قدر كبير من التنظيم والانضباط ثم أنهم جماعة مظلومة سياسيا كما غالب الشعب المظلوم اجتماعيا، والإحساس بوطأة الظلم يرفد بعضه بعضا، والإخوان عنوان جاهز أكثر من غيره فى المدى الأقرب، وقد تصل عليه رسائل الغضب بطريقة أسرع، وليس متوقعا - بطبائع الحال - أن يحدث ذلك فى ظل بقاء مبارك بالحكم، فإدارة مبارك عازمة تماما على حذف الإخوان

من معادلة السياسة، وتعديلات الدستور الأخيرة ـ في مارس ٢٠٠٧ـ تبدو مصممة بالذات لإخلاء الطريق من الإخوان، ثم أن الدولة الأمنية لا شغل سياسياً لها الآن سوى عمليات اقتفاء أثر الإخوان، ولايبدو الإخوان على استعداد كاف للمواجهة، أو الاعتصام بقوة الناس، مرشد الإخوان مهدى عاكف صرح أخيرا بأنهم لن يخوضوا انتخابات المحليات المقررة في مايو ٢٠٠٨، وهي رسالة تهدئة مفهومة المعنى، وقال أيضا : إن مبدأ الإخوان الآن هو عدم التظاهر ضد الدولة البوليسية، وهو ما قد يعنى إخلاء طرف إخواني من سلك الغضب الاجتماعي الطافح، وربما الابتعاد بالإخوان لمسافة تفصل عن نخب الغضب السياسي في "كفاية" وأخواتها، بينما تبدو النخب الأخيرة أكثر احتفالا بالغضب الاجتماعي، وتبدو ـ على ضعفها التنظيمي المنظور ـ اكثر صدقية واستقامة في سلوكها السياسي، فهي ترغب في تغيير النظام بالجملة، ولاتبدو مدفوعة بشهوة استيلاء على سلطة، ولا بالتربص للقرص، وفي حال الإخلاص الوجداني لحلم التغيير وتيار الغضب الاجتماعي المحمل بالوعود .. وبالرعود.

هذه بعض تعقيدات الصورة المصرية الآن، وهي تعني ـ فيما تعني ـ أن بوسع الإخوان الوصول للحكم، وبالمشاركة غالبا لا بانفراد،فبوسع الإخوان ـ بالاختيار المجرد ـ أن يشاركوا في لعبة قصر،أو في انتفاضة شارع، ولعبة القصر طريقها مفهوم،وفي قيادة الإخوان من يفكر فيها على ما يبدو، فالمعروف أن مكتب الإرشاد (١٣ عضوا) لا يزال تحت سيطرة الجيل الأقدم المؤسس، وهو الجيل المحكوم بفكرة المحنة والابتلاء الرباني،ويتخوف من الاندفاع في المواجهة، وخشية أن يتكرر ما جرى من قبل على عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وأن تنزلق قدم الإخوان إلى محنة التفكيك الكامل للجماعة، ورغم أن الفكرة أقرب إلى العقدة النفسية، فإنها لا تزال تعمل على ما يبدو، وتغفل الفروق التي تخزق العين، فنظام عبد

الناصر لم يكن مجرد آلة أمنية، وقد كانت بيد نظام ساحق فى شعبيته، وجاذب لقبول الناس بمزيج المصالح والمطامح، وقد تصادم عبد الناصر مع الإخوان فى ١٩٥٤ وهم جماعة شعبية، وتصادم مع الإخوان فى ١٩٦٥ وهم جماعة عنف محصور، وفرق الجهد - عبر عقد واحد - كان فائض قيمة شعبية لنظام عبد الناصر، وإن تجاوز أمنيا،أما آلة مبارك الأمنية فلا تبدو سوى عصا ينخرها النمل، فقد تآكلت القواعد الاجتماعية للنظام المعلق، ثم أن وضع الإخوان الآن مختلف،ونخبتهم القيادية المؤثرة ليست نخبة مشايخ، وحرصها على التواصل مع الآخرين فى المعارضة - بمصالح السياسة - أكبر بكثير، وهو اتجاه يبدو فى حالة كمون الآن، وخصوصا مع تزايد الخطر الأمنى،ما علينا، فلا نريد أن نخوض فى تقويم بالتفاصيل الآن، المهم أن "تفكير المرجئة" فى قيادة الإخوان قد ينتهى بانزلاق إلى مالانحب للإخوان، قد ينتهى إلى نوع من التواطؤ الضمنى الصامت مع سيناريو التوريث، ونقل الرئاسة - بانتخابات صورية - من مبارك الأكبر إلى مبارك الأصغر، فى هذا السياق تتصل تصريحات متفرقة لها دلالة لا تخفى، مرشد الإخوان الأستاذ مهدى عاكف اتهم - ذات مرة - حركة كفاية بأنها "تشتم مبارك"، وهو ما قد يعنى أن الإخوان - بمنطق المخالفة - مؤدبون ومهذبون، ولايفعلونها، وليست القصة - على أى حال - فى محاكم الجنايات بل فى أحكام السياسة، فالنائب الأول للمرشد د. محمد حبيب صرح - مرة - أنه لا مانع من ترشيح جمال مبارك للرئاسة بشرط الانتخابات الحرة، وطبيعى أن إدارة مبارك لاتريد من الإخوان سوى واجب الوفاء بالمقطع الأول من التصريح، أما حق الانتخابات الحرة فشرط معلق فى هواء، وفى الممارسة - بعد التصريحات - يبدو الإيحاء الخطر أكثر وضوحا، فقد شارك الإخوان فى انتخابات الشورى التى جرت فى إبريل ٢٠٠٧،وقرروا المشاركة بعشرين مرشحا فقط،والعدد أقل

من نصف النصاب المطلوب (٤٥ عضوا) لتأهيل إخوانى للترشح فى انتخابات رئاسة مقبلة، وكان رد السلطة الأمنية الباطشة أن حرمتهم من الفوز بأى مقعد من أصله، ثم جاء القرار المبكر لمرشد الإخوان بعدم المشاركة فى انتخابات المحليات ليكمل الدائرة، فالدستور المصرى ـ بعد ترقيعات العائلة وتعديلاتها ـ يشترط توافر ١٤٠ مقعدا فى المحليات لتأهيل أى مستقل لفرصة ترشح فى انتخابات الرئاسة، والإخوان ـ فى عرف القانون المصرى ـ فى حكم المستقلين لأن جماعتهم محظورة، والممارسة المرئية مغرية بتصديق تصور أن الإخوان قرروا ترك الرئاسة لمبارك وابنه من بعده، وربما بهدف: خفض الحملات الأمنية فيما تبقى من أيام مبارك الأب، وأن تتاح الفرصة ـ فيما بعد ـ لعودة هادئة للسياسة بعد استقرار الأمور لصالح نجله، وقتها لن يمكن ـ باستطراد التفكير ذاته ـ تجاهل الإخوان، فهم أكبر جماعة فى التوازن السياسى القائم، وكسب فرصة العمل بالسياسة ـ مع توقى المطاردات الأمنية ـ يبدو مفيدا بالنزعة البرجماتية، وقد يسمح لهم بالوصول للحكم ولو بالمشاركة مع جماعة جمال مبارك، او مع جنرال بديل قد تنتهى إليه الرئاسة فى ظروف غضب اجتماعى .

سيناريو آخر لوصول الإخوان للحكم قد لا يصح إغفاله، ويبدو على مسافة تفكير تفصل عن السيناريو البراجماتى، فأغلب قيادات الإخوان الوسطى من جيل السبعينيات وما بعده، وهؤلاء أكثر تحررا ـ بتواريخ الممارسة ـ من "عقدة عبد الناصر"، وأكثر "تسييسا" فى مقابل غلبة "التديين" المسيطر على وجدان الجيل الأول، وأكثر تفاعلا مع التيارات الوطنيه والديمقراطية واليسارية، ومع قيادات الناصريين الجديدة بالذات، ولم تكن صدفة أن د. عبد المنعم أبو الفتوح و د. عصام العريان كانا الوحيدين من قيادات الإخوان البارزة اللذين وقعا على بيان "كفاية" التأسيسى، ويبدو د.

عبد المنعم أبو الفتوح - بالذات- عنوانا لتجديد إخوانى براديكالية طاغية، ولايبدو شخصا معلقا فى فراغ، ولايكتسب قيمته المؤثرة من مجرد عضويته فى مكتب الإرشاد، فهو القائد الفعلى لجيل السبعينيات فى جماعة الإخوان، بينما يبدو رفيقه د. عصام العريان أقرب لطموح سياسى يستحقه، فهو رئيس المكتب السياسى المستحدث فى الجماعة، وأقرب للتفاهم مع الجيل الأقدم فى مكتب الإرشاد الذى لا يتمتع بعضويته إلى الآن، وليس سرا أن دور د.عبد المنعم أبو الفتوح - بالذات- كان بارزا فى دفع الإخوان للمشاركة فى مظاهرات الغضب السياسى، وبالذات فى مظاهرات تنتصر لتمرد القضاة، وهو يبدو أقرب ميلا لدعم تحالف وطنى مع أطراف المعارضة الجذرية، وأقرب إلى تصور يقود فيه الإخوان - بثقلهم الملموس - حركة سياسية وطنية جامعة، وتعتمد أساليب العصيان السياسى القابل للتحول إلى عصيان مدنى، وهو تصور شاركه فيه - أحيانا - د. محمد حبيب النائب الأول لمرشد الإخوان،خاصة فى سلسلة نداءات إلكترونية حملت عنوان " نداء للمصريين "، فأبو الفتوح ليس ظاهرة فردية ولاعابرة، وإن بدا أنها تتعرض للحصار أحيانا ولدواعى الحرج فى أحيان أخرى، فهو يعكس ميلا إلى التحول بالإخوان لحزب سياسى بغير التباسات الجماعة الدينية، وانحيازاته الاجتماعية لغالبية الناس أكثر رسوخا، وقد يصح اعتباره رأسا لسيناريو ديمقراطى مختلف ومتقاطع مع " السيناريو البراجماتى "، وقد يعنى فرصة لوصول الإخوان للحكم بالمشاركة مع قوى أخرى فى سياق تغيير أكثر جذرية، وعلى الضد تماما من دواعى تورط فى صفقة توريث جمال مبارك .

وصول الإخوان للحكم - إذن - معلق على أحد شرطين، إما نوع من التهدئة والمساومة مع قصر الحكم الراهن، أو باندفاع محسوب فى مغامرة تغيير استنادا لقوة الناس، لكن السؤال الذى يبقى

معلقا، هو باختصار ـ هل تسمح أمريكا بوصول الإخوان للحكم ؟، بينما ظلها ممدود فى مصر .؟، وما هو مصير كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل ؟.

هل يعترف الإخوان بإسرائيل؟!

"فيتو" نظام مبارك وعائلته ضد الإخوان يبدو نهائيا، وقضية حياة أوموت، بينما لايبدو الفيتو الأمريكى كذلك، وإن بدا الترجيح الأمريكى لمصلحة عائلة مبارك على حكم محتمل للإخـــوان ظاهرا إلى الآن، وإلى حد تواترت معه تصريحات لكوندوليزارايس ـ وزيرة الخارجية الأمريكية ـ ضد الإخوان فى مصر، واعتبارهم جماعة محظورة مما لا تتعامل معه واشنطن "احتراما للقوانين المصرية"(!)، والتهديد أحيانا بإدراج جماعة الإخوان على قوائم الإرهاب، وتأكيد السفير الأمريكى ـ المتدروش ـ فرانسيس ريتشاردونى بأنه لم يتم حوار رسمى مع الإخوان بعد حوادث سبتمبر ٢٠٠١ .

رغم كل هذه التأكيدات،لايبدو سبيل الحوار مقطوعا بالجملة، صحيح أنه لا حوار رسمى أو شبه رسمى منتظم، لكن أمريكا الأحرص على مصالحها فى مصر من حرصها على نظام مبارك، أمريكا الأحرص على مصالحها لا تتوقف عند دواعى الصداقة، ولا تملك ترف تجاهل جماعة بحجم الإخوان،وتسعى بطرق أخرى لفتح حوار غير مباشر،وتباشر ـ بالذات ـ عملية "خض ورج" لتفكير وسياسة الإخوان، تسعى إلى نوع من استئناس أو استئلاف الإخوان، وقبل عام تقريبا، كان وفد الكونجرس فى القاهرة يصر على لقاء سعد الكتاتنى زعيم الكتله الإخوانية ضمن عدد من نواب البرلمان، وجرى اللقاء بالفعل فى مقر السفارة الأمريكية، وتحقق للوفد ما أراد رغم غضب وامتعاض إدارة مبارك، فى الوقت ذاته كانت مراكز الأبحاث ـ وثيقة الصلة بالمخابرات والإدارة ـ تبدو دؤوبة فى مد جسور الحوار بالمطالب إلى الإخوان، وبدت المطالب الأمريكية من الإخوان على قدر هائل من الصراحة، ففى الأول من سبتمبر ٢٠٠٧

صدر عدد من دورية "فورين بوليسى"، وفيها مقال فى صورة نصيحة لمرشد الإخوان مهدى عاكف، كاتب النصيحة: مارك لينش أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة جورج واشنطن، نصح لينش مرشد الإخوان مهدى عاكف بالطريقة المثلى فى الحوار مع واشنطن، واتباع استراتيجية مدروسة فى الاتصال والتخاطب مع الإدارة الأمريكية، أول عناصر النصيحة كان " الوضوح وتجنب الغموض"، ثم التحدث باللغة العربية، أى إعلان مواقف الإخوان لجماهيرهم، وليس حصرها فى لقاءات مغلقة تجرى بالانجليزية مع أمريكيين، هذا عن الشكل، أما فى الموضوع فتبدو أولوية إسرائيل هى الغالبة، صحيح أن لينش يعتبر أن إعلان موقف صارم للإخوان ضد حركات التطرف الإسلامى - من نوع تنظيم القاعدة - من الأولويات، ومما يؤكد المصلحة الأمريكية، ويغرى بالرضا عن الإخوان، لكن المصلحة الأمريكية الأهم تخص إسرائيل بالذات، فحين يضرب لينش مثالا للقضية الأولى بالوضوح، نراه يقول بالنص : مطلوب موقف للإخوان ضد هجمات حماس على إسرائيل، وفيما بعد أدارت دورية "تقرير واشنطن" حوارا مع مارك لينش عن نصيحته لمهدى عاكف، وسألته ما إذا كان ممكنا تصور إدارة حوار مباشر بين الرئيس الأمريكى ومرشد الإخوان؟، وضحك لينش قائلا : ليس الآن وليس مع جورج بوش، لكن الصمت لايصح أن يظل سيد الانتظار، ويمكن - بحسب لينش - إدارة الحوار مرحليا عبر صحفيين وباحثين وموفدين من طرف الخارجية الأمريكية، ورغم أنه لا تتوافر معلومات مدققة عن حوارات جرت من هذا النوع فى الشهور الأخيرة، وعن زيارات لقيادات إخوانية تواترت إلى أمريكا،وبدت فى صورة المهام البحثية، إلا أن الشروط الأمريكية - الإسرائيلية الهوى - ظلت تتدافع من بعد ومن قبل، فقد أصدرت " مؤسسة كارنيجى لدراسات السلام" تقريرا خطيرا نشر فى فبراير

٢٠٠٧، التقرير بعنوان "التساؤلات التى ينبغى على الحركات الإسلامية الإجابة عنها"، والعنوان الفرعى الشارح "جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج"، التقرير كتبه باحثو "كارنيجى" عمرو حمزاوى ومارينا أوتاوى وناثان جاى براون، ويقول التقرير بالنص "فيما يخص جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، يدور الهاجس الحكومى الغربى الرئيسى حول ما إذا كانت الجماعة أو الحزب الذى قد تشكله، سيلتزم حال وصوله إلى سدة الحكم عبر صناديق الإقتراع بالاعتراف بما أبرمته مصر من معاهدات وإتفاقيات دولية"، ويتابع التقرير الخطر بالنص "الأمر الذى لا مفر من اعتباره الأهم فى هذا السياق يتمثل فى التساؤل حول ما إذا كانت حكومة يسيطر عليها الإخوان المسلمين أو يؤثرون فى قرارتها بوضوح، سوف تقبل وتواصل الالتزام باتفاقية كامب ديفيد الموقعة مع إسرائيل، ولاتتراجع عن الاعتراف بها وعن العلاقات الدبلوماسية القائمة معها"، ويمضى التقرير إلى التحذير والإنذار الصارم بقوله "إن أى توجه إخوانى نحو رفض الالتزامات الدولية للدولة المصرية بافتراض تشكيلهم أو تأثيرهم فى حكومة منتخبة ديمقراطيا ـ وهو اليوم حلم بعيد المنال فى مصر ـ سوف يساهم إلى حد كبير فى نزع الشرعية عن الإخوان المسلمين دوليا "

اللغة صريحة وقاطعة، لااعتراف أمريكيا بالإخوان مالم يعترفوا بإسرائيل، والوعود عند عتبة الباب، اعتراف بحق الإخوان فى حزب علنى، واستعداد الإدارة الأمريكية ـ كما يقول مارك لينش لدورية "تقرير واشنطن"ـ للضغط على الحكومة المصرية لوقف اعتقالات الإخوان ومحاكماتهم العسكرية، ولا تبدو تلبية الشروط الأمريكية هينة، فهى تضع قيادة الإخوان بمصر فى الحرج البالغ، صحيح أن فروعا لجماعة الإخوان فى سوريا والعراق تبدو على وفاق وعلاقة عمل متصل مع السياسة الأمريكية، لكن قيادة الإخوان

إعتادت على تبرير هذه التصرفات بجعلها استثناء على قاعدة عامة، والحديث عن أهل مكة الأدرى بشعابها (!)، واعتادت القيادة توقى الحرج بإعلان مواقف عنيفة ضد السياسة الأمريكية المكروهة فى مصر، والأهم: أن الموقف الرافض للاعتراف بشرعية كيان الاغتصاب الإسرائيلى هو حجر الزاوية فى رمزية وتاريخ الإخوان، فلا أحد ينكر تضحيات الإخوان - بمصر وفلسطين بالذات - فى معارك الفداء بالسلاح ضد إسرائيل، ودم شهداء الإخوان لايقبل المزايدة عليه، لكن اعتبارات السياسة البراجماتية قد تورط فى خطيئة هدم المعبد، وإطلاق بالونات الاختبار - فى مناطق ألغام - قد يفجر صلابة التكوين الإخوانى، د. عبد المنعم أبو الفتوح - عضو مكتب الإرشاد - قال مرة - بالإنجليزية - أنه مع دولة ديمقراطية علمانية مدنية تضم العرب واليهود فى فلسطين، وهو الحل الذى دعت إليه مبكرا جماعات يسارية فلسطينية وحركة "فتح" عقب انطلاقتها الأولى،ولم يثر كلام أبو الفتوح الغضب بقدر ما أثاره كلام لاحق لعصام العريان رئيس المكتب السياسى للإخوان، ففى ٣ أكتوبر ٢٠٠٧، أى بعد نصيحة لينش للمرشد بشهر ونصف تقريبا، قال العريان كلاما خطيرا لجريدة "الحياة" اللندنية، قال بالنص - كأنه يجيب مباشرة على طلب مؤسسة "كارنيجى" - "الإخوان إذا وصلوا للحكم سيعترفون بإسرائيل ويحترمون المعاهدات"، تصريح العريان أثار موجة غضب فى صفوف الإخوان قبل غيرهم، وحاول المرشد مهدى عاكف امتصاص صدمة تصريح العريان بالقول " هذا رأى شخصى "، وأضاف : الإخوان لم ولن يعترفوا بإسرائيل، وهو نفس ما أكده النائب الأول لمرشد الإخوان د. محمد حبيب فى حوار لاحق مع جريدة مصرية مستقلة، وبعد أسبوع وجد العريان نفسه مضطرا لنفى تصريحه فى جريدة "الحياة" ذاتها، وقال : أن التصريح سبب له مشاكل كثيرة، وقالت الجريدة : أنه قد طلب منه النفى العاجل،

وعاد العريان إلى الموقف التاريخى للإخوان قائلا "إنهم لم ولن يعترفوا بإسرائيل لأنه لا يمكن الاعتراف باغتصاب الأراضى بالقوة اتساقا مع الرأى الشرعى والمواثيق الدولية"، لكن العريان ترك بعض التباس معلقا، وبإضافة بدت كبللون اختبار أقل حجما، فقد أقام تفرقة بين جماعة الإخوان وحكومة يترأسها الإخوان، وأضاف "أى حكومة ترث اتفاقا لا يصرح لها بأن تغيره بعيدا عن الآليات الدستورية وأخذ رأى الشعب المصرى ممثلا فى البرلمان المنتخب والاستفتاء الشعبى"، والعريان ـ هنا ـ يطرح خيارا آخر هو اللجوء لاستفتاء شعبى على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام فى حال وصول الإخوان للحكم، والفكرة ذاتها مطروحة من حركة "كفاية" التى قادت حملة توقيعات شعبية لإلغاء الالتزام بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وتطالب بالاستفتاء الشعبى ـ المراقب قضائيا ـ على إلغاء المعاهدة ورفض المعونة الأمريكية ووقف برنامج الخصخصة .

وربما تكون القصة محصورة لو انتهت عند هذا الحد إخوانيا، كلام لقيادى إخوانى جرى التراجع عنه، وبالون اختبار انفجر فى وجوه مطلقيه، لكن القصة ـ للأسف ـ تبدو أخطر بكثير، فرغم وجود انتقادات كثيرة لبرنامج حزب الإخوان المسلمين الذى طرحت صيغته الأولى على الرأى العام فى ٢٥ أغسطس ٢٠٠٧، فقد انصرف غالب الانتقادات إلى علاقة المدنى بالدينى، وتوقف المنتقدون بالذات عند تبنى برنامج الإخوان لنوع من السلطة الدينية التى لا أصل لها فى صحيح الإسلام، وعند الدعوة لانتخاب "هيئة كبار علماء" تراجع قوانين البرلمان وقرارات الرئيس، وإنكار حق غير المسلمين والنساء فى تولى منصب رئيس الدولة أو منصب رئيس الوزراء بحسب النظام السياسى القائم، رغم أن البرنامج نفسه ينص على الدولة المدنية ومبدأ المواطنة وتحريم التمييز لأى سبب

كان، وهو تناقض واضح متصل بالسجال الداخلى فى الإخوان بين إتجاه "التسييس" واتجاه "التديين"، وتبدو غلبة اتجاه التديين بنصوص مقحمة ـ ومميزة بوضع خطوط سوداء تحت السطور ـ على برنامج "مسيس" فى غالب نصوصه، بينما تبدو غلبة الاتجاه "المسيس" ـ شبه الليبرالى ـ فى نصوص الاقتصاد بالذات، فرغم الحرص على "برقشة" البرنامج الاقتصادى بكلمات عن أولوية العدالة ودور الدولة والملكية المختلطة والتكافل الاجتماعى، يظل الحرص باديا على تبنى الاقتصاد الحر وآلية السوق وأولوية النشاط الخاص (وهو ما يريح الغرب أكثر بحسب تقرير كارنيجى سالف الإشارة إليه، والذى يتهم أبو الفتوح والعريان بميل لاقتصاد المرحلة الناصرية)، ويدعى برنامج الإخوان أن الملكية الخاصة هى الأساس وجوهر الإسلام، وهى دعوة لاسند لها فى تاريخ فقهى متصل ينتصر لملكية الاستخلاف، وأولوية حق الانتفاع عن حق الرقبة، وأولوية الملكية العامة للناس الشركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار، ما علينا، فهذا برنامج طبيعى لجماعة يمينية بالمعنى السياسى، أو قل : إنها - جماعة الإخوان ـ هى تيار اليمين الرئيسى فى الاقتصاد والسياسة والثقافة المصرية، وليس هذا هو أكثر ما يدعو لالتفات وتوقف فى برنامج الإخوان، فالمسكوت عنه هو الأخطر، فرغم أن البرنامج مفصل إلى حد كبير، وممتد عبر مقدمة وخمسة أبواب و١٥ فصلا، ولم يستثن شيئا من بيان حتى فى الموسيقى والغناء وشبكة الإنترنت، ورغم التفصيل المفيد إلا أنه يبدو صامتا وضبابيا فى منطقة الخطر، يقترب من موضوع إسرائيل دون أن يتورط بكلمة عن كامب ديفيد وقضية الاعتراف، يتحدث عن إقامة اتحاد عربى ثم إتحاد إسلامى، وهو تطور ملحوظ فى تصور إخوانى جديد عن أولوية الوطن العربى والقضية العربية، ويتحدث عن حل عادل للقضية الفلسطينية بدولة عاصمتها القدس،

لكنه لا يذكر الكيان الصهيوني بالاسم سوى في مرتين، مرة في المقدمة العامة عن "زرع الكيان الصهيوني في فلسطين قلب أمتنا"، ومرة عن "امتلاك الكيان الصهيوني لأسلحة الدمار الشامل" في سياق فصل خاص عن الأمن القومي والسياسة الخارجية، ويلفت النظر أن قيود كامب ديفيد ومعاهدة السلام لم تذكر بالمرة في القسم الخاص بالتحديات التي تواجه الأمن القومي المصري، فهناك ذكر مفصل لتحديات الاستبداد والفساد وفجوة الغذاء والشرق الأوسط الموسع والقوات الأجنبية في المنطقة، وتفجر صراعات الأعراق والمذاهب، وماء النيل المهدد بتداعي الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية في السودان ومنطقة القرن الأفريقي والبحيرات العظمى، ثم لا كلمة ولا حرف إطلاقا عن أكبر تحد للأمن القومي المصري داخل القاهرة نفسها وعلى جبهة الشرق في سيناء، فلا ذكر إطلاقا لنزع سلاح غالب سيناء، ولا لقيود المعونة الأمريكية الضامنة لكامب ديفيد، والتي رهنت قرار مصر السياسي والاقتصادي والثقافي لصالح واشنطن وحليفتها تل أبيب، ولاكلمة ولاخبر عن كامب ديفيد ومعاهدة السلام، وكأنها غير موجودة من أصله، ولاذكر إطلاقا لموقف من اتفاقيات العلاقات مع إسرائيل والتطبيع معها، ولا كلمة واحدة عن "اتفاق الكويز" وتصدير البترول والغاز إلى إسرائيل، ولا يبدو المسكوت عنه مما قد يصح إهماله، وخصوصا من جماعة سياسة تقدم نفسها باسم الإسلام، ونسبت دائما - فيما مضى - رفض الاعتراف بإسرائيل أو التطبيع معها إلى أوامر الله كلي القدرة، واعتبرت فلسطين وقفا إلهيا لا تصرف فيه لبشر، وأن الصدام مع اليهود فريضة دينية إلى يوم النشور، فهل يليق بجماعة هذه عقيدتها أن تغفل الموقف من رفض الصلح والتفاوض والعلاقات مع إسرائيل ؟، لا يبدو إغفال القضية الكبرى مما قد يصح نسيانه باحتمال السهو، وخصوصا مع تشديد برنامج الإخوان

البالغ - وبعنوان خاص - على مبدأ احترام المعاهدات والاتفاقات الدولية، وهو ما يثير التساؤل ملحا، هل أن الصمت هو علامة رضا عن الاعتراف القائم بإسرائيل فى مصر ؟!، أم أنه رسالة بيضاء بغير الحروف، واستجابة - بترك الدعوى أو تأجيلها - لمطالب أمريكا الظاهرة فى تقرير كارنيجى ونصائح مارك لينش ؟!، هذه المرة لانتحدث عن تصريح صريح ولا ملتبس لقيادى إخوانى، بل نتحدث عن برنامج لجماعة الإخوان كلها، وقد يوحى بانزلاق إلى خطيئة الاعتراف - الصامت - بإسرائيل (!)

ربما نحتاج إلى جواب مريح لضمائر قواعد وجمهور الإخوان قبل أن يريحنا، فهذه قضية أمة لاقضية جماعة،وقد قيل لى أن تعديلات جرت على برنامج الإخوان، وأن نسخة معدلة من البرنامج تشير بعامة إلى رغبة بإعادة نظر فى كامب ديفيد، وهو تطور إيجابى لافت، وإن كان لايبدو كافيا .

إلى الناصريين أتحدث

عبد الناصر فى التسعين

لو عاش عبد الناصر إلى اليوم لكان فى التسعين، وربما لا تعرف الأقدار - ولايعرف التاريخ - كلمة "لو"، فالأعمار بيد الله، ولكل أجل كتاب، وكل يمضى إلى الأجل المحتوم، وقد قضى الأجل أن يرحل جمال عبد الناصر حسين السيد عثمان - وهذا اسمه بالكامل - المولود فى ١٦يناير١٩١٨ عن عمر ٥٢ سنة، وفى اليوم الأسود الذى يحمل فى الروزنامة تاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وبعد تسع سنوات بالضبط على انفصال الوحدة المصرية السورية .

وقد تكون هزيمة ١٩٦٧ عجلت بموت عبد الناصر، فقد ضاعفت أحزانه، وألهبت أعصابه، وزادت أعباءه، وارهقت جسده المنهك بداء "السكرى"، والعمل المضنى لثمانية عشرة ساعة فى اليوم، لكن هزيمة ١٩٦٧ - للمفارقة- كانت الفرصة المثلى لتألق تجربة عبد الناصر، وازدهار إيجابياتها، وتأكيد المقدرة على النهوض غير المسبوق ولا الملحوق فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

ولعل أبشع الأوهام التى ظلت تتردد إلى الآن، وابعدها خبلا، هى أن هزيمة ١٩٦٧ أنهت تجربة جمال عبد الناصر، وحطمت مجدها، وأن عبد الناصر ظل يعيش بالقصور الذاتى إلى ما بعدها بثلاث سنوات، بينما الحقيقة الظاهرة مختلفة بالجملة، وهى أن ما بعد ١٩٦٧ هى أعظم سنوات عبد الناصر بإطلاق، وأن تجربة عبد الناصر عاشت من بعده إلى ثلاث سنوات، وإلى أن عبرت مصر من الهزيمة الخاطفة إلى النصر المخطوف فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم كان ما كان من خيانة السياسة لحد السلاح، والانقلاب على تجربة عبد الناصر، والعودة بمصر من قمة "تحدى الغرب" إلى قبر الضحية مجددا، والعودة إلى حكم دار المندوب السامى

الأمريكي بعد دار المندوب السامي البريطاني الذى طرد عبد الناصر نفوذه، وقطع ذيل الأسد البريطاني مع قص دابر الإمبراطورية الفرنسية فى معركة السويس ١٩٥٦ .

بعد هزيمة ١٩٦٧، كانت تجربة التنمية الباهرة تواصل أشواطها العفية، كانت مصر عبد الناصر تحقق معدلات تنمية هى الأعلى فى العالم الثالث كله، بين عامى ١٩٥٦و١٩٦٦، كانت التنمية تجرى بمتوسط قدرة ٦،٧% سنويا بأرقام البنك الدولى المعادى لتجربة عبد الناصر، وكانت التنمية قد زادت فى النصف الأول من الستينيات إلى معدل سنوى يصل إلى حاجز ١٠%، وفى العشر سنوات الذهبية، حققت مصر تنمية تعادل ما جرى فى أربعين سنة قبلها، وفى سنة ١٩٦٥، كان الناتج القومى الإجمالى لمصر يفوق بمقدار الخمس ناتج كوريا الجنوبية، كان البلدان الناهضان - كل على طريقته - قد دخلا تجربة التنمية فى الوقت ذاته أواسط الخمسينيات، وإلى ما بعد حرب ١٩٧٣، كانت مصر رأسا برأس مع كوريا الجنوبية فى معدلات التنمية والتقدم والاختراق التكنولوجى، ورغم أعباء ثلاثة حروب لمصر مع إسرائيل، فقد نجحت مصر عبد الناصر فى تكوين قاعدة إنتاجية تصنيعية هائلة، وبجملة ديون عسكرية ومدنية لا تزيد عن مليارى دولار، وكان سعر الدولار وقتها ثلاثين قرشا مصريا لاغير، كانت مقدرة الاقتصاد المصرى إلى ثبات فتصاعد رغم هزيمة ١٩٦٧، ومواريثها الثقيلة، وذهاب غالب موارد البلاد لدعم المجهود الحربى، ظل الاقتصاد ينمو بين عامى ١٩٦٧؛ و١٩٦٩ بمتوسط سنوى قدره ٤%، وزاد النمو فى بعض السنوات التالية إلى ٦% ويزيد سنويا، وكان النمو يجرى بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٣ بمتوسط سنوى قدره ٥,١٤%، ورغم حرمان الاقتصاد المصرى من موارد ريع بالغة الأثر من عوائد قناة السويس وبترول سيناء ومعادنها، كانت التنمية مقتدرة، والتجارة مع

الخارج غاية فى التوازن، ثلث مع الكتلة الاشتراكية وقتها، وثلث مع الكتلة الغربية، وثلث مع العالم الثالث، وكان التشغيل كاملا لطاقة المصريين، كانت البطالة صفرا، وكانت عوائد العمل تساوى عوائد التملك، وتحقق لمصر أعلى متوسط معدل تنمية متصلة فى السنوات بين عامى ١٩٥٦ و١٩٧٣، وبمتوسط سنوى قدره ٥,٦%، وهذه التنمية الحقيقية المتصلة، ولكل هذا الوقت، هى حدث غير مسبوق ولاملحوق فى التاريخ المصرى بإطلاق، فقد خرجت مصر ـ بعدها ـ من فترة البناء إلى زمن الغواية فالسقوط، تلهث بالاستدانة فى رواج استهلاكى عقب حرب ١٩٧٣، وتلقت معونات وقروضا خارجية لم تتح لمصر فى تاريخها كله، وبلغت فى جملتها إلى اليوم مابين ٢٠٠ مليار دولار إلى ٢٥٠ مليار دولار، وانتهت مصر إلى أسر الديون الخارجية، وقايضت استقلالها الاقتصادى والسياسى بإسقاط ثلث الديون مقابل الخضوع لروشتة صندوق النقد والبنك الدوليين، ومقابل المشاركة فى حرب الخليج الثانية تحت القيادة الأمريكية، وظلت أعباء الديون ضاغطة إلى اليوم، ظل الدين الخارجى يقترب من ٣٠ مليار دولار، أضف : ديونا داخلية مرعبة تفوق إجمالى الناتج القومى، وبعد فترة من ارتفاع معدل النمو الظاهرى بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٩، انزلق اقتصاد مصر إلى المحنة، ونزل معدل النمو السنوى فى المتوسط إلى ١,٨% بين عامى ١٩٨٠و١٩٩٢، وشهدت الفترة معدلات نمو تحت الصفر فى سنة ١٩٨٦(-٢,٣%)، وفى سنة ١٩٨٧ (- ٠,٩%)، وزاد معدل النمو المنحط قليلا فى سنتى ١٩٩٢ و١٩٩٣، وإلى ٠,٣% و ٠,٥% ـ على التوالى ـ بحسب أرقام البنك الدولى، ثم انتهينا إلى تجريف القاعدة الإنتاجية بالكامل بالخصخصة والنهب العام، ولم تعد من قيمة لمعدل النمو الذى زاد استثنائيا فى العامين الأخيرين فقط (حوالى ٧% سنويا)، إذ أن الزيادة خادعة، ومصدرها الظاهر بيع الأصول وعوائد ريع

عابرة، د.رشدى سعيد - فى كتابه "الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى" - يتساءل فى حسرة عن الذى جرى، ويتذكر مقالا كتبه سنة ١٩٦٧ عقب الهزيمة، وتوقع فيه أن يصل متوسط دخل الفرد المصرى أواسط التسعينيات إلى أربعة آلاف دولار سنويا، هذا لو كانت معدلات التنمية ظلت على حالها المتصل أيام عبد الناصر، وبمؤشر رشدى سعيد نفسه، كان دخل الفرد المصرى سيصل اليوم إلى خمسة آلاف دولار سنويا فى أقل تقدير،أى ثلاثة أضعاف الدخل الفردى المتحقق حاليا ببيانات الحكومة المشكوك فى أرقامها، وبحساب معدلات التضخم فإن دخل الفرد المصرى الآن - سنة ٢٠٠٨ - أقل من دخل الفرد نفسه أواسط الستينيات .

لماذا نركز على الاقتصاد ؟، ربما لدحض الخرافة التى روجوها، والتى ادعت أن اقتصادنا بلغ الصفر عشية حرب أكتوبر، وأن السلام مع إسرائيل سيجلب التنمية والرخاء بالكوم، فلم تخض مصر حربا بعد ١٩٧٣، وكان ما كان، ونزلنا من حالق إلى الفالق، ودانت مصر للذين هبروا لا للذين عبروا، وبلغت جملة الأموال المهدرة والمنهوبة ما يفوق الثلاثمائة مليار دولار، كان العامل الحاسم فى نجاح التنمية - كما يقول رشدى سعيد - "جدية القيادة وطهارتها" فى زمن عبد الناصر، وجرى التحول إلى العكس بالضبط مع الانزلاق لزمن الانحطاط المملوكى العائد مجددا، وكان إنجاز السلاح ينافس إنجاز الاقتصاد فى زمن عبد الناصر الأنضج بعد هزيمة ١٩٦٧، فقد بنى عبد الناصر جيشا من الصفر، بنى جيش ما بعد ١٩٦٧ الذى هو جيش مصر الحديثة الثانى، قبلها كان جيشها الأول الموروث من تجربة محمد على وابنه إبراهيم باشا أوائل القرن التاسع عشر، فالسد العالى ليس وحده هرم عبد الناصر، بل قلاع الصناعة والجيش أيضا، الجيش العصرى الذى عبر الهزيمة فى حرب ١٩٧٣، وكان بوسعه الوصول إلى خط المضايق

الاستراتيجية الحاكم فى سيناء، والتفاوض العسكرى على تحرير سيناء بكاملها، وبغير تكلفة نزع السلاح ونزع سيادة القرار التى أعقبت كامب ديفيد وقيود المعونة الأمريكية، فقد عادت سيناء كاملة لمصر فى حرب ١٩٥٦، ولم يكن من تنازل سياسى غير قوة دولية رمزية وضعت جنوبا عند خليج العقبة، وكان ثقل قيادة عبد الناصر كافيا ـ لو عاش ـ لدعم إنجاز الجيش فى حرب ١٩٧٣، فلم يكن عبد الناصر ليقبل بمهانة التطبيع مع إسرائيل، وهو الذى كان يعتبر استعادة القدس فى نفس أهمية استعادة سيناء، كان عبد الناصر قد نجح فى إعادة صياغة المشهد العربى كله بعد هزيمة ١٩٦٧، ونجح فى خلق جبهة متماسكة ممتدة من دول الدعم إلى دول الجبهة، انتصر اليمن لنداء الجمهورية المدعوم من عبد الناصر بتسليم من السعودية، وظلت القيادة للقاهرة، وكانت تطورات السياسة فى دمشق وبغداد والجزائر وطرابلس والخرطوم تمضى فى تيار عبد الناصر العام، كان عبد الناصر فى ذروة مجده الناضج، وكما لم يحدث منذ أواخر الخمسينيات، ولو عاش لتغيرت أمور كثيرة، فقد ظلت الخرائط الدولية مواتية لاستطراد حركته ذاتها إلى أوائل التسعينيات، كانت الفرصة قائمة للحاق الجيش المصرى ـ ربما سبقه ـ لجيش إسرائيل فى مستوى التسليح والتطوير التكنولوجى، وهو ما كاد يتم ـ إلا قليلا ـ قبل حرب أكتوبر، ولم يكن انفجار حرب لبنان الأهلية واردا، ولم يكن غزو العراق للكويت ـ ولا ما جرى بعده ـ ممكنا لو عاش عبد الناصر، وكان بوسع مصر أن تظل رأس المنطقة وليس إيران ولا إسرائيل، كانت مصر ـ فى الاقتصاد ـ أسبق من نمور آسيا، وفى سباق السلاح أسبق من الهند، ففى سنوات الستينيات كان ثمة مشروع صناعة سلاح مشترك بين القاهرة ونيودلهى، كان المشروع : صناعة الطائرة "حلوان"، وجرى تقسيم العمل، كانت الهند مكلفة بصناعة جسم الطائرة، وكانت مصر مكلفة بصناعة

"الموتور"، ولم تكن مصر ـ لو عاش عبد الناصر ـ لتصادق بصفة نهائية على اتفاقية منع الانتشار الذرى كما جرى سنة ١٩٨١، أوتوقع على اتفاقية الحظر الكامل للتجارب الذرية كما جرى سنة ١٩٩٦، بل كانت ستحتفظ بحق الردع النووى رغم توقيع عبد الناصر بالأحرف الأولى فقط على الاتفاقية سنة ١٩٦٨، كانت بنية مصر الأساسية جاهزة منذ بدء المشروع النووى أواسط الخمسينيات، وكان بوسعها ـ لو عاش عبد الناصر ـ أن تصنع قنابلها الذرية، لا أن تظل مصر ومعها العرب تحت رحمة السلاح الإسرائيلى وترسانته النووية (!).

وقد يقال لك أن نظام عبد الناصر هزم فى ١٩٦٧ لأنه لم يكن ديمقراطيا، وهذه خرافة أخرى، وفضيحة عقلية بامتياز، فلاارتباط شرطيا بين نوع النظم وهزائم الحروب، فدول ديمقراطية هزمت، ودول ديكتاتورية انتصرت، وهزيمة ١٩٦٧ كانت هزيمة لسلاح لم يقدر له خوض المعركة أصلا، وكانت هزيمة قيادة عسكرية أصيبت "بانفجار فى المخ" على حد تعليق عبد الناصر وقتها، ثم أن عبد الناصر قرر تحمل المسئولية كلها وحده، وقرر التنحى، وأعاده الشعب بانتفاضة تلقائية مذهلة فى ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧، ولم يزد عنها فى العدد سوى جنازته الاسطورية بخمسة ملايينها فى القاهرة وحدها، صحيح أن عبد الناصر ألغى الأحزاب القديمة فى صدامات ١٩٥٣ و١٩٥٤، وكان ـ بطبعه الفكرى ـ معاديا لليبرالية لا للديمقراطية، كان معاديا لاحتكار السياسة للقلة المالكة، ومنحازا بقلبه وروحه وسياسته لأغلبية الناس الساحقة، لكنه لم يغلق الباب أبدا، ولم يصادر ـ من حيث المبدأ ـ على فرصة التطور بتجربته إلى نظام متعدد الأحزاب، وقد جرى حوار شهير متلفز بين عبد الناصر والمفكر الليبرالى الإسلامى خالد محمد خالد سنة ١٩٦٢، كانت وجهة نظر خالد هى إعادة الأحزاب القديمة، وما من خطر فى رأيه

على الثورة، فشعبية عبد الناصر المذهلة تضمن له الفوز الكاسح فى الانتخابات، وكانت وجهة نظر عبد الناصر أنه يعطى الأولوية لتغيير مجتمع يفرز أحزابه فيما بعد، وكانت حساسية عبد الناصر فائقة لحرية التفكير والإبداع بالذات، فلم يصادر فى زمنه كتاب ولارواية، ولامنع فيلم ولا مسرحية، صحيح أنه جرى التضييق على حريات الصحافة، وجرت اعتقالات وتجاوزات وإعدامات سياسية لم تجاوز عدد أصابع اليدين، لكنه كان يفهم حدود الاستثناء بالتجاوز الذى هو من طبع الثورات، وكان قادرا على التصحيح الذاتى، فقد أطلق عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧صيحته عن سقوط دولة المخابرات، وتوالت موجات الإفراج عن المعتقلين، ووقت أن مات عبدالناصر كان عدد المعتقلين السياسيين لايزيد عن ٢٧٣ شخصا، كانت ظواهر التجاوز تنحسر، وكان المجتمع الذى خلقته ثورة عبد الناصر يشب عن الطوق، ويطالب بثورة تصحيح للثورة، كان التطور الاقتصادى الاجتماعى الثقافى قد خلق مجتمعا يفيض بالحيوية، وكانت مرحلة التنظيم السياسى الواحد تمضى إلى نهايتها، وكان عبد الناصر يريد التغيير لأن الشعب يريده، وفكر عبد الناصر فى التحول لنظام الحزبين بشهادة محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٦٨، ثم خطط للتحول لنظام متعدد الأحزاب بعد رد آثار العدوان، وكان بوسع مصر أن تزاوج - لو عاش عبد الناصر - بين نهضة الثورة وديمقراطية السياسة .

ضد ناصرية الأضرحة

امتنعت - بالعمد - عن المشاركة فى وقفة الناصريين عند ضريح عبد الناصر فى الذكرى الخمسين لوحدة مصر وسوريا، ليس لأن الاحتفال بالذكرى العزيزة ليس مما يجب، بل لأن ظهور الناصريين على هذه الصورة - فى مناسبة تاريخ - قد يصورهم على أنهم جماعة من مريدى الأضرحة، جماعة عواطف تحول الناصرية إلى خرق دراويش (!).

وربما أتفهم وجهة النظر الأخرى، وهى أن اجتماع الناصريين بفصائلهم وفرقهم المتكاثرة على شئ . أى شئ . وبأى صورة . هو غاية المراد، وأن القصة قد تتعدى واجب الاحتفال بذكرى، وقد تكون مناسبة لبحث أحوال الناصريين الآن، والبحث عن راية تجمع وتوحد، ودرس الذى جرى ويجرى، وهى وجهة نظر تبدو بريئة وغاية فى الإخلاص، وأحسب أنها كذلك عند البعض على الأقل، ربما المشكلة فى براءتها الطفولية بالذات، والتى لا تربطها صلة حس بجريان التاريخ من حولها، فالناصرية لم تولد بالأمس، وحتى نرتب لها المهد، ونساعدها على المشى حبوا، وفى رفق وحنو يحمى من خطر الاصطدام بكسرة زجاج أو بعثرة طريق، لكن الناصرية - فيما أعتقد - ليست كذلك، الناصرية فكرة ومشروع ونظام قيم، وليست ولعا طفوليا بزهو المناسبات وزرودها الحمراء، واستعادة حكايا الذى كان، وتعليق علم للوحدة العربية - فى قلبه الأبيض خريطة للوطن الممزق - لا يعنى أن الوحدة تمت، أو حتى أنها على الطريق السالك، وربما يشير - فقط - إلى استبقاء بعض حلم فى الحنايا والصدور، وبما يليق بحالم فرد تدهسه قسوة الواقع المحبط لكن الحركات والجماعات شئ آخر، ربما يستهويها الحلم، لكنه لا يهديها - بالضرورة - إلى صواب الطريق، وبالذات إن

لم تكن على قدر من استعداد التنظيم ووضوح البرنامج وشبكة التحالفات، وإن لم تكن موحدة على هدف في المستقبل لا على الاحتفال بذكرى .

والقصد: أنه ليس بهذه الطريقة نسترد المعنى ـ لا الضريح ـ في سيرة جمال عبد الناصر، فعبد الناصر ليس رفاتا في كوبرى القبه، وقدره ليس معلقا على زيارة الناصريين لضريح، ولا على قسم وفاء بالنصوص ـ لا بالفصوص ـ بعد صلاة الجمعة في مسجده بشرق القاهرة، فقيمة جمال عبد الناصر أوسع وأرسخ وأبقى بما لا يقاس، وميراثه ملك شائع للأمة العربية كلها، وعلى اتصال أجيالها وتيارات الحلم والعلم فيها، وليس للناصريين بظنون الحصر، تماما كما أن هدف الوحدة العربية ليس مسجلا باسم الناصريين في الشهر العقارى، وقد يصح أن تتقدم لحمله تيارات وقوى شعبية أخرى أكثر وعيا واستعدادا وتنظيما، ودون إنكار أن الناصريين هم أكثر التيارات إخلاصا لهدف الوحدة، لكن الإخلاص بالقلب قد يبرئ ضمائر الأفراد، والإخلاص بالعمل ـ وحده ـ هو الذى يعطى مصداقية الأيادى للحركات، والتي قد لا تفيدها براءة الضمائر بذاتها، فأصل الإيمان ـ بدين أو بهدف ـ هو ما وقر في القلب وصدقه العمل، والوحدة ليست جمع أقطار ولا أرقام، الوحدة مكافئ طبيعى لفكرة خلق أمة في صدام العصر، الوحدة مكافئ طبيعى لفكرة الثورة والتغيير الاجتماعى والحضارى، والوحدة مكافئ طبيعى لاستعادة دور مصر بالذات، وهو ما قد يصح أن يلتفت إليه الناصريون أولا، ليس الناصريين في مصر فقط بل عموم الناصريين في مشرق الوطن العربى ومغاربه، فلم يكن ممكنا لدور جمال عبد الناصر أن يكون بهذا الحجم في التاريخ، لم يكن للدور أن يجرى بفصوله لولا أنه استند على تحرير القاعدة المصرية أولا، ولولا أنه أنشأ تنظيم الضباط الأحرار عقب النكبة العربية الجامعة في حرب ١٩٤٨، وقد

لا نريد الآن ولا نرغب ولا نقدر على بناء تنظيم للضباط الأحرار، فقد انتهت دورة ثورات الضباط الأحرار قبل ثلاثة عقود وأكثر، وبجوانب الإيجاب والنقص فيها، والمطلوب الآن : ثورة للناس الأحرار، وتبدأ من مصر بالذات، وهو ما يجب أن نقيس إليه وضع الناصريين فى مصر، فإن كانوا أقرب لمعنى الاندماج بفعل التغيير الجارى فى مصر، فهم أقرب لمعنى الانتساب لثورة وقيمة جمال عبد الناصر، وإن لم يكونوا، وبعضهم ليس كذلك، فهم الأبعد عن معنى الولاء للناصرية ذاتها، حتى وإن أقسموا ألف يمين على المصحف والإنجيل، وحتى إن استقبلوا صباحهم كل يوم بزيارة إلى ضريح كوبرى القبة، فهذا نوع من التطفل على حضرة جمال عبد الناصر، وليس الاستعادة لمعنى وقيمة الرمز فى سيرة الرجل العظيم حقا.

وقد يكون من دواعى الإنصاف أن نقرأ خريطة الناصريين فى مصر كما هى، وبغير رتوش للتزويق أو أقنعة للتخفى، فليست الصورة كلها مضيئة، وليست كلها باعثة على إحباط فقنوط وعلينا - للإنصاف - أن نقر بالحداثة النسبية للتيار الناصرى، فليس له التاريخ الطويل لحركة التيار الإسلامى على تضخمه الراهن، وليست له كثافة تجارب التيار الشيوعى على تداعيه الراهن، وليس له مدد التيار الليبرالى الممتد بأصوله إلى زمن ثورة ١٩١٩، فعمر التيار الناصرى المستقل عن جهاز الدولة لا يزيد عن ثلاثين سنة، وليس ثمانين سنة وأكثر كما هى حال الإسلاميين والشيوعيين، وحداثة التيار الناصرى - هنا - تعنى طراوة التقاليد التنظيمية والسياسية وصغر عمر الوجدان المعنوى الخاص، وربما قضى التيار الناصرى نصف عمره المرئى فى تبرير انفصاله وتمايزه عن سلطة ظلت تحكم بشعار ثورة يوليو فى الظاهر، وقد بدا تمييز الذات عن الآخرين سهلا ميسورا للتيار الناصرى، خاصة أن السلطة السارقة

لشعار الثورة كانت تخونها بوضوح، وانقلبت على اختيارات جمال عبد الناصر إلى المدى المفضوح، وإن ظل السادات فمبارك - بالشخص أو بالإنابة - على عادته فى زيارة ضريح عبد الناصر، وفى طقوس ولاء منقوض على طريقة "يكاد المريب يقول خذونى"، فيما بدا التيار الناصرى بصوته العالى فى خانة المعارضة الأكثر جذرية، لكن رحلة تحول التيار إلى تنظيم صادفت عقبات توالت بصخورها تسد الطريق إلى النضج السياسى الكامل، ففى كل وقت وجدت جماعات ناصرية أقرب إلى المعنى الطليعى أو التبشيرى، لكن تنظيم التيار ككل انتهى إلى الإخفاق مرتين، مرة فى تجربة الحزب الاشتراكى العربى الناصرى، والتى بدأت أواسط الثمانينيات، وبلا ترخيص رسمى، وخرجت منها - على نحو ما - تجربة التقدم بحزب إلى لجنة الأحزاب الرسمية، جرى رفض الحزب إداريا، ثم حصل على حكم قضائى لصالحه أوائل التسعينيات، وباسم "الحزب العربى الديمقراطى الناصرى"، وعانت التجربتان - أو التجربة الواحدة ذات المرحلتين - من عسر التفاعل بين الأجيال والمفاهيم، ومن غياب قيادة ملهمة قادرة على الصهر والتأسيس الموحد، وأهم من مصاعب الداخل المبررة جزئيا بحداثة عهد التيار الناصرى، كانت مصاعب الحالة الحزبية فى مصر أكثر ظهورا، نجا التيار الإسلامى من "التهلكة الحزبية" لأنه لم يرخص له بحزب، بينما تحولت الأحزاب المرخص بها إلى مقابر لتياراتها، وحجز عن هذه الأحزاب حق العمل بالسياسة أصلا، وبدا طلب المجتمع على السياسة إلى انحسار مع ركود التطور وضعف دواعى الثقة العامة، وكلها عناصر أثرت بالسلب على الآخرين فى التيار الليبرالى والتيار الشيوعى فى أحزاب التجمع والوفد والغد وغيرها، ضعفت الأحزاب إلى حد الموات، وبدا التأثير باستبداد السلطة وانصراف المجتمع واصلا بالسلب - ربما بالاستلاب - فى حالة

الناصريين بالذات، ربما لأن حزب الناصريين تأخر ظهوره إلى مرحلة ذبول التجربة الحزبية وتلاشى وهجها الأول، وفى وقت تآكل الأحزاب واختناق أصواتها إلا من صحف تصدر وتصادر أحيانا، وهو ما ضاعف من عمق الأزمة بالالتفات عن فكرة التنظيم وتجاربها، وانتهى بالتآكل حتى إلى جماعات الناصريين وشرانقهم الطليعية والتبشيرية، ودفع بعناصربدت لوقت أكثر صلابة ووعيا إلى قدر من التكيف السلبى، والخروج من الحزب المرخص لمحاولات لترخيص أحزاب على مثاله، تكرر سيرته، وتنتهى نهايته.

وربما ولد عسرالتحول من تيار إلى تنظيم نوعا من الطفولة المستعادة، وسرى بتيار العواطف إلى أصل غائر فى التاريخ عوضا عن تآكل الأصول فى الواقع، أو قل: إن بعض الناصريين كفر بالناصريين وسنينهم، ومال للاحتماء العاطفى بصورة عبد الناصر شخصيا، وتكررت دعوات توحيد الناصريين و" ناصريون معا"، ليس للحشد فى معركة تجرى، بل للاحتشاد فى مناسبات الميلاد والثورة والرحيل، بدا هؤلاء فى سباق عواطف تريح، وبعيدا عن عواصف تزيح، وبدت ذكرى الوحدة ـ فى خمسينيتها ـ مناسبة صالحة لاصطفاف عند قبر غارق فى الدموع، وكأن الناصريين ـ أو بعضهم على الأقل ـ تحولوا إلى جيش من البكائين، فيما تحول آخرون إلى قفز بالمناطيد على الواقع المصرى بجملته، والغرق فى حديث لا ينتهى ـ بطبعه ـ عن توحيد الناصريين فى الدنيا العربية بإطلاق، ودون توافر قاعدة مصرية صلبة، وهى العمود الفقرى لوحدة الناصريين كما للوحدة العربية ذاتها، فلا تنظيم قومى التكوين ـ ويستحق الصفة ـ بغير نواة مصرية فى قلبه قوية وقادرة، بدا الهروب إلى عواطف التاريخ حيلة نفسية مفهومة، تماما كما بدا الهروب من عواصف المعركة المصرية نوعا من الاستقالة والطلاق

النفسى مع أولويات الدور، وفى الحالتين بدت الاستعاضة ظاهرة عن بؤس الواقع بفسحة التاريخ أو بفسحة المؤتمرات التى لا توجب التزامات، فيما بدا المجرى المؤثر لحركة الناصريين باحثا بدأب عن هوية فعل لا بقايا صور، وفى وعى نافذ بحقيقة ارتباط أزمة الناصريين بأزمة الحركة الوطنية المصرية بعامة، وباستعداد فوار للمخاطرة باختراق الصمت وهدم أسوار اليأس العام، والذى يتأمل ما يجرى فى مصر بسنواتها الأخيرة بالذات، الذى يتأمل يلحظ وجودا محسوسا ظاهرا للناصريين دون سابق تصميم أو تنظيم، فقد جرى اختراق سقف المعارضة الصحفية بمبادرة الناصريين بالذات، وكانت جريدة "العربى" الناصرية ـ مع مطلع العقد الجارى ـ هى الأولى التى بدأت حملة نقد الرئيس وسيناريو التوريث، ومع رفع سقف حريات الصحافة، أتى الدور على رفع سقف السياسة، وكانت حركة "كفاية" وأخواتها، ثم موجة الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات ووقفات الاحتجاج المتدافعة فى مصر الآن، وربما هى صدفة ذات مغزى أن نصف الثمانية المؤسسين للحركة المصرية من أجل التغيير ـ كفاية ـ كانوا من قادة التيار الناصرى، وأن دور الناصريين ظل بارزا فى حركة النخب أو فى تحركات مجتمع يصحو إلى مأساته، وفى حملات سلطة الأمن ضد "كفاية"، يتردد كثيرا وصف الحركة "المصرية" من أجل التغيير بأنها الحركة "الناصرية" من أجل التغيير، وفى القصة تلاعب بالإيقاع المتقارب للكلمتين، وحيلة دعاية غير بريئة لفض الائتلاف الوطنى الجامع الذى تنطوى عليه فكرة "كفاية"، فالناصريون مجرد لون من "ألوان الطيف الوطنى الواسع عند قمة كفاية بالذات، وحرصهم ظاهر على المعنى الوطنى الجامع وثيق الصلة بفكرة الناصرية ذاتها، والمحصلة : أن ثمة اعترافا ناميا بدور ريادى للناصريين المعنيين فى معركة كسب الحرية، فقد بدا الناصريون المعنيون ـ فى الوعى

العام - فى صورة القوة الديمقراطية الأكثر جذرية، القوة التى تريد خلع النظام، وتقيم حلف ميدان يدعم سلوك العصيان السياسى، وتفهم أن استعادة مصر هى قضية القومية العربية الأولى الآن، وليس الاصطفاف عند قبر أو البكاء على أستار الضريح .

الحزب الذى تريده مصر

الخلل ظاهر فى السياسة المصرية، وفى توازناتها الداخلية بالذات، ليس لأن الحزب الوطنى يحكم، فليس ثمة "حزب" ولاهو "وطنى"، إنه مجرد إدارة سياسية تابعة لجهاز الدولة، ولأن جهاز الدولة ـ فيما خلا ذراع الأمن ـ أصابه التحلل وفيروس الخصخصة المجازية، فقد تحول الحزب الوطنى بدوره إلى مجرد إدارة تابعة وملحقة بجهاز الأمن، ومع أى تغيير ديمقراطى بانتفاضة الناس، لن تجد شيئا اسمه الحزب الوطنى (!).

وجه الخلل الظاهر فى التوازن المصرى أن الاتجاه غالب إلى اليمين، ليس فقط بمراكز المصالح الكبرى التى تتراكم عندها الثروات، أى فى جماعة البيزنس، وهى جماعة تبدو معلقة، طابعها الإنتاجى محدود، والأهم : أن طابعها الاجتماعى منحسر إلى حد التلاشى، فرغم وجود عدد هائل من المليونيرات والمليارديرات فى مصر، وبأرقام فلكية تفوق ما لدى "بريطانيا العظمى" التى تقارب فى عدد سكانها عدد سكان مصر، وإن كان الفارق مهولا بين بريطانيا مهد الثورة الصناعية، والبلد الذى كان يحكم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وبين مصر التى نزلت إلى ثقب التاريخ الأسود، وتحولت إلى مقلب نفايات وبواقى فساتين، وانتهت إلى "نهب . مالية" لا رأسمالية، انتهت إلى نوع متوحش من رأسمالية المحاسيب، بلا مقدرة إنتاجية منظورة، وبقواعد اجتماعية لا تكاد ترى، فالملياردير فى أى رأسمالية أوروبية أو أمريكية أو آسيوية أو لاتينية له شعبه الخاص، له مئات الألوف من العاملين فى مصانعه ومؤسساته، وفى مصر تتراكم الثروة بلا حساب، وبتسبيح للحاكم العاطى الوهاب، وتبدو معلقة ـ بالقرب من بيت السلطان ـ بلا قاعدة اجتماعية تسند، وبلا عنوان اجتماعى ظاهر، ومحصورة ـ بالفئات ـ

فى آلاف محدودة من العاملين فى مصانع أو مؤسسات الكبار، وتبدو القصة أقرب إلى السرقة لصالح محظوظين منها إلى نواتج مخاطرة لمبادرين، وربما كان ذلك الضعف الاجتماعى نقطة العجز الكبرى فى إمكانية نشوء رأسمالية مصرية مقتدرة، وهو ما يفسر - جزئيا - ضعف النزعة الليبرالية على الطريقة الغربية فى الحالة المصرية، فهى تبدو مقحمة تماما على سياق تكوين المجتمع، وهى إما "ليبرالية مارينز" فى جماعات ممولة أجنبيا، أو أحزاب متهالكة أقرب إلى النوادى المعزولة، ورغم وجود ثلاثة أحزاب ليبرالية مصرح بها رسميا، إلا أنها تبدو محصورة التأثير، وقد ينتقل إليها - أو إلى غيرها - عدد من منتسبى الحزب الوطنى - الآن - بعد نهاية مبارك، غير أنها سوف تظل - فى غالب الظن - عنوانا جانبيا لليمين المصرى وليست فى مجراه الرئيسى .

وجماعة الإخوان وحدها تبدو مؤهلة - مع التغيير المتوقع - للعب دور حزب اليمين الأساسى، فلها مصداقية أكبر باتصال التاريخ، وبحساسية التكوين الوطنى والثقافى الذاتى، وكثيرون يلتفتون إلى الطابع الدينى للإخوان، ويلتفتون - بالمقابل - عن طابعها اليمينى الظاهر، بينما لا توجد قوة فى مصر أكثر صراحة فى التعبير عن اليمين السياسى والإجتماعى والثقافى من الإخوان، وقد يكون فى برنامج حزب الإخوان المسلمين - المطروح للتداول - بقايا من نظرة جماعة دينية، كما فى اقتراح إنشاء "جماعة كبار علماء" تراقب وتعرض عليها قوانين البرلمان، وكما فى حظر تولى النساء والأقباط لمناصب الرئاسة أو رئاسة الوزراء، لكن بقايا النظرة الدينية تبدو على هامش التلاوة فى برنامج الإخوان، والبرنامج - فى صلب تكوينه - يطلب رأسمالية الاقتصاد وحريات السياسة، وهو ما يعكس إلى حد كبير طبيعة التوازن فى تكوين قيادات الجماعة الراهنة، صحيح أن مكتب الإرشاد - فى غالب عضويته - لا يزال

محتجزا إلى الآن لرموز من الحرس القديم، وهؤلاء ذوى تكوين ديني محض، وإن داخل بعضهم ظن السياسة ووساوسها، وهم أقرب للنظر لجماعة الإخوان باعتبارهم جماعة دينية أولا، لكن هؤلاء لم يعودوا يعبرون عن حقيقة تكوين الجماعة المطموسة تناقضاتها بأمر الطاعة الديني وبهجمة الأمن المتصلة، وفك الحصار الأمنى المتوقع مع التغيير قد يسمح للتناقضات بالظهور أكثر، وربما لا تؤدى التناقضات إلى انشقاقات فى الجماعة المحكمة التنظيم، بل إلى صورة جديدة للجماعة، فعماد التكوين القيادى الأوسع للجماعة - فى مجلس الشورى وقيادات المكاتب النوعية والإدارية - من جيل الوسط أى من جيل السبعينيات وماتلاه، وهؤلاء من تكوين مختلف، فليس بينهم شيخ ولا مفتى، وهم عناصر متدينة بطبائع الأمور، إلا أن الطموح السياسى أظهر فى التكوين، والرغبة فى التحول بالجماعة إلى حزب سياسى تبدو ملحة عندهم أكثر، وهم جماعة من المهنيين ورجال الأعمال، أضف : استنادهم لقاعدة أوسع من الطبقات الوسطى والدنيا، ومزاجهم العام أقرب إلى "الليبرالية متدينة" إن صح التعبير، والأولوية عندهم للحريات قبل الشريعة، وربما يصح أن يتحولوا بالإخوان إلى حزب يشبه حزب العدالة والتنمية التركى، ولكن بمقاييس مصرية حيث الشريعة مقدرة والحجاب شائع، والمعنى : أن حزب الإخوان المنتظر ربما يكون بالأساس حزبا إلى اليمين، بل قل : أنه سيكون - غالبا - حزب اليمين الليبرالى الأساسى، ومع تهذيب إسلامى - إلى خانة الوسط الإجتماعى - لشرور الرأسمالية بثقافة التكافل الاجتماعى.

ماذا تعنى هذه الصورة ؟، تعنى - ببساطة - أن انضمام أقسام من الحزب الوطنى الراهن إلى حزب الإخوان وارد جدا، وأن كفة الإخوان تبدو راجحة فى انتخابات حرة قد تجرى عقب نهاية نظام مبارك، وقد لا يبدو الجيش وقتها فى موقع معارضة أكيدة، وربما

تطمئن ـ أو لا تمانع بالأحرى ـ قطاعات من جماعة البيزنس فى حكم الإخوان، ولا أحد ـ ديمقراطى حقا ـ يملك حق الاعتراض على اتجاهات التصويت، لكن الصورة ـ مع ذلك ـ لا تبدو مريحة تماما، فالاختيار الأساسى ـ الإقتصادى والاجتماعى ـ للإخوان مقارب لجوهر الاختيار الحاكم الآن، وربما بمعدل أقل لدواعى النهب العام، اى أننا قد نكون بصدد خلع لافتة هشة ومعلقة اجتماعيا، وزرع لافتة أكثر ثباتا ـ وبذات العنوان ـ ومغروسة بعمق فى تربة التكوين المصرى، ومع فوائض المصداقية التى تتيحها الممارسات الديمقراطية، فإن المغزى الأساسى لحكم الإخوان المسلمين على درجة لا بأس بها من الخطورة، فالحكم الحالى معلق اجتماعيا، وموصوم بالتبعية للخارج الأمريكى الإسرائيلى، بينما لا يبدو حكم الإخوان المتوقع ـ لأول وهلة ـ كذلك، وهو ما قد يعنى أن ثمرة الديمقراطية ـ فى مراحلها الأولى ـ ليست دواء سحريا، وقد لا تكون فوائدها مؤكدة فى خلاص ناجز من المأساة المصرية، وهى مأساة اقتصادية اجتماعية فى العمق، مأساة انحطاط فى التاريخ والاقتصاد والثقافة قبل وبعد ظواهر الاستبداد، جوهر المأساة ـ اجتماعيا ـ فى شيوع الفقر والبطالة والعنوسة والمرض، وفى التفاوت المريع فى توزيع الثروات، وجوهر المأساة ـ إقتصاديا ـ فى الانحطاط التكنولوجى وتجريف الزراعة وتحطيم قلاع الصناعة وركائزها الإنتاجية بخصخصة النهب العام، وجوهر الحل إنتاجى فى الاقتصاد، ويسارى فى المجتمع، جوهر الحل : كفاية فى الإنتاج وعدالة فى توزيع الثروات، جوهر الحل : نهضة علمية تديرها الدولة فى ميادين الفضاء والذرة والتكنولوجيا الفائقة، جوهر الحل فى تعبئة شعبية عامة لإعادة خلق بلد، ووسط تربص أمريكى إسرائيلى بتعقيدات المعونة وقيود كامب ديفيد، ولا يبدو حل الإخوان ـ بالعطب السارى فى اختياره الأساسى ـ مفيدا وكافيا لخلاص أكيد

من المأساة المصرية، بل ربما يفاقمها، ويدخل بها فى حلقات مفرغة، ربما ينتقل بالمأساة - فقط - إلى صورة مختلفة، وإلى وضع قواعد وإجراءات لمباراة سياسية واقتصادية واجتماعية تتوالى بفصولها ومعاركها إلى إشعار لا يجئ .

صورة التوقعات تعيدنا إلى جوهر الخلل، فثمة قطب هائل إلى اليمين، بينما لا قطب مركزياً إلى اليسار، يبدو المجتمع مائلا برأسه والكتف إلى اليمين، وفى انفصال عن جذع وأطراف تبدو بلا عصب يشد فى اتجاه الرأس، وهو ما يستدعى معنى الديمقراطية التى نسعى إليها، فالديمقراطية التى تحتاجها مصر أوسع بالمعنى من مجرد استبدال الصور الحاكمة عند القمة، وأبعد من مجرد الانتقال من "حكم بالواقع" إلى حكم بصناديق التصويت، الديمقراطية التى نحتاجها ليست الليبرالية بالمعنى الغربى ولا بالمعنى الإخوانى، الديمقراطية التى نحتاجها يتساوى فيها حق التعبير مع حق العمل، الديمقراطية التى نحتاجها يتساوى فيها حق السكن مع حق تعدد الأحزاب، الديمقراطية التى نحتاجها يتساوى فيها حق العلاج مع حق تداول السلطة بالتصويت، الديمقراطية التى نحتاجها تتساوى فيها سلامة الإجراءات الانتخابية مع سلامة توزيع الدخل، الديمقراطية التى نحتاجها سياسية واجتماعية فى آن واحد، والذى يراقب ظواهر الغضب المصرى المتلاحق الآن، يلحظ تقدم الهم الاجتماعى الرازح على الهم السياسى المباشر، وهو ما يعنى أن مركز الثقل فى المأساة المصرية اجتماعى، ومركز الحل : إلى اليسار بالذات، والمحصلة : أن سلامة عملية التقدم إلى الديمقراطية مرتبطة ببناء قطب سياسى إلى اليسار الاجتماعى، نتحدث - هنا - عن يسار المجتمع، وبمعنى أوسع كثيرا من يسار العقائد والفصائل، نتحدث هنا عن القواسم المشتركة المتصلة بخبرة التاريخ الوطنى المصرى والقومى العربى، نتحدث هنا عن خبرة المعاناة التى تحفظ المقام للديمقراطية

السياسية، وعن خبرة التحولات التى تلح بأولوية الاقتصاد الإنتاجى المتقدم تكنولوجيا مع عدالة التوزيع وضمان توفير الخدمات الأساسية للكافة كحق ديمقراطى .

كيف نبنى قطبا إلى اليسار فى هذا البلد ؟، ربما تحتاج القصة لشروح مضافة، وقد لا يكون هذا أوانها ولا هنا مكانها، دعونا هنا نتحدث عن العنوان لا غير، وفى العنوان : تبدو خبرة التجربة الناصرية هى الزاد الأساسى مع الوعى بنواقص كانت، تبدو الناصرية المجددة ـ بتغيرات العصر ـ هى الإيقاع الأساسى، يبدو المشروع الناصرى بعناصره السبعة (الإستقلال ــ الوحدة ــ الديمقراطية للشعب ـ الكفاية والعدل ـ أولوية العلم والتكنولوجيا ـ التجديد الحضارى ـ باندونج جديدة أو عولمة الضد)، يبدو المشروع الناصرى ـ بأعمدته السبعة ـ صالحا للتبنى فى حزب وطنى جامع، حزب برنامج لا حزب بالعقيدة، حزب لا يقتصر بالناصرية على أهلها، بل يتقدم بها إلى عناصر فى يسار المجتمع، ومن موارد ماركسية وإسلامية بل حتى ليبرالية وطنية، ويبنى بالكل حزب إئتلاف وطنى جامع، حزب إلى اليسار وإلى الأمام فى الوقت نفسه، إلى الأمام بمعنى المقدرة على تلمس النوازع المشتركة والبناء عليها، وإلى اليسار ببرنامج التقدم الإنتاجى والعلمى والاجتماعى والديمقراطى، حزب للوطنية المصرية الجامعة فى اتصالها بنداء القومية العربية وهوية الإسلام الحضارى، حزب لا يدير خلافاته مع الإخوان على أساس"العلمنة" مقابل "التديين"، بل على أساس التجديد مقابل التقليد، وإذا كان الإخوان يفترضون أنهم حزب الأمة، فلنا أن نفترض أنه بالوسع بناء حزب للأمة من مواقع اليسار والخبرة الملهمة للوطنية المصرية، وقد يتطور وضع الإخوان إلى حزب عدالة وتنمية ـ بالإيحاء التركى ـ يزحف من اليمين إلى خانة الوسط ولنا أن نبنى قطبا لليسار ممتدا إلى خانة الوسط أى "حزب

عدالـة وتنميـة" فـى الاتجـاه المعـاكس، وهـذه ضـمانة لا غنـى عنهـا لكسـب اتـزان مجتمـع ينتفـى بالخلـل فيـه، وضـمانة لكسـب حريـة لا تستبقى المأساة المصـرية إلى يوم يبعثون .

هذا هو الحزب الذى تريده مصر مقابل حزب الإخوان الذى ينتظرها .

العصيان هو الحل

جنازة الأحزاب

خذها منى نصيحة وجرب، فأنت تستطيع -بسهولة- هزيمة أى مثقف مصرى بالضربة العقلية القاضية، ربما لاتحتاج لسؤال عويص فى "خرائط الجينوم" ولا فى "النانو تكنولوجى"، اسأله - فقط- فى "النانو حزبولوجى"،اسأله - فقط- عن عدد الأحزاب فى مصر، ولاتعقد الفزورة أكثر - من فضلك- بالسؤال عن أسماءها التى إن تبدو لكم تسوءكم، وقد أعترف أن حالى ليس أفضل كثيرا، رغم أننى من المتابعين - فوق الطاقة- لدبة النملة فى السياسة المصرية، وقد لجأت لمعونة صديق لأدق الرقم، وأفادنى الصديق - المتخصص فى الحفريات السياسية- بأن عدد أحزاب لجنة الأحزاب وصل الرقم ٢٤، وهأنذا أهديه لكم بالمجان، فلا فضل لى سوى نقل الخبر، وزف بشرى "اكتشاف أثرى" يضاف لثروة مصر التى هى أم الآثار،ولاأريد منكم جزاء ولا شكورا، ولا فرصة للدخول فى مسابقة "من يربح المليون" (!) .

وقد يبدو أننا خرجنا بالموضوع عن أصله الجاد، وتحولنا إلى نوع من الكوميديا السياسية، وهى بالفعل - ونقولها بكل صرامة وجدية- كوميديا أسود من قرن الخروب، فلايصح لبلد كبير - بمقام مصر- أن تكون هذه هى صورته السياسية، أوأن تكون هذه هى أحزابه، إنها - على الأغلب- لعبة أقنعة،وحفلة تنكرية،الأدوار فيها موزعة بغير عناية، الديكورات معتمة، والإكسسوارات من النوع "الفالصو"، وطلعة الممثلين شاحبة،وكأنهم خارجون من قبر، أوذاهبون إليه، اخصم - بجرة قلم - من الـ ٢٤ حزبا ٢٠ حزبا، ولن تخسر شيئا من حق المعرفة، فالأحزاب المخصومة من حساب السياسة لاتعنى شيئا بإطلاق، إنها مجرد عناوين لفراغ محشو بهواء السحابة السوداء، إنها أحزاب الحزام الأمنى، وكما يحدث فى

الاقتصاد المصرى،يحدث أيضا فى السياسة المصرية، يحدث فى الاقتصاد أن يتقرر لأحد- بمنطق رأسمالية المحاسيب- أن يصبح مليونيرا فى لمحة عين، ويحدث ذلك أيضا فى السياسة، يحدث أن يقرر جهاز أمن الدولة منح حزب لواحد من محاسيبه، ليس بالضرورة لكى يلعب دورا، بل ربما - فقط- على سبيل الرزق الذى يحب الخفية، ويحدث - أيضا- أن يتدخل مسئول ليمنح قريبا له حزبا وربما على سبيل التكافل العائلى والمساهمة فى حل مشكلة البطالة المتفاقمة، فقد تحولت رخص الأحزاب المصرية إلى ما يشبه رخص التصريح بكشك سجائر أو بدكان بقالة فى شارع جانبى، ربما الفرق أن المكسب - فى حالة الحزب- يفوق المتوقع من أى مشروع صغير آخر، فقانون الأحزاب فى مصر - بنص المادة ١٨- يصرف لصاحب الرخصة مئة ألف جنيه فى السنة ولمدة عشر سنوات، وتضاف - بالطبع- مزايا لقب رئيس حزب، ومزايا الانتقال لقعدة الكبار، ومزايا التعيين الوارد فى المجالس النيابية بالأمر السامى، هذا - بالطبع- إن قرر صاحب الرخصة إغلاق فمه، وإغلاق باب حزبه عليه وعلى أولاده وأصحابه، وهذا ما يحدث فى غالب الأحوال، فلا يكاد يصدر بيان عن الأحزاب العشرين، إلا وهو يحمل تأييدا حماسيا زاعقا لمبارك وعائلته وحزبه، وربما تصل القصة إلى طور فكاهى، فقد حدث أن ترشح الحاج أحمد الصباحى - قارئ كف- فى انتخابات الرئاسة الأخيرة (٧ سبتمبر ٢٠٠٥) ضد مبارك، وقد حصل كما كل مرشح فى هذه الانتخابات الديكورية - بنص المادة ٢٥ من قانون تنظيمها- على نصف مليون جنيه عدا ونقدا، وحدث أن سألوا الصباحى - وهو القريب الحسيب لمسئول رئاسى- عن صوته ولمن يعطيه فى الانتخابات؟، وكان جوابه القاطع: أعطيه للرئيس مبارك طبعا (!)، وربما لاداعى لذكر أسماء أخرى وفضائح أخرى، فمحاكم الجنايات تنتظرنا فى قضية نقد الرئيس، ولارغبة

عندنا للدخول فى نزاع قضائى مع رؤساء أحزاب هم موظفون كبار -أو صغار- فى ما يمكن تسميته "وزارة الأحزاب"،ما علينا،فلنترك محاكم الجنايات فى حالها، وتعالوابنا ننتقل إلى محكمة التاريخ، وهنا قد نصادف أحزابا تنتسب بالاسم إلى معنى السياسة، وإن بدت – فى الغالب- أقرب للسكنى فى ظل التاريخ، فأحزاب كالناصرى والوفد والتجمع على صلة نسب بالسياسة، ويطلق عليها فى الصحافه المصرية – غالبا- وصف "أحزاب المعارضة الكبرى"، والتسمية خادعة، فقد انتهت كلها إلى خانة الأحزاب الصغيرة حجما وتأثيرا، كلها ماتت بالرخصة، فيها بالطبع قيادات محترمة، ولها – بحسب مصادرها التاريخية- آراء معارضة، وتبدو على تفاوت فى وجهات نظرها، لكن المصير يبدو واحدا، لم تنفع "الوفد" أمواله وخزائنه وقصوره الفخمة،ولا نفع "التجمع" حرفة سياسة بادية فى تكوين قياداته، ولانفع "الناصرى" شبابه وصلابة مؤسسيه وتلقائية تنظيمه، انتهى الكل إلى أزمة العجز، وإلى الشيخوخة المبكرة، وإلى الطلاق البائن مع حيوية السياسة (!) .

وقد لانتعب كثيرا فى البحث عن السبب، فالسبب الظاهر كامن فى شئ اسمه "لجنة الأحزاب"، وهى واحدة من عجائب الدنيا السبع، فقد لايوجد بطول الدنيا الديمقراطية وعرضها شئ يشبه لجنة الأحزاب المصرية، جرى النص على اللجنة العجائبية فى قانون الأحزاب رقم ٤٠ الصادر فى ٣ يوليو ١٩٧٧، وجرت عليه تعديلات وترقيعات تراخت إلى آخرها بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥، قبل قانون ١٩٧٧ كان قد سمح بحزبى الأحرار والتجمع فى نوفمبر ١٩٧٦، وتحول السادات باسم الحزب الحاكم من "حزب مصر" إلى "الحزب الوطنى"، وقبل نهاية السبعينيات،كان قد سمح لحزبى "العمل" و"الوفد"،وتوالدت – بعدها- بقية النسل الطالح، والعطب فى القانون ظاهر، فهو يجعل ظهور الحزب رهينا بقرار

إدارى أمنى بامتياز، ويأخذ بمبدأ الترخيص المسبق، وليس بمبدأ الإخطار كما جرى العرف المقرر فى أى بلد يتحدث عن الديمقراطية، ولجنة الترخيص – لجنة الأحزاب – تشكيل إدارى يصدر بقرار من رئيس الجمهورية الذى هو رئيس الحزب الحاكم، ورئيس اللجنة الآن هو السيد صفوت الشريف الأمين العام لحزب مبارك، وصفوت نفسه – ضابط المخابرات السابق- هو رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة بالمرة، وتضم لجنة صفوت – بنص المادة٨ من قانون الأحزاب- وزيرالداخلية ووزير شئون مجلس الشعب، ويضاف ستةِ آخرون – يعينهم الرئيس مبارك – من القضاة السابقين والشخصيات العامة، إنه تشكيل حكومى تماما، ودواعى القرار فيه أمنية بحتة، وإن حدث أن رفضت اللجنة حزبا، وهو غالبا مايحدث باستثناء أحزاب الحزام الأمنى، فلا فرصة لاحتكام أمام القضاء الطبيعى، بل جرى تشكيل محكمة استثنائية خاصة، نصف أعضائها – بنص المادة٨ من قانون الأحزاب – من قضاة الدائرة الأولى فى المحكمة الإدارية العليا، ونصفها الآخر – بالضبط – من شخصيات عامة يختارهم وزير العدل، وهذا التشكيل الاستثنائى جعل محكمة الأحزاب وكأنها نسخة بالكربون من لجنة الأحزاب، وانتهى بها – غالبا – إلى رفض طلبات إنشاء أحزاب على صلة نسب بالسياسة، وهو ما جرى بالفعل مع طلبات متكررة لإنشاء أحزاب "تحالف الشعب العامل" و"الكرامة" و"الوسط" وغيرها، وربما يكون الاستثناء النادر هو الحكم لصالح الحزب الناصرى، وله ظروفه المتعلقة بدور استثنائى لقاض جليل هو المستشار طارق البشرى، لكن الدائرة المغلقة لاتنتهى عند باب المحكمة، فهب أنه حدث خطأ أمنى إدارى أو فلتة قضاء، عندها تكون لجنة الأحزاب جاهزة للتصرف، فهى تراقب حدود اللعبة، ولها – بأحكام المادة ١٧ من قانون الأحزاب – أن

توقف نشاط الحزب وأن تنتهي به إلى الشلل القانوني، و الدواعي هنا – أيضا - أمنية بحتة، وهذا ما حدث – بالضبط- مع تجميد حزب العمل سنة ٢٠٠٠، وما حدث مع سحب رخصة حزب الغد بزعامة أيمن نور، أى أن القصة كلها عبث فى عبث، الحزب الحاكم هو الذى يختار معارضيه بالرخصة، وهو الذى يقرر تأديبهم وتهذيبهم إن هم خرجواعن النص، أو تصوروا أن اللعبة جد، أو أن الرخصة التى فى أيديهم تعطيهم الحق فى العمل بالسياسة، وكلها تهيؤات ما أنزل السلطان بها من قانون، فالتزام "الأسقف المنخفضة" واجب شرعى، هذا وإلا فالمصير معروف، فقانون الأحزاب – المادة ٢٢- يعاقب بالسجن مع الأشغال الشاقة المؤقته أو المؤبدة كل من ينشئ أو يشارك فى عضوية تنظيم حزبى محظور، والطريف أن القانون نفسه – المادة ٢٤- يعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطة المختصة عن وجود تنظيم محظور، وفى البلد مايزيد عن ٤٠٠ ألف مخبر سرى – بحسب تقدير متحفظ للباحث عبد الخالق فاروق- لهم الأجر والثواب، فى الدارين: دار المباحث ودار المحكمة(!) .

الفخاخ منصوبة كما ترى، ولكن هب أنك كنت من الفرقة الناجية، وحصلت على رخصة حزب فى مصر، وأتقنت فنون التحايل والأكروبات السياسية، وقررت – فى لحظة ضمير- أن تمارس السياسة بالفعل، أوأن تعارض فى حدود تتخطى القول المرسل، أو الكتابه المصرح بها فى صحيفة حزبية معارضة، فهل هذا ممكن؟، الجواب – على طريقة نزارقبانى – أن "طريقك مسدود مسدود ياولدى"، فالعمل بالسياسة – وبالمعارضة بالذات- ممنوع بالقانون، الرئيس السادات كان صريحا عند البدء فى تجربة تعدد الأحزاب، كان السادات يتحدث دائما عن ديمقراطية فريدة من اختراعه الشخصى، كان يتحدث عن "ديمقراطية المفرمة"، وفى أقوال أخرى عن" ديمقراطية الأنياب والأظافر"، واشتهر السادات

بتعبيره اللطيف "كله بالقانون"!، وحول القانون –بقدرة قادر- إلى مفرمة وأنياب، كان يقرر تعديلا بالقانون ليسد ثغرات "الشر السياسى" كل شهرين تقريبا، كان يحدثك – طوال الوقت- عن رفع الرقابة وحجب الطوارئ، وكان – فى الوقت نفسه- يأمر الترزية بعمل المطلوب مفصلا على مقاسه، وهكذا صدرت قوانين بأسماء مبتكرة من نوع "سلامة الجبهة الداخلية" و"قانون العيب وأخلاق القرية"، وكان جل همه تأديب "الأفندية" – يقصد المثقفين- وحل مجلس الشعب- المنتخب فى نوفمبر ١٩٧٦- لمجرد أن ١٥ نائبا عارضوا ما أسمى "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية"، فقد انتهت المناقشة مساء ١٠ أبريل ١٩٧٩،وكان قرار الحل الرئاسى جاهزا فى الصباح الباكر،كان السادات مشهورا بصدماته الكهربية والتهاب أعصابه، فيما بدا خلفه مبارك هادئا وبارد الأعصاب، لكنه تعلم الدرس نفسه، ومن أول صدمة صادفت رئيسه فى انتفاضة يناير ١٩٧٧، كان مبارك قد عين نائبا للرئيس منذ أواسط ١٩٧٥، وأوكلت إليه مهمة التدابير الأمنية، ومع تنصيبه رئيسا بعد حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١،لم يحكم يوما واحدا بدون حالة الطوارئ الممتدة لـ ٢٦ سنة متصلة إلى الآن، وهكذا جرى ضغط دائرة السياسة المسموح بها، فالناس هم مادة السياسة، والأصل فى السياسة هو حرية الحركة وسط الناس، بينما الحريات العامة محجوزة بالجملة، فالاجتماع السلمى محظور، والمسيرات والمواكب محظورة، والتظاهر محظور، والاعتصام والإضراب محظور، لا شئ من طرق التصرف السياسى مسموح به إلا جزئيا، وفى مواقيت الانتخابات التى تزور بانتظام، ولا تبقى للأحزاب من فرصة بالسياسة سوى طلب عطف الرئيس، والتوسل إليه بعرائض أو ببيانات مشتركة، وقد شكلت الأحزاب – مثلا- "لجنة القوى الوطنية للدفاع عن الديمقراطية" فى ٧ أكتوبر ١٩٨٣، واستمرت اللجنة

تصحو لتنام قبل وعقب انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ و ١٩٩٠،كان المطلب المتواضع: مجرد قانون يتكفل بنزاهة الانتخابات، ولم يستجب مبارك بالطبع، ولم تصر الأحزاب – من جهتها- على المطلب المعلق، وكان الإغواء الأمنى سببا فى خرق قرار مقاطعة الانتخابات، اخترق حزب الوفد قرار المقاطعة المشترك فى انتخابات ١٩٨٤، واخترق حزب العمل اتفاق المقاطعة فى انتخابات ١٩٨٧، واخترق حزب التجمع اتفاق المقاطعة فى انتخابات ١٩٩٠، وكوفئ كل حزب اخترق قرار المقاطعة بجعله زعيما ديكوريا للمعارضة فى البرلمان المزور، والملاحظة النافذة هى للمفكر اليسارى عبد الغفار شكر فى كتابه (التحالفات السياسية والعمل المشترك فى مصر – من ١٩٧٦ إلى ١٩٩١)، وهكذا لم تكتف الأحزاب بالإضعاف الإدارى والأمنى، بل زادت فأضعفت نفسها بنفسها، وقعت فى التناقض الفاحش بين القول و الفعل، ثم وقعت فى التناقض الأفحش بين القول والقول،واتسعت "فجوة ثقة" هدت حيل العمل العام، وجرت انسحابات صامتة بالجملة من عضوية الأحزاب المسموح بها، وانتهت قيادات الأحزاب إلى نوع من الحبس الانفرادى فى مقارها ، ثم تحولت مقار الأحزاب إلى مجرد عناوين لشركات محدودة النشاط جرت خصخصة السياسة، فيما بدا تيار العنف غالبا فى سنين التسعينيات، فقد سقط أكثر من ١١٠٠ قتيل وجريح فى صدامات العنف الأولى مع الجماعات الإسلاميه المتمردة وقتها،كانت تلك فاتورة الدم فى ثلاث سنوات فقط من أوائل ١٩٩١ إلى نهايات ١٩٩٣، أضف أن حملات الاعتقال تواترت فى اطراد، كان السادات قد أصدر فى عهده ١٨ ألف أمر اعتقال غالبها بعد بدء تجربة الأحزاب، وتطور مبارك بآلة القمع إلى الحصاد المفزع، فقد صدر فى عهد مبارك إلى الآن – بإحصاءات حقوقية- أكثر من مئة ألف أمر اعتقال، وتحول جهاز الأمن إلى عصابة قتل بالمعنى

الحرفى، ليس – فقط- بالتعذيب الوحشى فى أقسام الشرطة التى تحولت إلى سلخانات بشرية، وفى المعتقلات التى تحولت إلى محارق، بل بسياسة "الضرب فى المليان" التى تطور بها زكى بدر أشرس وزراء داخلية مبارك،وبعشرات الحالات المرصودة للاختفاء القسرى، وإلى حد أن صحفيا كبيرا هو الزميل رضا هلال اختفى قبل أربع سنوات، وكأنه فص ملح وذاب، وقعت غالب الانتهاكات ضد أبناء الجماعات الإسلامية، ودخلت اعتقالات الإخوان المسلمين على الخط منذ أواسط التسعينيات، بدا الرعب العام وكأنه سيد الزمان والمكان، بدا الظل الأسود لعساكر وضباط الداخلية والأمن المركزى – وعددهم رسميا يفوق المليون و٣٠٠ ألف – ممتدا بعرض الشارع المصرى، وقنعت الأحزاب بالاختباء فى مقارها، ولم تعد تصدر نداءات لمقاطعة الانتخابات المزورة طوال سنوات التسعينيات وإلى الآن (أى فى دورات ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥)، وتورط بعضها فى لعب دور الجناح السياسى الداعم لعنف السلطة القاهرة، وتورط بعضها الأكثر فى "حوارات طرشان" مع الحزب الحاكم جرى أشهرها مرتين،مرة فى سنة ١٩٩٤، والثانية بعدها بعشر سنوات، وجرى تعديل قوانين الأحزاب والانتخابات والقضاة إلى الأسوأ فى ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، ثم جرى الانقلاب على الدستور – بتعديل ٣٤ مادة- فى سنتى ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، وهكذا جرى إغلاق المجال السياسى المصرح به وبالجملة، وبدا أن (نظام الحزب الواحد فى قالب تعددى)الموروث عن السادات قد انتهى أمره إلى أواسط التسعينيات، وبدا أننا بصدد إحلال نسق أخر هو (نظام العائلة الواحدة فى قالب تعددى)، فقد بدأ سيناريو التوريث خطواته الأولى أواسط التسعينيات بعد محاولة اغتيال مبارك الأب في أديس أبابا،وبدأت عملية إعادة صياغة الحزب الحاكم سنة ٢٠٠٠ مع دخول جمال مبارك إليه، وتمت عملية إحكام السيطرة بتعديلات فى

الدستور والقانون علي المقاس العائلى، ثم بتعديلات النظام الداخلى للحـزب فـي مـؤتمره الأخيـر (نوفمـبر ٢٠٠٧)، جـرى التحـول- بالتدريج – من عائلة الحزب إلى حزب العائلة، جرت العملية فى سلاسة مدهشة، فالحزب الحاكم ليس حزبا بل يحزنون، كان مجرد جماعة منتفعين تلتصق بجهاز الدولة، ثم تحولت الدولـة - بخصخصة ورعب التسعينيات- إلى هيكل أمنى عظمى، فتحول الحزب الحاكم إلى مجرد جماعة منتفعين تلتصق بجهاز الأمن، ثم تحولت الرأس البيروقراطية إلى رأس عائلية بأدوار حاكمة للأب والأم والابن، وتحولت البيروقراطية التى جرى تفكيكها – بإغواءات النهب العام- من دور "الوظيفة"إلى دور "الوصيفة" لعائلة الرئيس العريس، فيما بدت أحزاب المعارضة المسموح بها إلى واحد من مصيرين، إما أنها تنتظر خطاب دعوة لدور تنكرى في حفل تنصيب الرئيس الإبن، أو أنها تموت فى جلدها- ومقارها- خوفا من قرار تجميد يصدر عن لجنة الأحزاب(!).

باختصار، تبدو هذه الأحزاب المسموح بها رسميا إلى نهاية تراجيدية، فلم تعد طرفا فى تقرير مصائر بلد مأزوم وعلى وشك انفجار، فلا هى قادرة – بانحسار الدور- على الخروج من حال الضعف، ولا هى قادرة – بطبائع التكوين- على إعلان التمرد، وربما لم تدرك – إلى الآن- أن القصة كلها انتهت، وأن الترخيص الرسمى – من نظام قمع فاشى- هو مجرد تذكرة لقبر، أو مكافأة نهاية خدمة،فشرط الترخيص – فى الظروف الملموسة- هو وقف العمل بالسياسة، وشرط البقاء الرسمى هو الانتحار السياسى، ونسف خطوط المواصلات السالكة إلى العمق الاجتماعى الساخن، شرط البقاء هو الموت البارد على السطح البارد، وليست صدفة أن الأحزاب المسموح بها بدأت كبيرة. ثم انتهت صغيرة، وبالعكس

تماما من قوانين النمو باتصال الزمن، بدأت عفية مرئية تقتحم النظر، ثم انتهت إلى حجم رأس الدبوس، حزب التجمع - وهو الأول ظهورا- بدأت عضويته بـ ١٥٠ ألفا، وانتهت عضويته لبضعة آلاف على الورق، وحزب الوفد بدا عند ظهور الأول - نهاية السبعينيات- كأنه زلزال سياسى، بدا كأنه على وشك استدعاء مُصطفى النحاس من قبره ليحكم مصر، وانتهى إلى مانعلم ونأسف، ملاحظة أخرى فى السياق ذاته، وهى أن الأحزاب التى سبقت للظهور بدأت أكبر حجما، وأن الأحزاب التى تأخرت فى الظهور بدات أصغر، فغالب الـ ١٥٠ ألفا الذين بدأ بهم حزب التجمع كانوا من الناصريين، لكن الحزب الناصرى - الذى ظهر رسميا عام ١٩٩٢- بدأ بحجم عضوية لم يتجاوز الـ ٢٥ ألفا، وربما ما من داع لحديث عن حزب "الجبهة الديمقراطية" الذى سمح به قبل شهور، فغضويته الورقية أقل من ألفين، وللظاهرة - بالقطع- أسباب مجتمع تبدو أفدح فى تأثيرها من دواعى الكبح بالسياسة والقانون والأمن، لكن المحصلة تبقى على حالها، إنه تآكل العظام الذى ينتهى إلى الحطام، إنه تدافع الزواحف إلى قبر التاريخ،إنها جنازة جيل ونهاية نظام، فاقرأوا الفاتحة وخذوا العظة.

١٢/١٢ : كفاية وأخواتها

قبل ثلاث سنوات بالضبط، وفى الساعة الثانية بعد ظهر الأحد ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤، كانت مصر على موعد مع الأقدار، لم تكن هذه المرة تنتظر قرارا من رئيس ولا من زعيم ملهم، بل كان القرار لمبادرين بدا كأنهم من المجانين، قرار بالتظاهر دون إذن ولا إحم ولا دستور، وضد "تمديد" رئاسة مبارك و"توريث" نجله رأسا، مئات من المنشقين على الركود الطويل أمام دار القضاء العالى، وعلى الأفواه بوستر لاصق، دائرة باللون الأصفر، فى قلبها كلمة "كفاية" باللون الأحمر، وعلى الحواف - بالعربية والإنجليزية – اسم "الحركة المصرية من أجل التغيير"، وفلاشات الكاميرات لا تكف عن الخفقان على مدى ساعتين، وعلى مرمى البصر جيوش من جنرالات أمن الدولة، وجنود الأمن المركزى بالأردية السود، وكأنه سواد الليل الغارب يحاصر نقطة النور عند مطلع الفجر.

كانت مظاهرة ١٢/١٢ هى الإعلان الجهير فى الشارع عن مولد "كفاية"، كان الإعلان بالمظاهرة لا بالمؤامرة، قبلها بشهور كانت المؤامرة النبيلة، وفى مكتب عصام الإسلامبولى المحامى بمنطقة باب اللوق بقلب القاهرة، جرى الاتفاق على المخاطرة، كان الحاضرون سبعة، وكنت الثامن، ثلاثة بين السبعة من قيادات جيل الوسط الناصرى وهم : عصام الإسلامبولى ود.محمد السعيد إدريس وأمين اسكندر، واثنان من الهوى الليبرالى هما جورج إسحق وهانى عنان، واثنان من موارد إسلامية هما المهندس أبو العلا ماضى ود.السيد عبد الستار المليجى، ويسارى واحد هو المهندس أحمد بهاء الدين شعبان، وجرى اللقاء بغير عنوان للدعوة فى أواخر أغسطس ٢٠٠٤، كان السبعة قد انشغلوا قبلها بشهور فى جمع توقيعات

ثلاثمائة شخصية عامة على بيان يطلب الديمقراطية، كان العنوان: بيان إلى الأمة، والعنوان الشارح: مواجهة الغزو الأمريكي الصهيوني والتدخل الأجنبي سبيله الإصلاح الشامل وتداول السلطة، وربما لا تكون من حاجة لإيراد تفاصيل النص، فالبيان ظاهر من عنوانه، وإن لم ترد فيه عبارة (لا للتمديد لا للتوريث) التي اشتهرت بها "كفاية " فيما بعد، بل ولم ترد كلمة ولا إشارة عن التوريث من أصله، فلم تكن كفاية قد ظهرت، لا البيان دعا إليها ولا إلى مثلها، ولا جرى التخطيط لظهورها قبل الاجتماع الثماني في مكتب الصديق عصام الإسلامبولي، لم أكن قد شاركت في صياغة البيان، ولا في جمع التوقيعات عليه، وبعض الذين وقعوا صاروا من ألد أعداء "كفاية" منذ ظهرت، وقد وضع اسمي مع الموقعين بطريقة عفوية، وعلى اعتبار كان في موضعه تماما، وهو أني أتطلع لما هو أكبر وأكثر جذرية بمراحل، فقد كنت وقتها رئيس التحرير التنفيذي لجريدة "العربي"، وكنت قد بدأت حملة ضد التمديد والتوريث تداعت معاركها منذ ١٨ يونيو ٢٠٠٠، وجمعت مقالات الحملة الممتدة فيما بعد في كتاب بعنوان "ضد الرئيس" صدر في سبتمبر ٢٠٠٥، وربما لهذا السبب بالذات جرت دعوتي لاجتماع السبعة الذين صرت ثامنهم، كان السؤال : وماذا بعد؟، وقلت وقتها: أنه قد لا تكون من قيمة تبقى للبيان على صحة منطقه ونصوصه، وقد يذهب مع غيره إلى إرشيف حركة وطنية أدمنت إصدار بيانات، ثم لا شيء آخر يشفع القول بالفعل، واقترحت أن نبدأ بالفعل الذي هو أسبق إنباء من البيانات، ثم اقترحت إنشاء "الحركة المصرية من أجل التغيير" وأن نبادر إلى التظاهر وضد الرئاسة بالذات، وأن نختصر الطرق باعتبار البيان الذي صدر هو البيان التأسيسي للحركة، وأضيفت إلى رأس البيان – فيما بعد – تسمية الحركة وشعارها الأشهر "لا للتمديد لا للتوريث"، وهكذا كان، وتوالت

الحوادث مسرعة، اتساع لدائرة المبادرين الذين تحولوا جميعهم إلى مؤسسين، ومؤتمر أول بجمعية الصعيد للتنمية – فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ – ظهرت خلف منصته كلمة "كفاية" إلى جوار اسم الحركة الكامل، والمعروف أن كلمة "كفاية" – فى النطق المصرى الدارج – هى المرادف للفظة "كفى" بالفصحى، وقد تعود المصريون "حمالو الأسية" على لفظة "كفاية" فى البيت وفى الشارع، وتعنى – حين تلفظ – أن أحدا لم يعد يحتمل مزيدا من كلام أو سلام، وكان النقل العبقرى للكلمة إلى مجال السياسة له أثر السحر، وتضاعف عدد المنضمين المناصرين على موقع "كفاية" الإلكترونى، وسرى التعاطف الواسع إلى "كفاية" بعد حادث خطف واعتداء شهير جرى لى صباح ٢ نوفمبر ٢٠٠٤، ثم جرت الدعوة إلى اختراق حواجز الخوف بمظاهرة ١٢/١٢، بدت المظاهرة الفريدة فى نوعها – وقتها – كأنها كلمة الخلق، وتدافعت بعدها دفقات الغضب، وعشرات المظاهرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية التى بادرت إليها كفاية وأخواتها.

وربما لا تكون أدوار الأشخاص، ولا التفاصيل هى الأهم، وهى كثيرة وموثقة على أى حال، لكنها لا تعنى – بالطبع – أن حركة "كفاية" كانت محض كد ذهنى وعملى لمبادرين إليها، ولا هى نشأت من فراغ، كان اختراق الصحافة للخطوط الحمراء، وكان كسبها المغامر لحق نقد الرئيس الفرعون – فى جريدة "العربى" بالذات – قد أحدث أثره، كانت أحجار التمرد الصحفى تقلق الساكن على سطح البركة الراكذ، وتتسع بدوائر من التمرد عالى الصوت فى أوساط المثقفين الغاضبين، لكن ذلك لم يكن يكفى على أى حال، كان السطح الراكد فى احتياج إلى هزة أكبر، وعلى نحو ما اجتمعت موارد غضب اجتماعى وسياسى ظاهر، كانت أزمة "التكييف الهيكلى" لاقتصاد النهب العام قد دخلت إلى حدود الخطر، وكانت

"الرئاسة المزدوجة" عند القمة تتبدى مظاهرها، فقد أرخى الرئيس – الأب- حبل سلطته لإبنه الموعود بالتوريث، وكان النجل جمال مبارك قد ظهر أثره مقتحما لمنطقة اتخاذ القرارات الكبرى، كانت البروفة الأولى هى ضغط جمال مبارك – وجماعته فى لجنة السياسات – لاتخاذ قرار خفض قيمة الجنيه المصرى إلى النصف تقريبا فى يناير ٢٠٠٣، ونزل القرار – الصدمة بقيمة الموجودات المصرية إلى النصف، واشتعلت حرائق الأسعار مع تضاعف سعر صرف الدولار الحاكم مقابل الجنيه المصرى، وكان المصريون – وقتها – يرقبون بقلق بالذات ما يجرى على جبهة العراق، وتبدى لهم تواطؤ نظام مبارك فى حرب غزو العراق التى كانت وشيكة، وقد كان العراق – قبل الحصار بالذات وبعده بدرجه أقل – سكنا ثانيا لملايين المصريين، كان موردا لرزق تقطعت به السبل فى مصر، ولم يكن الشعور بالذل القومى – مع احتلال العراق – هو وحده المسيطر، بل تدافعت إلى جواره مشاعر السخط الاجتماعى المتصل بتراكم مآسى الفقر والبطالة والعنوسة والبؤس العام، وبدا العراق – عشية غزوه بالذات – كأنه محطة الاجتماع الرمزى لموارد الذل القومى والسخط الاجتماعى معا، وبدا مشهد ميدان التحرير – فى ٢٠ و ٢١ مارس ٢٠٠٣ – اختصارا لقلق منذر بعواصف على الطريق، فقد اتفق عدد من النشطاء على تنظيم احتجاج رمزى فى قلب القاهرة مع أول صاروخ كروز يسقط على رأس بغداد، وفوجىء النشطاء بما جرى، فقد تدفق مايزيد عن عشرين ألفا من الناس العاديين تلقائيا إلى ميدان التحرير، ولم يكن الهتاف التلقائى ضد بوش وحده، بل امتد السخط – المنطوق هذه المرة – إلى رأس مبارك ورأس وريثه، ودار الصدام عنفا مع قوات الأمن، وامتدت دوائر الخطر من ميدان التحرير إلى حيث نقابتى الصحفيين والمحامين فى شارع عبد الخالق ثروت، وعلى

سلالم نقابة الصحفيين – وبالقرب منها – جرى سحل نائبين معارضين شاركا في الحوادث هما حمدين صباحي ومحمد فريد حسنين، وجرى اعتقال مئات بينهم أطفال لاتهمة لهم سوى أنهم غضبوا مع الغاضبين، كانت هذه الحوادث بالغة الأثر فيما جرى بعدها من قلق متزايد على السطح السياسي والمهني، وفي أوساط النخب الراديكالية بالذات، فقد تشكلت جماعة "٢٠ مارس" بمبادرة من فصائل يسار أظهرها "منظمة الاشتراكيين الثوريين"، وفي السياق ذاته كانت مبادرة عدد من كبار أساتذة الجامعات لتشكيل "جماعة ٩ مارس لاستقلال الجامعات" في أواخر ٢٠٠٣، ثم أن هذه الحوادث كانت مؤثرة في لفت انتباه الناشطين في دعم انتفاضة فلسطين والشعب العراقي إلى قضية بدت منسية في الزحام، لفتت الانتباه بشدة إلى أولوية الحال المصري، فمصر هي المفتاح، والمقاومة بالسلاح كانت جارية – ولا تزال – على جبهات فلسطين ولبنان والعراق بعد غزوه، غير أن المقاومة بالسياسة كانت غائبة إلى حد محزن في مصر، فالأحزاب ماتت أو تكاد، ودعوى التدرج بالتعدد الديمقراطي الكسيح انتهت إلى تكريس الديكتاتورية بالجملة، وتمديد رئاسة مبارك الذي كان منتظرا – في موعده الدوري أواخر ٢٠٠٥ – بدا كأنه الكارثة فوق الكارثة، ثم أنهم يعدون الإبن ليرث الرئاسة، وربما إلى ثلاثين سنة تالية لثلاثينية الأب، هذه الموارد كلها كانت مؤثرة ضاغطة على ضمائر وبصائر الذين بادروا لإصدار البيان الذي جُمعت عليه – فيما بعد – توقيعات ثلاثمائة شخصية عامة،وقد ظهرت فكرة البيان على مائدة إفطار رمضاني بمنزل المهندس أبو العلا ماضي في منطقة الهرم أواخر نوفمبر ٢٠٠٣، بدت كل هذه التطورات مدفوعة بل ومندفعة بتيار الحوادث، لكنها لم تكن كافية ولا عاكسة لانتقال إلى مزاج آخر ثوري حقا، وتداعت شهور طويله مرهقة، وإلى أن جرى إطلاق مبادرة كفاية،

وتنظيم مظاهرتها الأولى أواخر ٢٠٠٤، والتى كانت اختراقا لحاجز الصوت في البلد المختنق بأزمات تهد الحيل وتقطع النفس.

وفوق حساب الموارد الواصلة من أزمة البلد والبؤس الذى انتهى إليه، كان للوعى المضاف أثره اللافت – وإن بدا تلقائيا – فى تكوين "كفاية"، فقد نشأت "كفاية" من ميل محسوس فى حركة المصريين السياسية إلى ائتلاف وطنى جامع فى لحظات الخطر والحيرة الجامعة، وهو ميل واصل بأسبابه الأعمق فى التكوين المصرى عظيم التجانس التاريخى، وفى الجغرافيا السكانية الملمومة من حول شريان النيل المتصل بماء الحياة فى قلب المعمور المصرى، وإلى حد تبدو معه السياسة المصرية كأنها تلاوين متعددة لصوت واحد طالع من الحنجرة ذاتها، هذا الميل لائتلاف وطنى – مدفوع بالطبائع – كان ظاهرا فى تأسيس "كفاية"، لكن النزوع المفارق – لعادات القبيلة – كان ظاهرا، وربما بذات القدر، فلم تظهر "كفاية" كحزب يضاف، ولا هى ظهرت كجبهة أحزاب، بل ظهرت بعضوية فردية، وفى تكوين وطنى مؤتلف إلى حد الامتزاج، وكانت تلك من عناصر القوة الجاذبة، وإلى حد أنها حملت اسم "الحركة المصرية"، هكذا ببساطة، وبلا تفصيل ولا تحديد، سوى أنها "حركة" – بمنطوق الاسم - تعطى الأولوية للفعل، فالفعل – فى السياق اليائس – هو الذى يحيى الروح من بعد الموات، الفعل – فى ظروف مصر المحسوسة – هو الذى يرد الاعتبار للسياسة، الفعل - فى لحظات بعينها – هو النظرية وسورة الفاتحة وأم الكتاب، لكن المصاعب جاءت من موارد أخرى، فقد وجدت الحركة "من أجل التغيير"، أى أنها تجاوزت فكرة طلب الديمقراطية من بيت السلطان، وهنا بالذات بدت "كفاية" كأنها ذاهبة إلى قطيعة، وكان ذلك صحيحا بامتياز، فكفاية لم تكن مجرد صدى لأصوات مفرقة على السطح، أو غائرة فى العمق، بل كانت صوتا فى ذاتها، كانت فى مقام القطيعة

مع ركود طويل استبد بالحركة الوطنية المصرية لعقود، كانت في قطيعة مع بيانات الرجاء والتوسل إلى حد التسول، وتوجيه العرائض تلح وتلحف إلى بيت الرئاسة، فقد أدارت "كفاية" ظهرها لصنوف الهوان السياسى جميعه، فلا حوار ولا كلام مع بيت الرئاسة الذى يغتصب بلدا، ويتحول بالجمهورية إلى ملكية وراثية من وراء الأقنعة الكاشفة، وكان موقف "كفاية" على الضد دائما من حوارات أحزاب المعارضة الرسمية مع حزب الرئيس الحاكم، وإن جهدت فى أن تجذب إليها قطاعات من أحزاب المعارضة الرسمية، ومن قياداتها الوسطى بالذات، أو قل أن التقارب جرى على نحو تلقائى أكثر، وفى ميادين المظاهرات بالذات، فما بدا من انشقاق "كفاية" – بالتصرف السياسى – على رغبة قيادات أحزاب المعارضة الرسمية، هذا الشقاق نفسه كان أدنى لوفاق مع عناصر حية فى بنية الأحزاب ذاتها، غير أن "كفاية" كانت صاحية دائما لفرص توسيع الائتلاف الوطنى، كانت مظاهراتها تتسع باطراد فى عامها الأول (سبتمبر ٢٠٠٤ – سبتمبر ٢٠٠٥)، وكانت قسوة الأمن فى التعامل مع المتظاهرين عنصر جذب إضافى إلى صوتها، وعلى طريقة ما جرى بالذات فى انتهاك أعراض النساء المتظاهرات فى ٢٥ مايو ٢٠٠٥، وهى الحوادث المروعة التى تكررت يوم الاستفتاء الأسود عند ضريح سعد زغلول وعلى سلالم نقابة الصحفيين، ثم فى الغلظة المضاعفة التى ووجهت بها مظاهرة "كفايه" بميدان التحرير فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٥، وفيها جرى الاعتداء بالضرب المبرح على كثيرين بينهم الأستاذان الجامعيان د.عبد الجليل مصطفى ود.يحيى القزاز والقيادية البارزة كريمة الحفناوى، وكلما كانت قسوة الأمن تزيد، كانت حرارة ظروف السياسة تغرى بتدفق أعداد أكبر من المتظاهرين، وبلغت الأعداد ذروتها – حوالى العشرة آلاف – فى مظاهرات متحركة جرت بقلب القاهرة فى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥ و ١٠

سبتمبر ٢٠٠٥، ثم بدا مع اغتصاب مبارك الخامس للرئاسة – فى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥ – أننا بصدد إنهاك نفسى، وأن قوة اندفاع "كفاية" قد تباطأت، واتجهت "كفاية" إلى بحث عن زاد، وإلى خلق دائرة أوسع للائتلاف الوطنى، وبادرت – أواخر سبتمبر ٢٠٠٥ – إلى دعوة لإنشاء "الجبهة الوطنية من أجل التغيير"، وذهب وفد من "كفاية" ـ ضم د. عبد الجليل مصطفى ود. يحيى القزاز ود.محمد السعيد إدريس وأحمد بهاء شعبان ود. نهلة حته مع كاتب السطور- إلى د. نعمان جمعة رئيس حزب الوفد وقتها فى منزله، ونجح وفد "كفاية" فى إقناع نعمان بتشكيل جبهة تضم كفاية والإخوان إلى جوار أحزاب الوفد والتجمع والناصرى، ثم انفرط عمليا عقد الجبهة فى أقل من شهرين بعدها، وإن ظلت أطراف فيها تلتقى أحيانا برئاسة د. عزيز صدقى رئيس الوزراء الأسبق إلى أن توفى فانتهت الجبهة، وأسباب التداعى العملى للجبهه باتت مفهومة، فقد شارك الإخوان والأحزاب فى الانتخابات البرلمانية ـ نوفمبر ٢٠٠٥ـ التى دعت كفاية إلى مقاطعتها، فكفاية تدعو إلى منازعة النظام فى أصل بقائه، وإلى الإنهاء السلمى لحكم مبارك وعائلته بطريق المقاطعة فالعصيان، وخطتها ـ منذ البدء ـ هى العصيان السياسى القابل للتحول إلى عصيان مدنى بدءا بالتظاهر،بينما أحزاب المعارضة الرسمية ـ بطبائع التكوين ـ ليست مستعدة لمشاركة فى تمرد سياسى، وبينما الإخوان فى منزلة بين المنزلتين، بادروا ـ مع صعود كفاية الأول ـ بدعوة إلى "تحالف وطنى من أجل الإصلاح والتغيير" صدر بيانه التأسيسى فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، واشترطوا إنهاء حالة الطوارئ واستقلال القضاء وإشرافه الكامل للمشاركة فى الانتخابات، ووصفوا استفتاء التعديل الرئاسى للمادة ٧٦ من الدستور فى ٢٥ مايو ٢٠٠٥ بأنه مزور وباطل، وقالوا: أن ما بنى على باطل فهو الباطل، ثم شاركوا مع الأحزاب الرسمية فى الدعوة للتصويت يوم اغتصاب

الرئاسة الخامسة (!)، ثم شاركوا بعدها فى انتخابات برلمان مزور بغالب نوابه، والمحصلة : أن سبل حوار كفاية مع الإخوان والأحزاب بدت مغلقة إلا قليلا، انقطع مدد التفاهم السياسى إلى حين، وراحت "كفاية" تلتفت اكثر إلى حركة الفئات المهنية والاجتماعية، وإن لم تنقطع عن مظاهرات سياسة مباشرة زادت فيها شراسة التعامل الأمنى، ووصلت لحد الاعتداء الفاجر على المنسق العام الدكتور عبد الوهاب المسيرى بالقرب من ميدان التحرير أواسط مارس ٢٠٠٧، قبلها وبعدها كان دور كفاية ظاهرا - بمشاركة قطاعات من الإخوان - مع هبة القضاة فى مايو ٢٠٠٦، ومع أساتذة الجامعات، ومع ضحايا عبارة الموت، وضحايا محرقة بنى سويف، وضحايا التعذيب الوحشى فى أقسام الشرطة، ومع المضارين من خصخصة التأمين الصحى، ومع "حركة لاالبيع مصر" التى نشأت فى حضن كفاية، وفى نصرة حزب الله فى حرب يوليو ٢٠٠٦، بدا الجهد موزعا وإن كان مثابرا، بدت الحاجة ملحة لتجميع موارد طاقة اجتماعية، وبعد أن بدت موارد الطاقة بالسياسة وكأنه قد خفت صوتها وتاهت أهدافها.

والسؤال : هل انتهت حركة كفاية ؟، الجواب - بغير التفاصيل - لا تزال فى القصة فصول تكتب، فوق أن ماجرى إلى الآن يخلع القلب ويوحى بفوائض الأمل، فلم تذهب بددا صرخة "كفاية"، كانت "كفاية" - بالمعنى لا بالمبنى - هى "اللا" الأقوى بامتياز منذ انتفاضة ١٩٧٧، اختراقها لحواجز الخوف راح يبعث روحا جديدة عفية فى البدن المصرى الهامد، تحركات القضاة وأساتذة الجامعات والطلاب تأثرت بشدة بمزاج كفاية، وقطاعات من المهنيين (صحفيون من أجل التغيير – محامون من أجل التغيير – أطباء من أجل التغيير – مهندسون ضد الحراسة...إلخ) بدت كأنها اتصال بالعدوى بجموح

كفاية وأخواتها، والصحافة الحرة راحت تؤثر وتتأثر بروح كفاية النقدية الجامحة، فقد بدت الصحف المستقلة المطاردة - بالذات - كأنها تمرد بالصحافة على طريقة كفاية فى التمرد بالسياسة، وفى العمق الاجتماعى بدا الأثر واصلا رغم عدم وجود خطوط مواصلات سالكة، بدت مصر كأنها تستعيد الروح، تستعيد حاسة النطق، وتستعيد الشعور بالألم بعد الغيبوبة الطويلة، وحين بدا لكثيرين أن صرخة كفاية تختنق عند السطح السياسى، جرت المفارقة المفرحة، ومع نهايات ٢٠٠٦ بدأ المشهد المصرى - فى عمومه - يتغير بسرعة لافتة، تحول التظاهر والإضراب والاعتصام السلمى - وكله محظور بالقانون الرسمى - إلى رياضة شعبية، بدأت الحركة تتزايد على جبهة العمق الاجتماعى بدءا بإضراب عمال المحلة الأول فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦، وعلى مقربة تاريخ لصيق من الذكرى الثانية لمظاهرة كفاية الأولى، وخلال عام انقضى من ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ديسمبر ٢٠٠٧، بدت مصر كأنها فوهة بركان منذر باللهب، إضرابات واعتصامات لمئات الآلاف من العمال والموظفين، وانتفاضات جريئة لقطاعات من المصريين من العريش وإلى قلعة الكبش، إلى البرلس وإلى جزيرة القرصاية، وعلى سبيل الاختصار غير المخل، دعونى أقرأ لكم عناوين الغضب بالصحف فى يوم تصادف أن كتبت فيه هذا المقال، التاريخ : ٦ ديسمبر ٢٠٠٧، والعناوين ظهرت كالتالى (استمرار اعتصامات موظفى الضرائب فى القاهرة والمنصورة وكفر الزيات وسوهاج - مظاهرات للعمال الفنيين فى السكك الحديدية - مظاهرات للمحامين فى الجيزة - احتجاجات للأساتذة والطلاب فى جامعات القاهرة والأزهر وحلوان - متهمون فى تفجيرات شرم الشيخ يرفضون العرض على القاضى ويعتصمون خارج المحكمة)، تبدو الأنفاس لاهثة لمجرد قراءة العناوين قبل التفاصيل، وهكذا هى أنفاس مصر

اللاهثة فى صباحات الغضب المتصل، وأتذكر أننى كتبت تعليقا على مظاهرة كفاية الأولى فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤، ونشر بعدها بأسبوع واحد، وقلت فيه بالنص "لن تعود مصر بعد هذا اليوم كما كانت أبدا. فقد بعثت مصر مجددا كالعنقاء من رماد السنين"، وقد كان، ودون أن ندعى الحكمة بالأثر الرجعى.

خطة لخلع الديكتاتور

قد تكون المشكلة – فى جملة – هى أننا نعرف ما لا نريده بالضبط وباليقين وبالتفصيل، بينما لا نعرف ما نريده إلا على وجه الإجمال والعموم.

أما أننا نعرف ما لا نريده، فهذا مما لا نشك فيه، وما لا يشك فيه أحد غيرنا.

نعرف أننا لا نريد هذا النظام بالجملة، فلسنا بصدد مجرد نظام ديكتاتوري استبدّ وعصف، نحن بصدد نظام للانحطاط العام، أو بالدقة: بصدد ركام يسدّ علينا طريق الشمس، ويسدّ على البلد أي طريق معقول للتطور. فمصر – الآن – انتهت لبلدٍ محجوز في الجراج، كل ما كسبته من قوة دفع – عبر قرنين مضيا – تبدد وكأنه لم يكن من أصله، بلد معدوم القيمة – تقريبا – فى توازنات الدنيا الفوارة بالحركة من حولنا، بلد أشبه بثقب أسود فى تفاعلات التاريخ الذى تكتبه أمم وشعوب نهضت من رماد، بلد فقد استقلاله الوطنى الذى تحقق بثورات وانتفاضات عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول وجمال عبد الناصر، بلد تحول إلى مستعمرة أمريكية باحتلال القرار السياسى والاقتصادى والثقافى، بلد منزوع الدور القيادى فى محيطه العربى والإسلامى، بلد منزوع السلاح على جبهة سيناء ومنزوع السيادة على جبهة القاهرة، بلد خاضع بالكلية لإملاءات الاستعمار الأمريكى-الإسرائيلى، بلد في خراب اقتصادى مستعجل، بلد كان ينافس "كوريا الجنوبية" فى معدلات التنمية والاختراق التكنولوجي قبل ثلاثة عقود ونصف وأصبح الآن فى

مكانة "بوركينا فاسو" على مؤشر الفساد الدولى، بلد يجرى تحطيم وخلع ركائزه الإنتاجية وقلاعه الكبرى التى بناها بالعرق والدم، بلد يجرى تجريف أصوله وشفط ثرواته بعصابات النهب العام، بلد تُدهس آدمية مواطنيه بعصا الكبت العام، بلد غاطس – بأغلبيته العظمى – تحت خط الفقر والبطالة والعنوسة، بلد ممزق الروح تجتاحه مشاعر السخط الاجتماعى والإحساس بالذل القومى، بلد محكوم ببيروقراطية اللصوص حيث لا شرعية ولا قانون ولا حتى مقومات الدولة الحديثة التى عرفتها منذ عصر محمد على، وحيث تحولت مؤسسات الدولة إلى مجرد أقنعة شفافة تفضح الخواء من ورائها. فقد انتهينا إلى حكم مملوكى برأسمالية المحاسيب، وعاد منطق "الإتاوة" يفرض نفسه واصلا بخطوطه الظاهرة والخفية إلى "بيت السلطان"، وانتهى حكم الحزب الواحد إلى حكم عائلة واحدة، انتهينا إلى ملكية بلا دستور، أو بإعدام الدستور ودوس القانون بالنعال.

هدفنا: سيناريو انتقالى

وإذا كنا نعرف ما لا نريده لأنه واقع، فإننا لا نعرف ما نريده بالقدر نفسه من الوضوح واتساع المعنى.

وأول ما نريده – بالإجمال – هو الإنهاء السلمى لحكم مبارك وعائلته، وهذا هو المعنى الظاهر المباشر لشعار كفاية الأشهر "لا للتمديد.. لا للتوريث".

غير أن رصد ما نريده على هذه الصورة لا يكفى، وإن كان مختلفا إلى حد القطيعة مع تصورات إصلاح ما لا يقبل الإصلاح. فقد تلهت الحركة الوطنية المصرية لعقود فى أوهام الإصلاح

بالتدريج، بينما تكرّس للطغيان بالجملة، وانتهى الأمر إلى احتقار شعبى عظيم للسياسة.

ولا يكفى لرد الاعتبار للسياسة أن نصوغ الهدف بوضوح، ولا حتى أن نعرض على الناس رؤانا عن مجتمع العدل والحرية (مثال: وثيقة مصر التى نريد – نحو عقد اجتماعى وسياسى جديد – إصدارات كفاية – أغسطس ٢٠٠٥)، بل قد يلزم قبلها أن نجيب عن السؤال: وماذا بعد نهاية مبارك؟ أى الطرق نسلك بالضبط؟ وهل من سبيل كى لا تقع البلاد فى الفوضى أو تنتهى إلى حكم عسكرى مجدد يواصل – ويعيد إنتاج – حكم بيروقراطية اللصوص وجماعة البيزنس؟

ونعتقد أن مقترح كفاية عن المرحلة الانتقالية – وقد ظهر مبكرا – قد يصلح جوابا. فخلع الديكتاتور وعائلته لا يعنى – بالطبيعة – خلاصا أكيدا من نظام القهر والفقر، إنه فقط مجرد بداية وأول طريق لاستعادة مصر إلى مصر، إنه فقط شرط انتقال من حكم العائلة إلى حكم الشعب.

وقد نجازف بتصور أن تمتد المرحلة الانتقالية لفترة أقصاها سنتين، تترأس البلاد خلالها شخصية عامة تحظى بإجماع وطنى، وقد نفضل أن يكون قاضيا أو ذى خلفية قضائية، وأن تدير البلاد خلالها حكومة ائتلاف وطنى، تحل محل مؤسسات حكم التزوير والطغيان، تحصر مهامها فى تسيير الأعمال وإعداد البلاد للحكم الديمقراطى.

ونتصور أن برنامج حكم الائتلاف الوطنى "الانتقالى" قد يصح أن يتضمن – بالأساس – هذه العناصر الجوهرية الثمانية:

أولا: إلغاء حالة وقوانين الطوارئ بالجملة، ووقف العمل بتعديلات الانقلاب على الدستور.

ثانيا: إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وإلغاء الأحكام التى صدرت بحق مدنيين من محاكم عسكرية أو استثنائية كمحاكم أمن الدولة، وإجراء مصالحة وطنية شاملة بتعويض المتضررين من الاعتقال العشوائى وجرائم التعذيب.

ثالثا: إلغاء كافة القوانين واللوائح والمراسيم المقيدة للحريات، وإطلاق الحريات العامة بتقرير حقوق تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات واتحادات الطلاب وهيئات التدريس، وحريات الاجتماع والتظاهر والإضراب والاعتصام السلمى بدون قيود إلا ما تعلق منها بحظر التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية، وصيانة مبدأ المواطنة بلا شبهة تمييز.

رابعا: ضمان الاستقلال الكامل للسلطة القضائية، وتقرير الإدارة القضائية التامة للانتخابات والاستفتاءات بكافة أنواعها وفى جميع مراحلها، وتقرير حق التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات العامة بالبطاقة الشخصية أو العائلية أو بطاقة الرقم القومى، وإلزام كافة المرشحين لأى هيئة تمثيلية أو تنفيذية بتقديم إقرارات ذمة مالية تنشر فى كافة وسائل الإعلام وتقبل الطعن عليها فى مدى محدد من عموم المواطنين.

خامسا: تنظيم محاكمات علنية أمام القضاء الطبيعى لعائلة مبارك وكافة المسئولين الذين عملوا تحت إمرته، والذين أصدروا قرارات – أو عهد إليهم بالتنفيذ والمتابعة – بالتصرف فى أصول

مملوكة للشعب أو للدولة، أو شغلوا مناصب أساسية فى الحزب الحاكم ووسائل الإعلام المملوكة للدولة، والذين أصدروا قرارات الاعتقال العشوائى، أو كانت لهم مسئولية مباشرة – أو غير مباشرة – عن جرائم التعذيب فى السجون وأقسام الشرطة، والذين تضخمت ثرواتهم من رجال الدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام والخاص.

سادسا: تنظيم ثلاثة استفتاءات شعبية فى قرارات بتجميد أو إلغاء الالتزام بمعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، ووقف برنامج الخصخصة، ورفض المعونة الأمريكية، وحل هيئاتها، وطرد منتسبيها الأجانب من مصر، وحظر التمويل الأجنبى لأى حزب أو هيئة أو منظمة مدنية.

سابعا: تطوير إنتاجية الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل القومى؛ بتوجيه نصف احتياطى النقد الأجنبى لاستثمار عام كثيف العمالة، وتنفيذ خطة عاجلة لمضاعفة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح، وكفالة إيجارات عادلة للأراضى الزراعية والمساكن، ووقف مسلسل طرد الفلاحين من الأراضى، ودعم مستلزمات الإنتاج لحائزى خمسة أفدنة فأقل، ومضاعفة دعم الخبز والخدمات الأساسية، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً، وتقرير إعانة بطالة للعاطلين بقيمة نصف الحد الأدنى للأجور.

ثامنا: فتح أوسع حوار شعبى فى وسائل الإعلام العامة – المدارة بهيئة مستقلة – لإعداد دستور جديد يكفل مكتسبات الشعب

المصـرى عبـر مراحـل نضـاله الطويـل، ويتضـمن كافـة الحقـوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتخاب جمعية تأسيسية شعبية تصادق على الدستور الديمقراطى فى نهاية الفترة الانتقالية.

تنظيمنا: ائتلاف التغيير

وبالطبع لا يمكن تصور إمكان الوصول "التلقائى" لأهدافنا القريبة، أى الإنهاء السلمى لحكم مبارك وعائلته والتقدم لسيناريو المرحلة الانتقالية الآمن، إذ لا يمكن لأحد – لا نحن أو غيرنا – أن يبلغ أهدافه بدون تنظيم كاف مؤهل يحملنا إلى الغايات.

وربما تكون نقطة البدء بإدراك المطلوب – فيما نتصور – أن كفاية لم تعد "كفاية"، أو بعبارة أخرى أدق فإننا نحتاج الآن إلى كفاية ثانية، كفاية أكبر من كفاية.

كفاية – حين ظهرت – كانت ظاهرة خارقة لحاجز الصوت فى البلد. لم تنشأ من فراغ بالطبع، ولا كانت محض كدّ ذهنى وعملى لمبادرين، بل نشأت من قلق اجتماعى وسياسى تدافعت مظاهره، نشأت من أزمة اقتصاد "التكييف الهيكلى" لحكم النهب العام، ونشأت من اجتماع السخط الاجتماعى إلى الذل القومى فى غزو العراق، وعلى نحو ما بدا فى دراما مظاهرة ميدان التحرير فى ٢٠ و ٢١ مارس ٢٠٠٣، ونشأت من اختراقات صحافة حرة تحدّت السقف المفروض وكسبت للمصريين حق نقد الرئيس-الفرعون، ونشأت من ميل محسوس فى حركة المصريين السياسية إلى "ائتلاف وطنى" فى لحظات الخطر والحيرة الجامعة. غير أن كفاية لم تكن مجرد صدى لأصوات مفرّقة على السطح أو غائرة فى العمق، بل كانت صوتا فى ذاتها، كانت "قطيعة" مع ظاهرة ركود

طويل استبد بالحركة الوطنية المصرية، كانت صرخة المصريين المحبوسة التي طلعت من حنجرتهم بالذات، كانت "اللا" الأقوى – وبامتياز – منذ انتفاضة ١٩٧٧.

نعم، ظهرت "كفاية" كمبادرة لكسب الحرية، كإصبع يومئ إلى طريق، كدعوة بأكثر منها حركة، كمظاهرة بأكثر منها مؤامرة، وبدت فى تنظيمها التلقائي كأنها بلا تنظيم من أصله، وهذه نقطة امتيازها وضعفها فى آن، فلو كانت تنظيما بكشوف عضوية لتحولت إلى حزب يضاف، ولو تحولت إلى هيئة ثابتة لضاعت فى حساب المكاسب والخسائر، لكنها بدت كالقدر الذي يلاقى أصحابه، بدا تنظيمها الرمزى – إن شئت – أشبه بريشة فى هواء، بدا كأنها تتحرك بالطاقة الشمسية، وليس بطاقتها التنظيمية النووية الذاتية، تصعد بحرارة الظروف، وتأوى إلى سكن كلما حل شتاء أو لاح خريف، اندفعت فى عامها الأول (سبتمبر ٢٠٠٤ – سبتمبر ٢٠٠٥) إلى جموح تستحقه بالاسم، وكانت مظاهراتها الأكبر (فى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥ و١٠ سبتمبر ٢٠٠٥) تخترق قلب القاهرة، ثم بدا مع اغتصاب مبارك الخامس للرئاسة أن قواها قد أنهكت وغامت روحها، لكنها صعدت مجددا مع هبة القضاة فى مايو ٢٠٠٦، ثم ركنت إلى قسط من الراحة واختزان الحلم، غاضت ملامحها وإن لم تختف، وبدا أن شعارها الأصلي "لا للتمديد.. لا للتوريث" تحول إلى لافتة معلقة على جدار، أو إلى بوستر زاهي الألوان – بالأحمر والأصفر – يعصم القلب من التسليم باليأس، بدا النشطاء والنشيطات – الأكثر صلابة – على استعداد للمغامرة – حتى لا نقول المقامرة – بروح كفاية، بدا الميل لتذويب نداء "كفاية" الاستثنائى فى حمض كبريتيك العادى والمكرور، بدا الميل لندوات ومؤتمرات واجتماعات "كفاية" مصحوبا بقلة التظاهر والمتظاهرين، بدا الميل لخوض معارك احتجاج جزئى مصحوبا بترك – ربما تعليق – المعركة

الكلية، بدا الميل للتقاعد ظاهرا عند كثيرين حتى من المبادرين، بدا الميل لوضع المراقب أو المتابع النشيط لتيار الحوادث غريبا على حركة كانت لها كلمة الخلق.

هل من سبيل لاستعادة ألق كفاية الأول؟ لا يبدو الأمر مجرد قرار، فقد كانت دعوة كفاية على الدوام أكبر من تنظيمها، والدليل: أن دعوة كفاية راحت تؤثر بشدة فى مجرى الحوادث حتى مع خفوت الصوت، اختراق حواجز الخوف الذى بادرت إليه كفاية راح يخلق روحا جديدة عفية فى البدن المصري الهامد، تحركات القضاة وأساتذة الجامعات وقطاعات من المهنيين أخذت قبسا من روح كفاية، وفى العمق الاجتماعي كان الأثر واصلا رغم عدم وجود خطوط مواصلات سالكة، بدت مصر كأنها تستعيد الروح، أو كأنها تستعيد الإحساس بالألم بعد الغيبوبة الطويلة، وتحول التظاهر والإضراب والإعتصام السلمي – بالعدوى – إلى رياضة شعبية. ومع نهايات ٢٠٠٦ بدا المشهد مختلفا، إضرابات واعتصامات للعمال شارك بها مئات الآلاف، وانتفاضات جريئة بقطاعات من المصريين من أقصى الشرق فى العريش إلى أقصى الشمال فى البرلس، واحتجاجات بالتظاهر ضد القهر والفقر والظلم الذى استسلم له الناس طويلا وكأنه حكم العادة، وصحافة حرة يتزايد تأثيرها وتأثرها بروح "كفاية" النقدية الجامحة، وبالجملة: زادت مظاهر الحركة على جبهة العمق الاجتماعي، بينما بدت المدافع ساكتة على جبهة السياسة المباشرة، وهو ما يجب أن يلفت النظر. فنجاح "كفاية" كدعوة هو الذي أبان قصورها كحركة، وضاعف الخشية أن تنتهى كذكر النحل كل دوره أن يلقح الملكة ويموت، وهو ما يعنى بالضبط أننا فى أشد الاحتياج الآن إلى دورة كفاية جديدة، أو كفاية "ثانية"! نحتاج – بالذات – إلى قيادة سياسية لجبهة الغضب الاجتماعى الطافر المطردة، نحتاج إلى كفاية الأكبر من كفاية.

وقد نجازف بتصور تدعونا إليه روح كفاية. فقد كانت كفاية الأولى استثنائية فى تألقها لأن ظروف هذا البلد استثنائية فى تعثرها. لو كنا فى بيئة ديمقراطية لدعونا – ربما – إلى جبهة إنقاذ أو جبهة خلاص وطنى تُستدعى لها أحزابها، لكن الأحزاب على ما نعرف، ولظروف وأسباب قد لا يكون المقام مناسبا لشروحها، وثمة تجربة بأحزاب هى تجربة (الجبهة الوطنية من أجل التغيير) وقد آلت إلى ما آلت إليه من انحسار الدور والمعنى، ربما السبب: أن خيال "كفاية" لم يكن هناك بما يكفى. والأهم: أولا: روح كفاية واعتقادها فى كسب الحرية بالمقاطعة والعصيان، ثانيا: اتجاهها إلى خط العمل المباشر على جبهة الشارع، ثالثا: روح الائتلاف إلى حد الامتزاج الوطني الغالبة على تكوينها، رابعا: ابتعادها بالعمل عن عناصر تيبست برؤاها ومفاصلها المفكوكة، خامسا: خيالها التنظيمي المرن المفتوح باتساع أسفلت التظاهر، هذه العناصر الخمسة بالذات جوهرية فى الدعوة إلى "كفاية الثانية" أو "ائتلاف المصريين من أجل التغيير"، ونتصور أن "ائتلاف التغيير" الذى ندعو إليه قابل للتكوين من خمسة موارد بشرية هى كالتالى :

أولا: كفاية ذاتها، وهى النواة الصلبة للائتلاف المقترح.

ثانيا: الأحزاب اللصيقة بحركة كفاية، وهى مدعوة للاحتشاد بكامل عضويتها فى "ائتلاف التغيير"، وروابطها وامتداداتها فى المجتمع عنصر بالغ الأثر فى عملية التنظيم، والأحزاب المقصودة هى "الكرامة" و"منظمة الاشتراكيين الثوريين"، و"الوسط"

و"العمل" و"الغد – جناح أيمن نور"، والباب ذاته مفتوح لآخرين بشرط نقاوة الالتزام الوطنى والابتعاد عن جماعات التمويل الأجنبى.

ثالثـا: الشخصيات الوطنية العامة والقاطعة في انتسابها لأشواق التغيير، وهى طيف واسع غالب فى المشهد المصرى الآن، وتؤثر بشدة فى مزاج رأى عام معارض بعنف آخذ فى التكون والاتساع.

رابعا: لجان تنسيق الأحزاب والنقابات بالمحافظات والمدن الكبرى، وتلك تكوينات ظهرت أدوارها المؤثرة فى سياق الدعم الوطني لانتفاضة فلسطين والشعب العراقى، ويمتاز أفرادها بضعف التعصب للأحزاب مقابل ميل زائد لعمل وطنى جامع، والروح السائدة فيها راديكالية قريبة فى العموم من مزاج كفاية، وهذه اللجان تضم – غالبا – ممثلين لجماعة الإخوان فى وفاق معقول مع الأحزاب الأخرى.

خامسا: القادة الطبيعيون للإضرابات والاعتصامات وحركات الاحتجاج الاجتماعى المطردة فى الشهور الأخيرة.

(ملحوظة: تنظيم "ائتلاف التغيير" شبكي، والتفاصيل عن النظام الأساسى وضربة البداية ربما لا يكون المقام مناسبا للتطرق إليها).

طريقنا: المقاطعة فالعصيان

لا تبدو اللحظة عادية فى تاريخ هذا البلد.

فثمة عاصفة تقترب. وقد نجادل في مدى توافر "وضع ثورى" من عدمه، فالظلم واقع، والوعى بالظلم مطرد فى قطاعات اجتماعية نامية، لكن تخلف الشرط الذاتى لحركة التغيير هو المشكلة الكبرى.

ودون الدخول فى مجادلات مرهقة، فإن النظام القائم يبدو معلقا من الناحية الاجتماعية، طبقة المصالح الحاكمة مملوكية الطابع دائرة فى فلك بيت السلطان، ارتباطها بالاستعمار الأمريكي هو الحبل السُرى، وارتباطها بفوائض النهب العام أكثر وضوحا مع ضعف طابعها الإنتاجى. وقواعدها الاجتماعية، ومقدرتها على الرشوة العامة، تضعف، ولنلاحظ ضعف نسب التصويت والمشاركة – إلى حد التلاشي – فى استفتاءات النظام وانتخاباته الأخيرة، فثمة انصراف عام عن النظام. صحيح أن بقايا نظام الدعم للسلع الأساسية تتكفل ببعض الهدوء على الجبهة الاجتماعية، لكن موجات الغلاء والتضخم وانهيار الخدمات الأساسية تضعف ما تبقى من ولاء اجتماعى، وتدفع إلى مرئى البصر بظواهر قلق اجتماعي متحفز، وربما لا يتبقى من ركائز النظام راسخا غير جهاز أمن متضخم، وجيش قابل للاستدعاء فى لحظة الخطر العاصف.

هذه الصورة العامة تقول – ببساطة – إن تحدى النظام ممكن، خاصة أن برنامج التغيير الانتقالى لا يعنى – بمنطوقه – ثورة كاملة الأوصاف، بل هو – إن جاز التعبير – مجرد خطوة ثورية وذات طابع وطنى جامع.

المهم – هنا – ألا نخطئ الطريق. فقد تنزلق الأمور ببساطة إلى نهايات أخرى، كأن تنزلق البلد فجأة إلى انفجار اجتماعى تلقانى

بتكلفة دموية، أو أن تتدخل عناية الأقدار فجأة بموت حسنى مبارك، وفى الأحوال كلها ربما ننتهى إلى حكم جيش بقناع مدنـــى، أو إلـــى صيغة تركية – تنحسر الآن – وتنطوى على "ديمقراطية الخوذات".

ووظيفة حركة التغيير – فيما نظن – خلق توازن جديد، خلق قيادة مجتمع تستنفر قوة الناس القادرة وحدها على تحدى قوة السلاح، و"ائتلاف التغيير" الذى ندعو إليه هو مجرد نواة أكبر لحركة تغيير بطول وعرض وعمق المجتمع، والشرط الجوهرى لتفجير الطاقات الكامنة هو الالتزام بثنائية المقاطعة-العصيان، ولا يبدو ذلك اختيارا بالقرعة بين بدائل أخرى، لأن كل الاختيارات الأخرى انتهت إلى إفلاس. فالتعويل – فقط – على خلق رأى عام معارض أو رافض لا يبدو كافيا، ثم أنه قابل للتبدد والخداع بسطوة احتكار النظام لوسائل الإعلام فى غالبها الساحق، والأهم: أننا بصدد حكم مغلق منعزل ضعيف الحساسية – إلى حد التناحة – لحكم الرأى العام، ثم أن التعويل على فكرة التدرج بخوض انتخابات، والتغيير التراكمى بالإحلال فى بنية السلطات، هذه الفكرة فات أوانها، ولم تكن فى الأصل غير سراب ملون، ثم أننا انتهينا – فى أى حال – إلى التعطيل التام، فالانتخابات انتهت إلى تعيينات، والإشراف القضائى انتهى – بانقلابات الدستور الأخيرة – إلى إشراف عملى لضباط الشرطة، إذن فقد باتت كل الطرق مغلقة لتغيير سلمى بالتدرج، ولم يبق مفتوحا غير طريق المقاطعة فالعصيان المدنى.

والمقاطعة ليست عملا سلبيا كما يشاع، بل المقاطعة هى الفعل الإيجابى فى تمامه الآن، وقد قاطعت جماعات المعارضة كلها الاستفتاء الأخير على تعديلات الدستور، وقاطع نوابها – قبل الاستفتاء – جلسات المناقشة والتصويت، ومقاطعة بهذا المعنى تعنى مقاطعة نظام وليس مقاطعة إجراء. فالدستور ليس قانونا للمرور، الدستور هو حجر الأساس فى أى نظام سياسى، وهو واسطة العقد الضمنى للتعايش، الدستور هو قسيمة الزواج، وفك العقد يعنى إنهاء العلاقة فالطلاق البائن، والخلاف – إلى حد المقاطعة – بصدد الدستور يعنى إسقاط الاعتراف بالنظام، وهذا جوهر ما نعنيه بالمقاطعة، أى أننا لا نعترف بشرعية لنظام انتهى إلى حكم الغابة لا حكم الدستور.

المقاطعة تعنى – حكما – عدم شرعية النظام، وتعطى فى الآن نفسه شرعية للخروج السلمى عليه بالعصيان، وقد كانت هذه عقيدة كفاية منذ ظهرت، وهى تصبح الآن كعقيدة لتنظيم "ائتلاف التغيير" الذى ندعو إليه، والمعنى أنه ليس واردا أن ينضم أو أن يدعى للائتلاف من لا يبدأ بالمقاطعة، فالمقاطعة هى أولى درجات العصيان.

وقد لا يصح – بالبداهة – أن نتقدم إلى عصيان مدنى شامل بدون توافر وسائله ولحظته المناسبة، وربما علينا أن نتقدم إلى درجات متداخلة من العصيان السياسى القابل للتحول إلى عصيان مدنى.

العصيان المدنى أمره مفهوم، أما ما نقصده بالعصيان السياسى فيتعلق بنخب السياسة وامتداداتها فى النشاط العام، العصيان السياسى يعنى – ببساطة – كسر الأوامر والتحكمات والقوانين

المنظمة بالكبح للنشاط السياسى. فالمبادرة إلى وقفة احتجاجية أو إلى مظـاهرة أو إلـى إضراب أو إلـى اعتصـام سلمى، كلها أنـواع مـن العصيان السياسى، والسبب: أن كل ذلك محظور بنصوص القانون الرسمى، ووجود "كفاية" فى ذاته عصيان سياسى، وإقامة حزب أو نقابة أو جمعية بصورة علنية – وبدون إذن رسمى – هو عصيان سياسى، والمطلوب: تعميم العصيان السياسى، فهو الشرط الجوهرى لبناء قيادة سياسية تستحق الصفة على جبهة الغضب الاجتماعى.

وقد يصح هنا أن نورد اقتراحات بحملات عصيان – بعضها بدأ بالفعل – يتداخل فيها السياسى والاجتماعى، وفيما يلى بعض العناوين:

حملة " لا لبيع مصر":

وقد بدأت من كفاية قبل شهور، وتحتاج إلى زخم أكبر قد يتوافر بالتقدم إلى بناء "ائتلاف التغيير"، وفكرتها الجوهرية هى انعدام مشروعية التصرفات الاقتصادية لنظام غير شرعى، وإسقاط الاعتراف بعمليات بيع الشركات والأصول والأوضاع المترتبة عليها، وقد يصح أن ندعم الحملة – على نحو ما نص عليه اقتراحها – بإعداد قوائم سوداء للمتورطين فى جرائم الفساد والنهب العام، وضم جرائم بيع الهيئات الخدمية – كخصخصة التأمين الصحى – إلى ملف الحملة، ونقل الحملة للشارع وجعلها موضوعا للتظاهر السلمي.

حملة "ضد التعذيب":

ولها مقدمات ظاهرة بمشاركة نشطاء ونشيطات "كفاية" فى وقفات احتجاج ضد جرائم التعذيب، والمطلوب: حملة واسعة وممتدة متعددة الوجوه، وقد يصح أن نضم إلى جرائم أقسام الشرطة ملف متخم بقضايا التعويضات عن جرائم التعذيب فى المعتقلات، وعن الاعتقال العشوائى لآلاف المفرج عنهم، وعشرات الآلاف من المحتجزين إلى الآن دون محاكمة أو اتهام، ومئات المختفين قسريا، أو الذين استشهدوا في حوادث قتل نظامى خارج القانون، فضحايا الاعتقالات والتعذيب طبقة هائلة العدد في المجتمع المصرى الآن.

حملة "ضد الجباية الحكومية":

بالامتناع عن دفع فواتير الخدمات غير المؤداة، وثمة تجربة موحية يقودها أحد قيادات كفاية في الجيزة، توافرت لها خبرات مفيدة فى طرق دفع المواطنين للامتناع عن دفع رسوم الزبالة المضافة على فواتير الكهرباء، وهو ما يستحق الالتفات والتنظيم، وتعميم السلوك ذاته بصدد ظواهر الإجحاف والمغالاة فى فواتير المياه والكهرباء والتليفونات والغاز الطبيعي، أضف: رسوم الجباية التى تفرضها الوزارات والمحافظات والمحليات.

مبادرة "الإعلان من طرف واحد":

وهدفها انتزاع حق التنظيم العلني بالإخطار وليس بالترخيص، وحق إعلان الأحزاب والنقابات والجمعيات دون إذن مسبق من السلطات. والمطلوب – ببساطة – إعداد وثيقة تستند إلى الوثائق والعهود الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها مصر كدولة، وتؤكد الحق البديهي فى حرية التنظيم، وبالتوازى مع إعداد الوثيقة يدعى الراغبون فى إعلان أحزاب أو نقابات أو جمعيات لإعداد مقار علنية وتشكيلات قيادية متفق عليها، وتتوج المبادرة بالدعوة لمؤتمر صحفي عالمى يجرى فيه الإعلان من طرف واحد مع إلقاء قانون الأحزاب وقانون الجمعيات فى أقرب مقلب زبالة.

مظاهرة المئة ألف:

والمقصود هو الإعداد لمظاهرة كبرى فى ميدان التحرير تطالب برحيل مبارك وعائلته، وهذه قفزة بالغة الأهمية فى دفع الحوادث للتطور من حالة العصيان السياسي المحدود إلى العصيان المدني الأوسع، تتطلب – فيما نظن – بناء "ائتلاف التغيير" أولا، والتمهيد الواسع بسلاسل مظاهرات متدرجة في زخمها وتوسيع قاعدة الأطراف المشاركة، ودفع قطاعات مؤثرة فى الحركة السياسية للتضامن مع "كفاية" واختيار التوقيت المناسب بإيحاءاته وحوادثه.

هذه – فقط – بعض العناوين، وربما يكون لدى آخرين عشرات المبادرات، وفى ذلك – ومثله – فليتنافس المتنافسون.

أيامه الأخيرة

أيام مبارك الأخيرة

عقارب الساعة تدور مسرعة إلى النهاية فى مصر، والعد التنازلى لنظام مبارك يمضى إلى لحظة الصفر، ولكن من دون أن يكون واضحا إلى أين يذهب البلد العظيم بمكانته فى الجغرافيا والبائس بانحداره فى التاريخ.

ومبارك نفسه يبدو هاربا من المأزق فى الداخل، ومكثرا من زياراته للخارج، ومثيرا لأسئلة حول جدوى جولاته الأخيرة إلى بولندا ثم إلى موسكو، ذهب إلى وارسو فى زيارة امتدت لأيام، ومن دون أن يفهم أحد لماذا بولندا بالذات ؟، وهل كانت الزيارة لمجرد تلقى وسام من رئيس أجنبى بعد أن عزت عليه الأوسمة فى مصر؟، ثم كان الذهاب إلى موسكو عاكسا لحيرة الأيام الأخيرة، فقد التقى بوتين ـ كما قيل ـ لبحث فرص التعاون النووى السلمى، وفى الوقت الذى لم تحسم فيه القاهرة ـ وربما لن تحسم قريبا ـ فرص اللجوء النووى إلى موسكو، أو تفضيل هوامش حركة أكثر أمانا باتجاه باريس أو واشنطن، وفى الوقت الذى يبدو فيه الطموح النووى ـ حتى لو كان متأخرا ومشوشا ـ سياسة قد تليق برجل يبدأ حكمه، وليس برجل زهق منه كرسى الحكم، وعلى مدى ٢٧ سنة بليدة مرهقة، وأثقلت كاهله سنواته الثمانون التى يتمها فى ٤ مايو ٢٠٠٨، وقد بدا ـ فى الصور ـ كمسن ذاهب تطيش يده فى الهواء بحثا عن يد الرئيس الروسى المنتخب ديمترى ميدفيديف الذى يخلف بوتين فى مايو نفسه، وإلى حد بدا معه ميدفيديف مبتسما للمفارقة، فقد كان وجها لوجه مع رجل فى ضعف عمره، كان وجها لوجه مع مومياء رئاسية بدت كأثر فرعونى، بينما مبارك يفتح فمه فى ضحكة مومياوية، ويتعجب من تقلبات الدنيا التى تلجئه لمصافحة شاب غر

يحمل هو الآخر لقب الرئيس، بينما عاصر مبارك - في مقام الرئاسة المصرية- سبعة رؤساء فى موسكو من بريجنيف إلى ميدفيديف (!).

وفى القاهرة، بدت محنة مبارك أوضح مع وزارته السابعة برئاسة أحمد نظيف، والتى إختار نجله - الموعود بالوراثة - رئيس وزارئها، وأتى بوزرائها الإقتصاديين بالذات من مجموعته السياسية فى الحزب الوطنى، وانتهت إلى إفلاس تام لا تفيد معه أوهام ولا أرقام عن نمو اقتصادى غير مسبوق تحت حكم مبارك، بدا الرئيس الشائخ ضائعا بالحيرة والذهول فى اجتماعاته مع وزراء الحكومة، وسأل فى تعجب عن سر أزمة رغيف العيش، وطوابير الخبز التى تحولت إلى ميادين لحروب أهلية مصغرة، وإلى وظيفة مضمونة لغالبية المصريين إلى آناء الليل وأطراف النهار، وبدا الرئيس - المسكون بعقدة الأمن - خائفا من العواقب المهددة، خاصة وأن أول حظه السياسى - بعد أن عينه السادات نائبا له أواسط السبعينيات - كان انتفاضة الخبز فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، وربما لذلك بدا مبارك مصمما على استدعاء الاحتياطى الاستراتيجى فى لحظة الخطر، فقد أمر باستخدام احتياطى النقد الأجنبى الاستراتيجى (٣٠ مليار دولار) فى شراء كميات كافية من القمح، وأمر الجيش بتكليف جهاز الخدمة الوطنية باستخدام أقصى الطاقة الألية لانتاج الخبز، بل وفوض الجيش فى توزيع الخبز بالقاهرة وما حولها، وبدا التصرف عاكسا لانعدام ثقة مبارك كليا فى الجهاز الإدارى والمدنى لدولته، فقد ترهل وفسد وعجز، ونخر السوس فى عظامه، وصارت الحكومة صورية، وربما يكون إبدالها بحكومة مدنية لاحقة دورانا فى الطاحونة الفارغة، وهو ما دعا أنصارا لمبارك إلى طلب هامس بتشكيل حكومة عسكرية، وإن بدا مبارك كعادته مترددا، فهو لا يعرف إلى أين تمضى الأمور به مع المزيد من خطوات استدعاء الجيش، ويتعرض - فى الوقت نفسه - لضغوط عائلية هائلة من نجله

وزوجته المتورمة النفوذ فى الجهاز الإدارى للدولة، ثم أن المحنة تبدو أكبر من أن تتجاوزها فكرة العسكرة الظاهرة المباشرة للنظام، فأصل المحنة فى اقتصاد جرى نهبه وتجريف قواعده الإنتاجية، وتحول إلى اقتصاد ريع يعتمد على السياحة ورسوم قناة السويس وتحويلات العاملين المصريين فى الخارج، وكلها موارد معرضة للتأثر بتغيرات البيئة الدولية والإقليمية، وقد بدت التغيرات الإقتصادية الدولية الأخيرة عاصفة فى تأثيرها على اقتصاد مبارك الهش، فقد زادت أسعار الغذاء ومنتجات الطاقة دوليا، وتتوالى الزيادات بصورة يومية، وهو ما جعل عبء فاتورة القمح عنصرا ضاغطا بشدة على فرص بقاء النظام المصرى، فقد تحولت مصر - مع خراب عهد مبارك - إلى المستورد الأول للقمح فى العالم كله، وقد زاد سعر طن القمح فى السنتين الأخيرتين وحدهما إلى أكثر من الضعف (من ٢٦٠ دولار إلى ٥٤٠ دولار)، وهو ما يعنى مضاعفة الدعم الموجه لرغيف الخبز، وهى تكلفة فوق طاقة الموازنة المقعدة بعجز يصل إلى ثلث إجماليها، والمثقلة - أصلا - بأقساط وفوائد ديون خارجية وداخلية تفوق فى حجمها إجمالى الناتج القومى، ولا يملك حكم مبارك أن يسدد فاتورة القمح بغير استنزاف متعجل للاحتياطى النقدى الاستراتيجى، فقد كانت مصر قبل مبارك تستورد ربع احتياجاتها السنوية من القمح فقط، ومع تخريب الزراعة فى سنوات حكمه، والتغيير العابث فى التركيب المحصولى، فقد أصبحت مصر تستورد أكثر من ثلثى احتياجاتها من القمح، أضف : منتجات الطاقة التى تشتعل أسعارها، وتضاعف - أيضا - فواتير دعم نقدى سنوى تقدر بخمسين مليون جنيه مصرى، فرغم أن مصر بلد مصدر للبترول والغاز الطبيعى، إلا أن انحطاط الصناعة - ووأد تطورها - جعلها فى قائمة المستوردين لمشتقات البترول، وراكم أعباء مالية إضافية، فوق إهدار موارد مالية باتفاقات لصوصية مجحفة فى

صفقات الغاز الطبيعي بالذات، أضف : تدهور قيمة الجنيه المرتبط حصريا بالدولار الأمريكي الذي يواصل انخفاضه دوليا، والدولار الآن - بسعر الصرف - يساوي خمسة جنيهات ونصف تقريبا، وكانت قيمة الجنيه قد نزلت إلى النصف بعد أول قرار اقتصادى لجماعة جمال مبارك لتحرير سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣، وهكذا تبدو الصورة مرعبة فى تداعياتها، اقتصاد مفلس غير قادر على توفير الحد الأدنى من شبكة الأمان الاجتماعى مع تفاقم مشكلات الفقر والبطالة والعنوسة والغلاء، وتآكل القيمة الحقيقية للأجور، ونزول الغالبية العظمى من المصريين إلى ما تحت خط الفقر الدولى المقدر بدولارين فى اليوم للفرد الواحد.

وفوق أزمة الاقتصاد القاتلة لفرص البقاء السياسى، تبدو فضائح النهب العام مدمرة لما تبقى من سمعة النظام المدمرة أصلا، آخر تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات تتهم الحكم بالإهمال وإهدار المال العام فى تسعين بالمئة من مشروعات الدولة، والأموال تنزح بمئات المليارات إلى الحسابات الخاصة فى الخارج، دوائر اقتصادية مستقلة ترتفع بالرقم النازح إلى ٢٠٠ مليار دولار، وفى (الكتاب الأكثر سوادا) الذى أعدته حركة كفاية، بلغت قيمة الأموال المنهوبة فى صفقات بيع الأراضى والمنشآت إلى ثلاثة تريليونات جنيه مصرى، وفى الدائرة الضيقة من حول بيت الرئيس تبدو المأساة أفدح، فقد أوكلت للملياردير حسين سالم - ضابط المخابرات السابق والمقرب من الرئيس - مهام التصرف الأولى فى موجودات شرم الشيخ، والتى يقيم الرئيس فى قصورها أغلب الوقت، كما أوكلت لحسين سالم صفقة تصدير الغاز لإسرائيل، وبأسعار مجانية تقريبا، وجرى تحصين الصفقة من مجرد النقاش - دعك من الرقابة - فى مجلس الشعب، وإلى حد أن الوزير مفيد شهاب رد على نواب المعارضة والإخوان - أخيرا - بأن بيانات الصفقة سرية، ولا يصح

الكلام فيها لأنها مرتبطة بمذكرة تفاهم سرى، وليس باتفاقية دولية يجوز إعلانها ومراقبتها، وهو ما دفع نائبا معارضا لوصف كلام شهاب بأنه قد يصح فى "قهوة بلدى" لا فى برلمان، وعقب فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصرى على النائب بعتاب، وحذف كلامه من المضبطة، ونصح النائب أن يستخدم كلمة "غرزة" بدلا من كلمة "القهوة البلدى"، و"الغرزة" ـ فى مصر ـ مكان سرى منعزل لتعاطى المخدرات وتدبير الجرائم، والكلام مفهوم بإيحاءات القصة كلها، فليس من حق أحد أن يتحدث عن الرئيس ولا عن أصدقائه، ولا من حق أحد أن يتحدث عن الصفقات لإسرائيل، فلها نفس المزايا السيادية المتاحة للرئيس فى مصر، فشبكة الفساد موصولة بخيوطها إلى شبكة الخيانة بالغاز وبغيره، إنها علامات الساعة التى تبدو فى البرلمان خالى المقاعد أغلب الوقت، وإلى حد أن هدد فتحى سرور بإغلاقه ربما لفتح "غرزة" بحد وصفه البليغ(!)؛ فلم يعد النظام ـ على ما يبدو ـ فى احتياج إلى شكليات برلمانية انتهت بالعوار المفضوح، ويفضل اللجوء المباشر إلى قوة الأمن العارى من ادعاءات السياسة، وهو ما تبدى ظاهرا حتى فى انتخابات المحليات المقررة فى ٨ إبريل، فقد أعدت القوائم ـ ٥٢ ألف شخص ـ فى بيت الرئاسة، وجرى تكليف أحمد عز ـ ملياردير الأونكل ـ بالإشراف على الصفقة وإتاواتها، وجرى تكليف جهاز مباحث أمن الدولة برعاية التفاصيل، وجرى منع ترشح الإخوان بالجملة، بل وجرى منع أعضاء الحزب الوطنى الآخرين من الترشح، وخيفة أن يكونوا إخوانا (!)، وهو ما يعنى أن الرئيس فقد الثقة حتى فى إدارة حزبه، وانتهى إلى حكم منزوع السياسة، والتجأ إلى تكليف جهاز الأمن الداخلى بمعارضة المعارضة والإخوان، تماما كما لجا إلى الجيش ـ لا القضاء الطبيعى ـ فى المحاكمات العسكرية المتصلة للإخوان.

والانكشاف الاقتصادى والسياسى لحكم مبارك، ولجوئه المطرد إلى قوة الأمن وقوة السلاح، ودون غطاء من سياسة، ولا مقدرة على تجديد الرضا الاجتماعى، كلها من عوارض الأيام الأخيرة، بمعنى أننا بصدد ألعاب أخيرة لنظام ذاهب، أما ما يجرى فى الشارع فتلك قصة أخرى، فثمة نظام يتراجع إلى خط الكفاف الأمنى، وثمة شعب يصحو من غيبوبة، ويتقدم ـ فى اطراد ـ إلى عصيان ومقاومة مدنية سلمية، وإلى انتفاضة تستعجل الساعة.

غضب مصر الثالث

بينما يبدو النظام المصرى مرتبكا، تبدو قوى التغيير على حالة من الارتباك أيضا، وتبدو على حال من الإعاقة الظاهرة، بعض الإعاقات ينتسب لبيئة السياسة العامة، وبعضها ينتسب لمخاوف من انزلاق إلى المجهول، وأكثرها يتعلق بمصاعب سياسة فى تنظيم غضب اجتماعى غير مسبوق فى الثلاثين سنة الأخيرة، وبعض مشاهده غير مسبوقة فى التاريخ المصرى الحديث بإطلاق مراحله.

فى البدء، كان غضب السياسة فى "كفاية" وأخواتها، كان غزو العراق ـ للمفارقة ـ حدثا مفصليا فى مصر، كانت مشاهد تدفق الناس إلى ميدان التحرير ـ فى قلب القاهرة ـ موحية، عشرات الآلاف من الناس الساخطين فى الشوارع لأول مرة منذ انتفاضة يناير ١٩٧٧، كانت الهتافات مزيجا من النقمة ضد بوش وضد مبارك وعائلته فى الوقت نفسه، كان التدفق تلقائيا بغير تنظيم ولا توقع مسبق، وضد رغبة النظام الذى تورط بالكامل فى دعم المجهود الحربى الأمريكى لغزو بغداد، وبالعكس من التسامح النسبى الذى أبداه النظام فى مشاهد التفاعل المصرى مع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، وإلى حد مشاركة الحزب الحاكم ـ مع الإخوان ـ فى تجمع بمئات الآلاف باستاد القاهرة الرسمى، كان واضحا أن القصة مختلفة فى حوادث ٢٠ و ٢١ مارس ٢٠٠٣، وفيها معنى تحدى النظام الذى ضبط بالجرم المشهود، كان واضحا أن القصة أكبر من حساسية المصريين الفائقة لما يجرى بامتداد وطنهم العربى الواسع، كان واضحا أن ثمة انشقاقا فى الشعور العام، وأن رفض غزو العراق ينطوى على سبب اجتماعى مصرى خالص، فقد كان العراق ـ قبل الحصار فالغزو ـ ملجأ لثمانية ملايين مصرى عملوا هناك

بشرف وكرامة، كان واضحا أن قصف العراق هو قصف لأرزاق وحياة وذكريات ملايين المصريين فى نفس الوقت، وكانت شراسة النظام ظاهرة بالمقابل، مبارك يؤنب وزير داخليته الجنرال حبيب العادلى بشتائم لا يصح نشرها، والسبب : أن المتظاهرين التلقائيين "احتلوا منه ميدان التحرير" ـ بتعبير مبارك ـ على مدى يومين، وتدفقت قوات الأمن المركزى بالأردية السود إلى ميدان التحرير، وفى مسرح مواجهة ممتد بالشرايين المتفرعة من ميدان التحرير إلى نقابتى الصحفيين والمحامين على حافة شارع رمسيس، وجرى السحل على الأسفلت لنائبين من التيار الناصرى، كانت الوقائع الدامية سببا مباشرا فى ظهور جماعات تمرد سياسى كجماعة ٢٠ مارس وجماعة الجبهة الوطنية، بدا التطور الملفت كانشقاق سياسى على المعارضة الراكدة المتكيفة مع إملاءات النظام الأمنى، وظهرت "جماعة ٩ مارس" لأساتذة الجامعات بنهاية عام الغزو، ثم قفزت ظاهرة الانشقاق إلى الذروة بولادة "كفاية" فى نهايات أغسطس ٢٠٠٤، ثم مؤتمرها العلنى الأول فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤، ثم مظاهرتها الأولى فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤، والتى كانت فاتحة لغضب سياسى ظاهر غير مسبوق فى مدى صوته، وفى مدى تحديه لبقاء نظام مبارك تمديدا وتوريثا، فلم يكن سبق إلى الصرخة ذاتها سوى أصوات تمرد صحفى ظهرت تباعا مع مطالع القرن الجارى، وكان عام ٢٠٠٥ بطوله وحيوية مشاهده مسرحا لغضب كفاية، ووصلت أعداد المتظاهرين الكفائيين إلى عشرة آلاف فى أعقاب اغتصاب مبارك الخامس للرئاسة فى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، ثم بدت على الظاهرة عوارض يأس وتراجع فى الزخم بعد انتفاضة دعم القضاة المحالين لتأديب انتقامى فى مايو ٢٠٠٦، ومضت الشهور إلى ما قبل نهاية العام هادئة نسبيا، وإن لم تخل من تنظيم احتجاجات دؤوبة مفرقة فى الجغرافيا وفى مواضع الاهتمام.

كانت صرخة كفاية تبدو متعبة منهكة عند السطح فى أواخر ٢٠٠٦، بينما كانت سيرة الغضب الثانى تفتتح فصولها بدءا بإضراب عمال المحلة الأول فى ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، لم تكن "كفاية" هى التى دفعت العمال للإضراب، بل كانت صرخة كفاية هى التى انتقلت بجسارة الفعل وعدوى الإعلام إلى قواعد اجتماعية واسعة، وانتصرت لدين الغضب المحتجز بدواعى الخوف، ولم تكن بداية الغضب الثانى فى المحلة من فراغ، فشركة غزل المحلة هى أكبر تجمع عمالى فى مصر، وهى الشركة الصناعية الكبرى التى نجت من محرقة الخصخصة وتجريف القواعد الإنتاجية، كان التجريف بالخصخصة قد انتهى إلى تحطيم وإنهاك قلاع صناعية كبرى فى الإسكندرية وحلوان وشبرا الخيمة وكفر الدوار، وما تبقى قائما كان قد ضعف فى حجمه وفى تأثيره بعد إحالة مئات الآلاف للمعاش المبكر، أضف : أن المناطق الصناعية الجديدة بدت فى أغلبها خالية من نشاط نقابى جرى حظره، ثم أنها تجمعات مقصورة على مئات العمال غالبا، وكانت صناعات كبرى كالحديد والصلب والسيارات قد جرى تحطيم عناصر بقائها، كما جرت خصخصة صناعة الأسمنت وبيعها بالكامل للأجانب، وفى سياق غلبت عليه دواعى تجريف الركائز الإنتاجية، بدت شركة غزل المحلة - بقوامها الأكبر - هى مركز الفعالية الكامنة بالثقل وبالتاريخ والمدى المتسع لأصداء الصوت، وهكذا جرى ما بدا تجاوبا متسعا مع أصداء إضراب المحلة الأول، إضرابات فى مصانع نسيج بكفر الدوار والمنصورة، ثم إضرابات فى قطاعات المطاحن والأسمنت والنقل العام، وتوالت الإضرابات العمالية زاحفة إلى صدارة المشهد باتصال شهور ٢٠٠٧، وإلى الآن، رغم أن الإضراب والتظاهر والإعتصام السلمى محظور أمنيا فى مصر، بدت الإضرابات العمالية كأنها حالة تمرد تسحب الاعتراف بالتنظيم العمالى الرسمى،

وتوالت معها تمردات وظواهر قلق سكانى باتساع الجغرافيا، من سيناء فى الشرق إلى كفر الشيخ على حواف الدلتا، ومن الإسكندرية إلى "جزيرة القرصاية" فى قلب نيل القاهرة، ومن "الخلواتى" فى البساتين إلى "كفر العلو" فى حلوان، ومن ضحايا "عبارة الموت" فى محكمة جنح الغردقة إلى ضحايا النصب العام فى طوخ ومدينة نصر، بدا كأن مصر - بقواعدها الإجتماعية الواسعة - تصحو من الغيبوبة، وتغادر عهودا من تبلد الشعور، ومن العمال إلى الموظفين وهم قوة العمل الكبرى فى مصر، بدت الظاهرة ذاتها مطردة، كان إضراب موظفى الضرائب العقارية حدثا باهرا، وامتد بالعدوى إلى قطاعات أخرى من الموظفين فى وزارة التضامن الاجتماعى، ثم كان المهنيون - بمزيج من الحس الاجتماعى والسياسى - فى قلب الظاهرة، احتجاجات غير مسبوقة للصيادلة والأطباء، وتصاعد نشاط واحتجاجات جماعة " مهندسون ضد الحراسة "، وبدت المحلة كأنها المحل المختار لتفجير وتطوير " كفاية اجتماعية "، فقد عادت للإضراب فى أواخر سبتمبر ٢٠٠٧، بل وطورت أساليبها للتظاهر داخل وخارج أسوار المصنع، وفى قضايا وطنية عامة امتدت لأفق قومى عربى كمناصرة كفاح غزة قبل شهور، قبلها كانت مطالب قادة إضراب عمال المحلة - وفيهم مزيج من الأفكار الناصرية واليسارية - تشهد تطورا بدا ملفتا، فقد طوروا مطالبهم الاقتصادية المحدودة إلى مطلب اجتماعى عام، وطالبوا بحد أدنى للأجور للكادحين فى مصر كلها، طالبوا بأن يكون الحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه فى الشهر، أى أن يكون الحد الأدنى للأجور عند خط الفقر الدولى المقدر بدولارين فى اليوم، وهو ما يعنى رفع إجمالى الأجور فى مصر إلى ما يزيد على أربعة أضعافها، وهو مطلب مستحيل التحقق مع بقاء النظام، وهكذا بدا مطلب الأجر العادل مطلبا سياسيا فى جوهره، فلا فرصة لوصول إلى أجر عادل دون

توافر الحكم العادل، أى أنه لا فرصة لكسب حق الحياة إلا أن ينتهى حكم مبارك وعائلته، وهو ما يعنى درجة محسوسة من تسييس الغضب الإجتماعى الذى تتدفق مشاهده يوميا، وبمعدل قد يصل - فى المتوسط - إلى إضرابين أو إعتصامين أو احتجاجين فى اليوم الواحد.

فى الغضب الأول، بدا تمرد القضاة، والتمرد النسبى لقطاع من أساتذة الجامعات، بدا تمرد قطاعات من النخبة كثمرة مباشرة لاختراقات كفاية، و فى الغضب الثانى بدت مصر كبلد عائم فوق آبار سخط مخزون، وإن بدا تائها ومفرقا، بدا كأننا فى وضع ثورى بدون قوة ثورية كافية، بدا كأننا نقترب من خط نهاية نظام يمضى أيامه الأخيرة فى ارتباك ظاهر، لكن لسنا - بالضرورة - عند خط إعلان الثورة، فالنظام فى مأزق اقتصاد لافكاك منه، وأزمة الخبز تبدو بلا حل أكيد حتى مع استدعاء الجيش، والزيادة الفلكية المتصلة فى معدلات الغلاء والتضخم مع تدنى الأجور وتبخر قيمتها الشرائية، وتوحش الفقر والبطالة والعنوسة والبؤس والكبت العام، كلها عناصر بيئة توتر يسمح بتوقع موجة غضب ثالث، غضب يمزج السياسى بالاجتماعى، وإن كانت الإعاقات ظاهرة، فأحزاب المعارضة المرخص بها رسميا لا تبدو مستعدة للمشاركة فى تمرد سياسى، فهى فى حالة من الضعف المزرى، والاختراقات الأمنية واصلة إلى القمة فى الكثير منها، ثم أن الإخوان - وهم أكبر جماعة مدنية خارج الحكم - فى حالة تردد مزمن، بعض التردد يمكن فهمه بدواعى اختيارهم الاقتصادى الاجتماعى المقارب لاختيار الحكم، وأغلب التردد عائد إلى تفكير القيادة - فى مكتب الإرشاد - على نحو قبلى بحت، فقد بدا الإخوان رغم استفحال ظاهرة اضطهادهم من قبل الحكم، بدا الإخوان - على كثرتهم العددية - فى حالة غياب كامل عن مشهد الغضب الاجتماعى، بل انزلقوا إلى دور "موانع الصواعق"

أحيانا فى جولات غضب الأوساط المهنية بالذات، تحالفوا مع النقيب الحكومى لتعليق إضراب كان مقررا لنقابة الأطباء، وبدا التردد الرسمى ظاهرا فى موقف غالب أساتذة الإخوان - فى قيادة نوادى هيئات التدريس - ضد إضراب أساتذة الجامعات، وقد نجح الإضراب بأكثر مما كان متوقعا، رغم انه غير مسبوق فى التاريخ المصرى، وشارك فيه نحو ستة آلاف أستاذ جامعى، وانضمت إليه قطاعات من أساتذة الإخوان الأكثر راديكالية فى جامعتى الإسكندرية والمنصورة بالذات، وبدت الغلبة للروح الراديكالية الساكنة فى جماعة ٩ مارس، وبدا نجاح إضراب أساتذة الجامعات، ودعوة عمال المحلة إلى دعم وطنى لإضراب ٦ إبريل حتى لو تأخرت مواعيده ووعوده، بدا الإضرابات كلحن افتتاحى لغضب من نوع مختلف، وبدا ربيع ٢٠٠٨ كامتحان لمصائر الغضب المصرى، فقد تداعت كفاية وقوى ناصرية وإسلامية ويسارية - كلها محظورة التنظيم - إلى يوم غضب جامع، وبدا موقف جماعة ٩ مارس قريب الصلة، إذ أن عددا مؤثرا من قادتها هم قادة بكفاية فى ذات الوقت، وجرى تطور لافت فى موقف الإخوان ببيان يؤيد الإضرابات صدر عن المرشد العام مؤخرا، أى أننا بصدد نواة قابلة للتشكل، وتبدو اكثر صلابة، ومرشحة لاتساع وارد ممتد إلى قادة الغضب الاجتماعى والشخصيات الوطنية العامة، وتبدو مستعدة لمزج الغضب السياسى بالغضب الاجتماعى، وتشكيل إئتلاف جامع للتغيير، وهى الدعوة التى بادرت إليها كفاية، وصاغت برنامجها السياسى والتنظيمى، وأصدرت " نداء للمصريين " ختمته بالنص على " دعوة الشخصيات العامة والقوى والأحزاب والجماعات الحية وقيادات الغضب الاجتماعى إلى تكوين ائتلاف المصريين من أجل التغيير، ائتلاف وطنى جامع لأحزان وأشواق المصريين، يعتصم بحبل المقاطعة لحكم الفساد والاستبداد، ويعتمد أساليب العصيان والمقاومة

المدنية السلمية لكسب الحرية، ويستدعى ضمائر العالم لنصرة قضية الشعب المقهور ".

فهل تنجح دعوة ائتلاف التغيير؟، وهل يكون غضب مصر الثالث خاتمة مطاف مصر المرهق، أم أنها قد تنزلق إلى نهايات مفزعة، أو إلى انفجار تلقائى بتكلفة دم ودمار لا يريدها أحد، كلها أسئلة برسم مصائر بلد عظيم منكوب.. وغاضب.

مصر الجديدة بعد ٦ إبريل

لا نقصد ـ بمصر الجديدة ـ ذلك الحى الساكن بالجغرافيا فى شرق القاهرة، بل نقصد مصر كلها التى تتغير الآن، وبكثافة واطراد هائل، وكما لم يحدث من قبل، وتخلع جلدها القديم البالى، وتغادر سكينتها المستديمة، وتبدو عفية قادرة على العصيان.

وقد كنا نقيس دائما حوادث الغضب المصرى فى الثلاثين سنة الأخيرة إلى انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وهو مالم يعد سائغا بعد انتفاضة ٦ إبريل ٢٠٠٨، فالأخيرة هى الحدث الفاصل حقا فى حركة الشعب المصرى، فقد بدت انتفاضة يناير ١٩٧٧ كأنها ختام مرحلة من الحيوية والتوهج، وانتهت الحالة المصرية بعدها إلى غيبوبة ثقيلة، بينما تبدو انتفاضة ٦ إبريل بمغزاها عند الإيحاء العكسى تماما، فهى أقرب إلى بداية مرحلة وليست مسك الختام على طريقة انتفاضة ١٩٧٧، بدت انتفاضة ٦ إبريل موصولة بغضب مصر المتزايد فى الثلاث سنوات الأخيرة، بدت موصولة بغضب مصر الأول فى صرخة "كفاية" بمظاهرتها الأولى فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤، وبدت موصولة بغضب مصر الثانى الذى بدأ بإضراب عمال المحلة الأول فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦، بدا التراكم مرئيا، فقد بدت كفاية فى قلب الصورة، وبدت المحلة فى مركز الحوادث الناطقة بالدم فى يوم الغضب الثالث، غير أن يوم ٦ إبريل لم يكن مجرد حاصل جمع ولا حاصل ضرب، بل كان انتقالا نوعيا إلى الغضب الجامع حقا، بدا الغضب ذاهبا إلى أبعد، وملتمسا لطريقه بأكثر من لفظ زفرات الروح المتعبة، بدا الغضب صاعدا إلى درجة العصيان والمقاومة المدنية السلمية، وبدا على درجة من النضج والاتساع غير مسبوق فى التاريخ المصرى بإطلاق مراحله.

وقبل أسابيع طويلة من ٦ إبريل، كتبت مقالا فى جريدة "الدستور" المصرية بعنوان "موعدنا ٦ إبريل"؛ لكنى لم أكن أتوقع، ولاتوقع غيرى من أشد المتفائلين الداعين ليوم غضب جامع بالإضراب والتظاهر، لم يتوقع أحد أن تنجح الدعوة بهذه الصورة المذهلة، وأن تبدو شوارع القاهرة ـ صباح ٦ إبريل ـ شبه خالية كأننا فى الربع الخالى، أن تبدو القاهرة ذات العشرين مليونا كأنها قاهرة المليون الواحد، أن تبدو القاهرة المزدحمة المختنقة بالناس كأنها عادت إلى قاهرة الثلاثينيات، وحيث كانت تغنى ليلى مراد فى أفلامها بسيارة من موديل قديم، ولا أحد فى الشارع الممتد باتساع عين الكاميرا، وكأن شرطة المرور أخلته لها من الناس، بينما ليلى ـ بصوتها المبهج متسارع الإيقاع ـ تغنى "سوق على مهلك سوق/ بكره الدنيا تروق"، كان مزاج مصر رائقا فعلا فى يوم الغضب، كانت غاضبة بمزاج، غضب صامت طافح وراء الجدران، وغضب ناطق بطلائع المتظاهرين الذين دخلوا فى حرب كر وفر مع مئات الآلاف من جنود الأردية السود فى كافة شوارع مصر وميادينها الكبرى والصغرى، كانت حرب قوات الأمن تتوالى بفصولها اللاهثة ضد طلائع المتظاهرين من كفاية والقوى الوطنية وشباب الفيس بوك، حرب من ميدان إلى ميدان، واعتقالات بالمئات تتوالى بأخبارها، وكنا نتلقى أخبار الاعتقالات بفرح على غير العادة، ربما لأننا نرى مصر ـ لأفضل مرة ـ وهى تستفيق لدعوة اليقظة، وتصلى صلاة الغضب، فقد كان إضراب الناس عن الذهاب لأماكن العمل والدراسة ظاهرا بصورة مذهلة حقا، فرغم عدم توافر جهاز تنظيمى قادر وممتد للداعين إلى يوم الغضب، فقد كانت الاستجابة لدعوة الإضراب مثيرة وتخلع القلب، بدت دعوة ٦ إبريل موضوعا مفضلا لمناقشات الملايين فى العمل والأسواق وعلى المقاهى وفى الجامعات، وإلى حد بدا معه للناس أن ٦ إبريل كما لو كان يوم القيامة، وزادت غباوة النظام الأمنى من إصرار الناس على الإضراب، فقد سابت مفاصل النظام من الفزع، وأعلنها حربا شرسة

قبل يومين من اليوم الموعود، وتوالت إنذارات الداخلية وتحذيراتها تذاع كمارشات عسكرية فى الصحف وقنوات التليفزيون العشرين، كانت الأوامر صارمة والعقاب مشهرا ينذر كل من يفكر فى إضراب أو فى تظاهر، لكن مصر تمردت بروحها على ما يبدو، وقررت طلاقا بائنا - صامتا - مع النظام الذاهب، وأضرب ثمانون بالمئة من طلاب الجامعات عن الذهاب إليها، وبدت النسبة مقاربة فى المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية، بدت أغلب المدارس مغلقة تماما، وبدت المصالح والدواوين والهيئات والبنوك شبه خالية إلا من جولات مسئولين مأمورين أمنيا، إعتصم الناس ببيوتهم وشاراتهم السوداء، وبدا حلم الإضراب العام كأنه يتحقق فى غمضة عين، ثم توالت الدراما بفصولها إلى حيث تجمعات المتظاهرين المطاردين، ثم إلى مركز الحوادث فى المحلة الكبرى التى حولها النظام إلى ثكنة عسكرية بالمعنى الحرفى للكلمة، كان عدد قوات الأمن يكاد يناهز عدد سكان المحلة، كانت القوات تحتل مداخل المدينة ومخارجها، وكانت تحتل مصنع غزل المحلة أكبر تجمع عمالى تبقى فى مصر المنهوبة، وكان القناصة فوق سطوح مبانى عالية محيطة بميدان الشون فى مركز المدينة الغاضب، وفى الساعة الثالثة عصرا تفجرت المواجهة، خرج عمال الوردية الأولى من المصنع، وتقدم آلاف العمال الذين اخترقوا الحصار إلى ميدان الشون، والتحموا بطلائع المتظاهرين، بدت المحلة عند وعدها لمصر فى يوم الغضب، وكان النظام عند غباوته وصبره النافد، أراد ان ينتقم من مصر التى أشهرت عصيانها، وجرى تنفيذ الأوامر بالضرب فى المليان، قنابل مسيلة للدموع، ثم قذائف رصاص مطاطى، ثم كان الرصاص الحى الذى قتل وأصاب المئات، ودارت معارك الأهالى بالحجارة ضد قوات العصف بالرصاص، وبدا النظام الأمنى مصمما على حرق المدينة بأهلها، كان الدم يسيل فى الطرقات، والاعتقالات بالمئات تجرى فى صورة همجية، وعناصر البلطجة التى تستدعى أمنيا لتفريق المظاهرات وسحل المتظاهرين،

عناصر البلطجة تتحرك لتدمر وتنهب، وتحرق السيارات والمحلات والقطارات، أرادوا إثارة غبار الفوضى للتغطية على المجزرة، ولم تهدأ المدينه الباسلة التى عاودت الغضب فى اليوم التالى، وتقدمت عشرات الألوف إلى مراكز الشرطة لإطلاق سراح الأبناء والبنات، ولا تزال الحوادث هناك هائجة مائجة لم تستقر بعد على مشهد ختام، حتى وإن بدا الهدوء ظاهرا على السطح، فالشرر يتطاير من خلل الرماد.

وقد لا تصح نسبة انتفاضة ٦ إبريل إلى دائرة غضب بذاتها، فقد بدت مصر بغالب ملايينها الثمانين على خط النار، بدت مصر بسطح شعورها الساخن يقظة متأهبة هذه المرة، إلتهب الشعور بحرائق أزمة اقتصادية اجتماعية إمتدت بالغلاء إلى كل بيت، إلتهب الشعور بانكشاف حقيقة النظام كعصابة سرقة بالإكراه، غير أن أدوارا مميزة فى الطريق إلى ٦ إبريل لا يصح إهمالها، فقد تكونت دائرة دعوة ليوم الغضب قبلها بثلاثة أسابيع، كانت كفاية قد دعت إلى ٦ إبريل فى أوائل مارس، وكانت الفكرة تنظيم يوم احتجاجى بالتزامن مع إضراب كان مقررا لعمال المحلة، وفى اواسط مارس، كانت دائرة كفاية تتداخل مع دوائر جماعات ناصرية ويسارية وإسلامية من خارج الإخوان، وكانت دعوة ٦ إبريل تضيف أبعادا جديدة بنداءات لإضراب عام، وبدا الكل متفقا بالتداعى التلقائى على تنظيم يوم غضب يمتزج فيه التظاهر بالإضراب، ثم أضيف نشاط باهر حقا لشباب الفيس بوك، والذين أضافوا للدعوة حيوية طاغية متدفقة، بدت دوائر الغضب متداخلة، وتكتسب زخم شباب بعشرات الألوف، وتداعت إليها أدوار لقيادات فعل اجتماعى فى أوساط الموظفين والعمال، بدت الدعوة ـ رغم الزخم المضاف ـ ذاهبة إلى فعل يبدو أكبر من قواتها التنظيمية، وبدا ٦ إبريل ـ فى مناقشات ساخنة سبقته ـ كأنه الفعل المؤسس لبناء "إئتلاف المصريين من أجل

التغيير" الذى دعت إليه كفاية، وصاغت برنامجه، وتصورته إطارا يتسع لدائرة غضب كفاية وأخواتها مع الشخصيات العامة وقادة التحركات الإجتماعية، فيما بدت جماعة الإخوان غائبة تماما عن المشهد، بدت قيادة الإخوان على قدر هائل من الإرتباك فى الأيام الأخيرة قبل الانتفاضة، صدر بيان عن مرشد الإخوان يوحى بتأييد الإضراب، ثم توالت تصريحات متلعثمة لقادة الإخوان، وأعقبتها تصريحات صريحة وأوامر بعدم مشاركة الإخوان، بدا الإخوان كأنهم يداهنون نظاما يدهسهم بالجزمة العسكرية الثقيلة، عزل الإخوان أنفسهم دون أن يرغب أحد بعزلهم، وقع الإخوان ضحية لسوء التقدير وتواضع البصيرة، وقع الإخوان ضحية الغرور بكثرتهم العددية، تماما كما وقع النظام ضحية الغرور بكثرته الأمنية، وبدت سياسة الإخوان قبلية تماما، وتكاد تستغنى بقوات الجماعة وأموالها ومصالحها الذاتية عن الشعب الأبقى، بدا الإخوان ضائعون فى البرزخ بين مصر القديمة ومصر الجديدة التى تنهض الآن، فيما بدت الأحزاب المرخص بها رسميا فى مكانها بالضبط، فهى ذاهبة إلى ذات الداهية التى ينتهى إليها النظام الذاهب، وهى من جلد مصر القديم الذى تخلعه البلد الآن.

بدت وقائع ٦ إبريل كأقوى بروفة - إلى الآن - لسيناريو العصيان المدنى السلمى، وبدت مصر - معها - عند خط نهاية نظام، لكنها ليست بالضرورة عند خط إعلان الثورة، فالسباق متصل بين مساعى قيادة الغضب المستجدة ودواعى الانزلاق لحريق بتكلفة دم لا يريدها أحد، ولا يبدو النظام قادرا على استعادة رشد غاب عنه بطبائع التحول الأمنى العارى، بينما تبدو قيادة الغضب الجديدة فى احتياج إلى شبكة تنظيم قد لا يتسع لها الوقت الآخذ فى النفاد، لكن مصر بعد ٦ إبريل - أيا ما كانت التداعيات - لن تعود أبدا كما كانت.

كارت أحمر للرئيس

مختارات من أعمدة يومية للمؤلف نشرت بجريدة الدستور وقت إعداد هذا الكتاب من أوائل ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أواسط مارس ٢٠٠٨.

فى صحتك يا مبارك!

انـه أمـر اعتقـال ، ولـيس حكمـا قضـائيا لا فـى المبنـى ولا فـى المعنى.

بدا القاضـى – أغلب الوقت – مغمض العينين ، وكأنـه يقرأ وحيا يتلى ، ويتحدث عن الحزب الوطنى كأنـه صنم يعبد ، وعن الرئيس مبارك كأنـه إلـه او نصـف إلـه ، أو كأنـه النبـى العدنان ، أو سيدنا الحسين أو السيدة زينب أو السيد البدوى (!) .

بدا القاضـى – المحايد جدا – كأنه عضو متحمس فى الحزب الوطنى ، فقد انتهى فى حيثياته الى أن عبارات الزملاء عادل حمودة وإبراهيم عيسى ووائل الأبراشـى وكاتب السطور " تجهض الروح الوطنيه للمدعين بالحق المدنى ، وباقى أعضاء الحزب الوطنى ، وتفقدهم الثقة فى القيادة الحزبية المتمثلة فى رموز الحزب الوطنى الحاكم، وهو أمر يترتب عليه كثير من الأضرار فى خفض الحماس العام والدافع الوطنى والانتماء للحزب الوطنى الذى يرأسه رئيس الدولة بما يستتبع بالضرورة فقد الانتماء للدولة والدفاع عن كيانها فى جميع المجالات" ، ... يالله ، الى هذا الحد كان القاضى حريصا على استيفاء شروط العضويه بالحزب الوطنى، الى هذا الحد بدا القاضـى كأنـه لا يسمع ولا يرى، وكأنـه لم يقرأ حرفا من إدانات القضاء – الذى يستحق الصفة – لحزب السرقات العامة والعبارات الغارقة والقطارات المحترقة وأكياس الدم الفاسدة ، وبدا مشغولا – فقط – بكتابة موضوع انشاء مدرسى ساذج فى مديح الباب العالى وحزب أغوات السلطان الذى هو حزب التزوير بالجملة ، والدفاع عن كيانـه الذى هو – هكذا (!) – كيان الدولة (!) ، والتطوع الى النطق باسمه، وباسم رموزه الذين هم عناوين ساطعة للروح

الوطنيـة(!) ، وايقـاع العقـاب البـاطش بأعـداء مصـر التـى بناهـا فـى الاصل عضو بالحزب الوطنى (!) .

خلـط القاضـى – الجليـل طبعـا (!) – بـين القـانون وعصـا عسكرى الأمن المركزى ، وجعل القصـة كلها عسرا لا يسر فيه ، وجمـع العقوبـات كلهـا فـى حـدودها القصـوى ، وقـذفها فـى وجـوه المتهمين الأربعة الذين هم – وياللعـار(!) – ليسـوا أعضـاء بـالحزب الوطنى،ولا يقدسون رموزه ، ولا يتدافعون الى بيت الطاعـة ، ولا يسارعون الى الفرائض ، ولايؤدون النوافل وصـلاة التراويح ، ولا يقـرأون الأوراد فـى حضـرة القطـب الصـوفى الأعظـم حسـنى مبارك(!)، فلابد أن هؤلاء استحقوا – فى ضمير السيد القاضـى – أن يحرقوا فى النار ، لكنه تحير إذ لم يجد نصـا فى قـانون العقوبـات عن طرق الذهاب الـى نـار جهنم ، فهذه أسـرار مقدسة يحتفظ بهـا الرئيس مبارك بنفسـه ولنفسـه ، ولايسـر بهـا لأحد من قضـاته ، ولم يجد القاضى المعذور من حل سوى الأخذ بما اتصل به علمه ، وقرر لنا الحبس سنة والغرامة ثلاثـا ، مرة بالغرامة ومرة بالكفالـة وثالثـة بالغرامة على سبيل التعويض الموقوت ، ولا خيرة لنـا فيمـا اختـار ، والحمد لله – على كل حال – أنه لم يضف إلى حسابنا حساب سيادته عند البقال ، ولا أحال أوراقنا الى فضـيله المفتـى ، وإلا كـان فضـيله المفتـى – المعين من جلالـة الرئيس – قد أوقـع علينـا حـد الحرابـة وقطع أيدينا وأرجلنا من خلاف (!).

على أن القاضى – الجليل طبعا – كان اشتراكيا على ما يبدو فى عقابه الباطش ، واتبع مبدأ العقوبة الموحدة علـى طريقـة الأجـرة الموحدة فى أوتوبيسات النقل العام ، فقد جرى اتهامى فـى الـدعوى العبثيـة بالاسـاءة للـرئيس مبـارك ، واتهـام الزميـل إبـراهيم عيسـى بالاساءة للنجل جمال مبارك ، واتهام الزميل عـادل حمـودة بالاسـاءة لرئيس الوزراء أحمد نظيـف ، واتهام الزميل وائل الأبراشـى بالإساءة

للواء حبيب العادلى وزير الداخلية ، وعوقبنا – بالتساوى – بالحبس سنة والغرامة ثلاثا ، وكأن رأس جلالة الرئيس تساوى رأس سيادة اللواء ، ورأس الوريث كرأس "نظيف " ، فقد ثبت – فى لحظة الجد – أن وجوه الحزب الوطنى تماما كمؤخراته ، وأن أصنام الحزب الوطنى "ساسها " كراسها ، وثبت - كما فى عقيدة الهندوس – أن الأبقار كلها مقدسة ، وأحسب أننى كنت الرابح فى القصة كلها ، فقد ارتكبت "الجريمة" الأكبر بالسعر الموحد نفسه ، انتقدت الرئيس مبارك بعنف فى مقالى المتهم بعنوان "اطردوا العائلة من قصر الرئاسة"، وكان نصيبى كما الآخرين – وبالتساوى – مجرد سنة ، وغرامة فادحة لن أدفعها لأننى لا أملكها (!).

أيها القاضى .. لا ألومك ، فلست أنت الذى عاقب بل سيادة الرئيس ، ولست أنت الذى أمر باعتقال بل سيادة اللواء ، لست صانعا للحوادث ، حتى وإن أصدرت الأحكام وحملت الأختام ، أنت مجرد شخص تواجد بصدفة الوظيفة على مسرح الحوادث ، أنت لم تقصد أن تنتقم منا ولا أن تشرب من دمنا ، فنحن لا نعرفك ، ولن نتذكرك ، أنت الشخص العابر فى الزمان العابر ، وأنت لم تقصد سوى أن تقدم نخبا للرئيس الذى تغضب زوجته كلما تحدث أحد عن مرضه ، أنت لم تقصد – بعقابنا – سوى أن تقول لجلالته "فى صحتك.. يامبارك" (!).

دولة الست

التنطع - فى الفقه الإسلامي - هو التشدد فى غير موضع ، ولانحب لأحد أن يتنطع فيقول أننا نقتحم الحياة الخاصة للسيدة سوزان مبارك ، فليس فى القانون "زينب" ، ولا فى ميثاق الشرف الصحفى ذكر لعائلة السيد مبارك .

وربما يكون العكس هو الصحيح بالضبط ، فالسيدة سوزان هى التى تقتحم علينا حياتنا العامة ، ولسنا نحن الذين نتحدث عن حياتها الخاصة ، فقد لايهمنا عمرها ، ولا أناقتها ، ولا حالتها الصحية ، ولا لكنتها الإنجليزية فى نطق اللغة العربيه ، كل ذلك خارج الموضوع ، أما الموضوع فهو ظل السيدة الرئاسى ، وربما لانكون فى حاجة لدليل غير قراءة الصحف ، ففى كل صحيفة حكومية صفحة ثابته أو شبه ثابته للسيدة الرئيسة ، وعناوين خطبها فى الصفحات الأولى تكاد تنافس خطب الرئيس مبارك نفسه ، وقد تمنيت مرة أن أرى "عجين الفلاحة" مكان صورة السيدة سوزان - الثابته كهرم خوفو - فى صفحتها الملاكى بجريدة الأهرام ، وقد جرى بالفعل تغير - ثورى (!) - كبير تصورته استجابة لرغبات العبد لله ، فقد أجرت رئاسة تحرير الأهرام حركة تنقلات واسعة للصفحات ، وفتحت الصفحه الخامسة عشرة من الأهرام ذات يوم فلم أجد صورة السيدة الأولى ، لكن أملى خاب فى أقل من نصف دقيقة ، فقد انتقلت صورة الست إلى الصفحة التاسعة ، وظلت صفحة الست مع الصفحة التى تقابلها مخصصه لأخبار الدولة ، الصفحة الثامنة مخصصه لأخبار دولة الرئيس مبارك ، والصفحة التاسعة مخصصه لأخبار دولة الست ومجالسها التى لا تحصى، ومن يومها

صارت عادتى أن أبدأ قراءة الأهرام ـ شبه الرسمية ـ بصفحة الست، خاصة بعد أن فقدت ثقتى فى باب "حظك اليوم" ، ويبتسم لى الحظ أحيانا ـ نادرة ـ فلا أرى صورة الست ، وهذا ما جرى لى مثلا صباح الأربعاء ٢٨-١١-٢٠٠٧ ، لكن خيبة الأمل ظلت فى انتظارى ، ولم أكن فى حاجة لركوب الجمل حتى الصفحة الثالثة والعشرين ، فقد انتقلت أخبار الست من التحرير إلى الإعلان هذه المرة ، ووجدت مانشيتا بالأحمر ـ أعلى الصفحة ـ عن معرض دولى للأثاث والديكور برعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك(!).

هل أكره السيدة سوزان إلى هذا الحد ؟، أعتذر عن الجواب ، فهذا نوع من التفتيش فى الضمائر ، وربك وحده هو علام الغيوب ومقلب القلوب ، كل ما هنالك أننى أكره أن تتحول الصحافة – حتى لو كانت حكومية ـ إلى ميراث عائلى ، وأن تتحول أخبار الدولة إلى أخبار عائلة ، وأتذكر أن الأهرام ـ نفسها ـ خرجت عقب نهاية مؤتمر الحزب الوطنى فى سبتمبر ٢٠٠٦ على النحو التالى ، على الصفحة الثالثة : الرئيس مبارك يتحدث أمام مؤتمر الحزب ، وعلى الصفحة الرابعة : جمال مبارك يتحدث أمام مؤتمر الحزب ، وعلى الصفحة الخامسة : سوزان مبارك تتحدث أمام مؤتمر الحزب (!) واللهم إجعله خيرا .

التوريث بالتوراة

الناس على دين ملوكهم ، والرؤساء العرب على دين التوراة .

وربما لم يعد من فرق جوهرى بين ملوكنا ورؤسائنا ، فالرؤساء - أيضا - يورثون ، ربما الفرق الباقى : أن الملوك يورثون الأخ أو الإبن الأكبر ، أما الرؤساء العرب فيرثهم الإبن الأصغر ، عدى صدام حسين كان يعد لوراثة أبيه بدلا من "قصى" الإبن الأكبر، وكان أن انتهى الكل إلى مصير الشهادة ، وحافظ الأسد ورث الرئاسة لابنه الأصغر "بشار" ، ويعد أن ذهب الأكبر "باسل" فى حادث سيارة ، وحسنى مبارك - على ما ترى - يعد لتوريث "جمال" ابنه الأصغر ، وبعد أن اكتفى الأكبر "علاء" من الغنيمة بالبيزنس ، وتكاد الظاهرة تصبح دستورا لتوريث الجمهوريات، وللقصة ما يشبهها فى التوراه ، وحيث كان أنبياء بنى إسرائيل يرثون البركة جيلا فجيل ، وكانت النبوة تنتقل - غالبا - بالنصب العائلى ، فإسحق - ابن سيدنا إبراهيم - سلب "إسماعيل" أخاه الأكبر حقه ، وصار رأس أنبياء اليهود ، ودار الزمان على إسحق ، داهمته الشيخوخة ، وابيضت عيناه من كدر الزمن ، ولانت عظامه فإذا هو اليوم قعيد ، فلم تكن وقتها من فرصة لإجراء جراحات متقدمة فى ألمانيا ولا فى غيرها ، ما علينا ، المهم أن يعقوب - ابنه الأصغر - ضحك عليه بالتواطؤ مع "رفقة" زوجة إسحق الجميلة ، كان الأب الضرير يحب الابن الأكبر "عيسو" ،وكانت الأم تحب يعقوب ، والحل : أن يوهم "يعقوب" أبيه إسحق بأنه "عيسو" شخصيا ، وهكذا كان ، ارتدى يعقوب ملابس أخيه "عيسو" وغطى يديه ورقبته بجلد جدى لكى يصطنع ملمس أخيه الذى يكسو الشعر جسده ، وباركه الأب إسحق على ظن أنه عيسو ، وفاز يعقوب ببركة النبوة

الموروثة وصـار ملكا لليهود ، فـى حين خرج "عيسو" من المولد النبوى بلا حمص(!) .

هل من تفسير خارج التوراه ؟ ، ربما هو دور الأم التى هـى - فى العادة - أصغر من الأب ، ويزيد دلالها على الأب كلما تقدمت به السن ، وتحب ابنها الأصغر - أكثر - لأنه يصغر بعمرها ولو قليلا ، ويوفر البديل - بالتعويض النفسى - لخصوبتها التـى ولت ، وهكذا تصبح هى الملكة فى البيت، وينتهى إليها الأمر والنهى ، فما بالك لو كانت هى الملكة فى بيت الرئاسة(!) .

إنهم - حقا - مساكين ..هؤلاء الرؤساء الذين تحكمهم امرأة .

النفاق الأخرس

د.مصطفى الفقى يكتب بلا صوت ، أعنى أن كتابته صامته ، وتشبه الماء ، فهى بلا لون ولا طعم ولا رائحة من أصله ، وهو يصف نفسه أحيانا بأنه كاتب "قومى" ، وإن كنت لا تعرف بالضبط من هم "قومه"!، فلا هو حكومى ولا معارض ولا محايد ، إنه فقط نقطة فى فراغ ، وليس نقشا على حجر ، ولا خطا على التراب ولا على الورق .

وعلى طريقة القاعدة التى يؤكدها الإستثناء ، يبدو الفقى - أحيانا - كانه يفصح ويفتى ، خذ عندك - مثلا - مقاله الأخير فى جريدة الأهرام ، وهو يكتب كل يوم ثلاثاء ، كتب هذه المرة عن "مستقبل مصر"، والقضية خطيرة كما ترى، وهو يصفها بأنها "شائكة" ، عظيم ، فما الذى قاله الفقى وهو يمشى على الشوك ؟، لاشئ تقريبا ، إنه - فقط - يريد إبلاغ رسالة مشفرة ، فهو يقول أن الناس - وليس هو - يتحدثون عن ثلاثة سيناريوهات لعصر ما بعد مبارك ، أولها : أن يكتسح الحزب الوطنى ويفوز مرشحه بانتخابات الرئاسة ، ثانيها : أن يحكم الجيش انتقاليا ، أوأن تمارس القوات المسلحة- بتعبيره الحذر - دورا مرحليا فى حماية الشرعية الدستورية وحماية نزاهة انتخابات تاليه ، والثالث: أن تشيع الفوضى ، "ويخرج سكان المدن والقرى تحت ضغط ظروف الحياة"، لاحظ أنه يتحدث عن سيناريوهات ينسبها "للناس" على طريقة المبنى للمجهول ، ولا ينسبها - لاسمح الله - لى ولا لغيرى من كتاب المعارضة ، ما علينا ، المهم ما رأيه "هو" بالضبط؟، هو يقول : أن المزاج المصرى أقرب إلى السيناريو الأول ، لاحظ أنه ينسب رأيه للمزاج المصرى ، أى أن مصر - فى رأى الفقى - تفضل مرشح الحزب الوطنى ، ثم أنها -

بإيحاءات الفقى - تفضل أن يكون اسم هذا المرشح "جمال مبارك"!، فالفقى يقول عن مواصفات الرئيس المطلوب بعد مبارك ما يلى بالنص ، يقول أن المصريين يتطلعون إلى "رئيس مدنى للبلاد يملك القدرة ويحوز الثقة ويتمتع بقدر من الشعبية"، ويضيف فى إشارة صامته "وليس المهم فى هذه الحالة من هو اسما. ولاكيف ينتمى عائليا"(!) .

وهكذا أخيرا ، عثرنا للفقى على رأى ، ولو أنه أبداه بقدر من الحذر يتيح التنصل منه عند اللزوم ، فهو لم ينطق الاسم ، وربما مراعاة لقلق يتخوف من عواقبه عند القمة ، خاصة وأنه كان لوقت طويل سكرتير الرئيس مبارك للمعلومات ، ثم تقرر خروجه فى لحظة التباس ، عينوه سفيرا فى النمسا، ثم أعادوه إلى القاهرة مندوبا فى الجامعة العربية ، وترقى لدرجة وكيل وزارة الخارجية ،وكاد يصل لحلمه فى أن يصبح وزيرا للخارجية ، لكن الأقدام المتصارعه بالقرب من بيت الرئاسة قذفته إلى سفح مجلس الشعب ، معينا بقرار، ثم منتخبا وكأنه المعين ، وإلى عضوية "البين بين" فى الحزب الوطنى ، وإلى كهف الكتابة الصامته، وتدبيج مقالات النفاق الأخرس بعد المعاش .

الخيانة الفصحى

انتظرت عشرة أيام إلى الآن ، ولم يحدث شئ ، فلا استقال وزير البترول ، ولاأحد طالب بمحاكمته ، بل تطوع برنامج تليفزيونى باستضافته وكأنه "منقذ الأمة" ، وقال عنه ملياردير عضو بمجلس الشورى "ربنا يخليك لمصر يا سيادة الوزير"!

إلى هذا الحد إنتهينا إلى غيبوبة عقلية، وأخذت الضمائر إجازة، وتحول البلد إلى خرابة ، وصار المفرطون من الأبطال ، الوزير البطل اعترف بلسانه فى لجنة الصناعة بمجلس الشورى ، وهو بالمناسبة - أيضا - عضو معين بالطريق الإنتخابى فى المجلس الموقر ، قال سامح فهمى - قبل عشرة أيام - "لولم نبع البترول والغاز فى ٤٠ سنة مضت لبعناه الآن بالأسعار المرتفعة"(!)، واعترف بحدوث خطأ قاتل فى عقود تصدير الغاز المصرى ، وهى عقود مذهلة مؤبدة لعشرات السنوات ، ويباع فيها متر الغاز الطبيعى بدولار واحد ،بينما السعر - الآن - ١٥ دولارا ،وقابل للزيادة إلى مالا نهاية ، وكان يمكن أن نغتفر للوزير الخطأ لو أنه اكتشف الحقيقه فجأة ، أوأنه لم يكن بالوسع تبين الخطأ من زمان ، فقد بحت أصوات الخبراء الوطنيين ، ونبهوا مرارا إلى فضائح ومخازى قطاع البترول ، وإلى حجز ثروة مصر من البترول والغاز لمصلحة الشركاء الأجانب ، وإلىالعقود الهزلية التى جرى توقيعها بالجهالة المجرمة ، وكان الوزير - إياه - يرد فى كل مرة على الخبراء وكأنهم من السفهاء ، ويدعى علما ليس له ، ونزاهة تبين أن الشكوك تحاصرها ، فالوزير المستهتر يقول بكل بساطة "اللى راح راح"(!)، والذى راح هو ثروة مصر ومواردها التى بيعت بالمجان تقريبا ، وجرى التصرف فيها وكأنها ملكية عائلية ، جرى إهدار حق

المصريين فى ثروة بلادهم ، وجرى إهدار الكرامة الوطنية إلى حد الخيانـة الفصـحى ، فمصـر تصـدر ١٤ مليـون برميل بترول سنويا لإسـرائيل ، ومصـر عقـدت اتفـاق تصـدير غـاز لإسـرائيل ، ولمـدة عشـرين سنه، وبسـعر الدولار الواحـد ، وكـأن ثـروة مصـر جرى حجزهـا لمصـلحة الحكومـة الإسـرائيلية ، وكـأن مصـر تحولت إلـى متعهد لتوريـد الطاقـة اللازمـة لدبابات إسرائيل وطائراتهـا ، تحولـت إلـى شـريك متـواطئ - بـالعلم النـافى للجهالـة - فـى القتـل اليـومى للفلسطينيين ، ولوثـت أيدينا بالـدم الفلسطينى ، وأخذتنـا - علـى كره منـا - إلى وضـع "كـوز المحبـة" المخـروم ، فقد جرت سرقة لثروة البلد ، وجرى انتهاك عرض أهلها بالجملـة ، انتهينـا إلـى المهانـة فـى الدنيا ، وإلى جهنم - والعياذ بالله - فى آخرتنا السوداء .

ورطة الرئيس

لا أستريح لحكاية أن الرئيس مبارك لن يرفع الدعم ، نعم قرأت - كغيرى - تصريحاته المنشورة على رأس صحف الحكومة ، وكلها على طريقة لامساس سيئة الصيت ، وهى مختلفة - بالطبع - عن تصريحات وخطط ابنه جمال مبارك فى مؤتمر الحزب الوطنى الأخير ، وعن خطبة أحمد نظيف رئيس الوزراء فى المؤتمر نفسه ، وعن تصريحات رئيس الوزراء ووزرائه الصغار والكبار ، وعن افتتاحيات الصحف التى كتبت بالتعليمات إيا ها ، وكلها تتحدث عن "ترشيد"الدعم ،والمعنى مفهوم ، فالترشيد فى لغة الحكومة "الشفريه" يعنى الرفع ،تماما كما أن ترشيد الأسعار يعنى رفعها ، ثم أن مبارك - نفسه وليس غيره - تحدث عن "ترشيد "الدعم فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى ، القصد : أن حكاية اختلاف مبارك مع رئيس وزرائه هى من النوع "الفالصو" ، فرئيس الوزراء هو عبد المأمور ، مجرد موظف كبير يعينه الرئيس ، ويقيله وقت اللزوم ، ولو أن مبارك يريد الإبقاء على الدعم حقا ، بينما يريد رئيس الوزراء ترشيده أو تخفيضه ، لما كان هناك مجال لاختلاف من أصله ، والسبب بسيط ، فليس مسموحا لرئيس الوزراء برأى مختلف عن رأى الرئيس ، ولو حدث فسوف يكون السيد نظيف "نظيفا" من مناصبه كلها بجرة قلم أو بجرس تليفون ،والأقرب للظن أن مبارك مختلف مع مبارك نفسه على درجتين ، مبارك الإبن يريد رفع الدعم لأنه يعوق الاقتصاد الحر ،ومبارك الأب خائف ،ليس لأنه يحب الشعب "محدود الدخل"، لكن لأنه يخاف الشعب بالذات، لايحب الشعب لأنه ليس سنده السياسى ، ويخاف الشعب لأنه العفريت الذى قد يخرج من القمقم الأمنى ،فصدمة السياسة الأولى فى حياة مبارك كانت هى انتفاضة ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ ، عينه

السادات نائبا له فى أواسط ١٩٧٧، وكانت الإنتفاضة هى الحادث المروع للرئيس ونائبه ، ومن وقتها أصبح مبارك مصابا بعقدة الأمن إلى حد الهوس ، وزادت العقده تعقيدا حين نزل تحت الكرسى ، بينما رصاصات الإغتيال تخترق صدر رئيسه على منصة العرض العسكرى فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وهو ما يفسر قسوة حكم مبارك ويده الأمنية الباطشة بالخصوم ، والحرص الزائد على التحرك فى مواكب أمنية مدججة كأنه فى الحرب ، بينما بدا حريصا على حفظ صور موروثة عن الدعم الاجتماعى ، وهو يعرف ـ بغرائز الأمن ـ أن رفع الدعم ربما تكون فيه النهاية ، ولهذا استيقظ للخطأ بعد أن وقع فيه بالتوريط من ابنه الطموح ، لكن القصة لاتنتهى عند هذا الحد ، فقد انطلقت رصاصة رفع الدعم ، وأثارت الذعر بين الناس ، وزادت الأسعار فلكيا حتى قبل أن يصدر قرار الدعم ، ثم أن فاتورة الدعم تزيد أعبائها على اقتصاد مبارك المنهك المنهوب ، وليس أمامه سوى واحد من نهايتين ، إما أن يبقى على الدعم فينتهى إلى أزمة اقتصادية مقعدة ، أو أن يرفع الدعم بالتدريج أو بالتحايل ،أى أن يتخفف من إنهاك الموازنة ، ويضيف لاحتمالات الخطر الأمنى من الباب الاجتماعى ، ويدفع الحوادث لانزلاق إلى انفجار اجتماعى تلقائى لايدع له فرصة لبقاء ، ولا فرصة للوريث فى الحكم ، وربما لذلك بدا مبارك متعجلا فى تصريحات عدم المساس بالدعم ، بينما اختفى جمال مبارك عن مسرح التصريحات منذ نهاية مؤتمر الحزب الوطنى ، وكأنه أخذ أجازة من دواعى الخطر إلى أن يتصرف الأب .

ضميرك يا فتحى

فتحى سرور شخص غاية فى اللطف ، ولسانه أخف من مطرقة مجلس الشعب الذى هو رئيسه ، وهو يعتبر أن المعارضه الرافضة لجمال مبارك بحاجة إلى "فصول تقويه سياسية" ،لابأس، لكن سرور- بحسب تصريحات نقلتها "المصرى اليوم" - بدا فى احتياج عاجل إلى "فصول تقوية ضمير" ، فقد بايع جمال مبارك رئيسا لمصر ، وجزم بأن رئاسة جمال مبارك لاتعد توريثا ، وأنها تطبيق للدستور ، ولنص المادة ٧٦ بالذات، وهو اكتشاف طريف يليق برجل لطيف كفتحى سرور ، فهو أستاذ قانون من النوع المفضل لعائلة الحكم ، ويربط "الحمار" - أوالدستور- فى المطرح الذى يريده الرئيس ، وهو يعلم أن المادة ٧٦ جرى تعديلها بطلب من الرئيس ، وأنه جرت خياطة نصوصها على المقاس العائلى بالضبط وأنها تحجز مصر كلها لحساب "المواطن" جمال مبارك بعد أبيه، وتسحب عن أغلبية المصريين الساحقة صفة المواطنة وحق الترشح للرئاسة ، وتضع شروطا مانعة جامعة أصعب فى تلبيتها من عقدة البحث عن لبن العصفور ، ولاتسمح بترشيح منافس جدى لمبارك أو ابنه ، فهى تحجب حق الترشح عن الإخوان إلى سواهم من المستقلين والأحزاب الممنوعة ، وتسمح فقط بترشح الكومبارس لزوم الديكور والذى منه ، ثم أن انتخابات الرئاسة هى مجرد عرض عبثى لرجل واحد ، هى مجرد "استفتاء مقنع" على طريقة ما جرى قبل عامين ، وسرور يعلم ذلك وأكثر ، فتعديلات الدستور انتهت بالانتخابات إلى اشراف عملى لضباط الشرطة ، انتهت الانتخابات إلى تعيينات ، ومجرد ترشيح جمال مبارك يعنى تعيينه رئيسا بالطريق الانتخابى إياه ، مجرد الترشيح هو قرار بالتوريث ، اللهم إلا إذا كان سرور يريدنا أن نخلع عقولنا ، ويتصور أنه أتى بما لم

يأت به الأولون من الفقهاء والترزية ، فهو يعلم - أو يجب أن يعلم - أن توريث الرئاسات جرى كثيرا من وراء قناع الدستور ، بشار الأسد - مثلا - ورث رئاسة سوريا عن أبيه بالدستور وبتعديل الدستور ، وعالييف الابن ورث رئاسة أذربيجان عن أبيه بالدستور وبتعديل الدستور ، وابن مبارك يعد لوراثة الرئاسة بالدستور وبتعديل الدستور(!)، فالدساتير - أيضا - أنواع ، والدستور المصرى خضع لعملية تهجين عائلى ، وأصبح دستورا للتوريث بعد التزوير ، وأرجو ألا يعود سرور إلى فتاويه المضحكة ، كأن يقول لنا - مثلا - أن الدستور المصرى مماثل لدستور فرنسا ، ففى فرنسا حريات عامة وانتخابات حرة وقضاء مستقل ، وفى فرنسا لا يوجد رئيس قضى فى منصبه ٢٦ سنة ، وقاعد لاستكمال الثلاثين ، وفى فرنسا لا يوجد رئيس يعين ابنه رئيسا للجنة السياسات ، وفى فرنسا لايوجد رئيس برلمان قضى فى منصبه ١٧ سنة إلى الآن كفتحى سرور، وفى فرنسا لايوجد مسئول دولة كسرور فى خفة لسانه ،ويصف انتماء جمال مبارك العائلى بأنه "يدعو للفخر" ، فهذا رجل يتصرف فى أمور الدولة على طريقة مطلوب عريس ، وهذا كلام عن أولياء النعم لاعن فضائل الرؤساء ، وقد يرى سرور أن معه حق عائلى ، فقد كان سرور - فى بدايته البرلمانيه - مجرد نائب معين ، وعينه مبارك الأب رئيسا لمجلس الشعب بإنعام سلطانى ، وربما يصبح رئيسا مؤقتا لمصر - بمقتضى نص الدستور - إذا مات مبارك ، وما دام أن قرار مبارك الأب هو الذى أتاح لسرور فرصة انتظار لمنصب الرئيس المؤقت ، فلا بأس عنده من رد الجميل ، وأن يرشح مبارك الإبن لمنصب الرئيس الدائم ، فالقصة وما فيها عند السيد سرور هى من صلب الدستور (!).

صدام الأب والابن

صحيفة الأهرام الرسمية نشرت الخطابين على صفحتين متقابلتين، وكأننا بصدد مباراة ملاكمة سياسية ، وقد بدا الصدام لافتا بالفعل بين الرئيس مبارك وابنه ، ففي الافتتاح الصباحي لملتقى القاهرة للاستثمار ، ألقى أحمد نظيف رئيس الوزراء خطاب مبارك، وبدا أن العبارات قد اختيرت بعنايه ، فقد قال الأب : "لا يمكن لدولة أن تزهو بنمو اقتصادى دون مراعاة لاعتبارات العدالة الاجتماعية"، بينما كان جمال مبارك جاهزا للرد فى الجلسة المسائية ،وقال بالنص: أن النمو الاقتصادى سببه وجود مجموعة تؤمن بالاقتصاد الحر ، والإشارة ظاهرة - على ما بدا - إلى "فضله" مع رفاقة فى لجنة السياسات ،ثم كان جمال مبارك مباشرا أكثر فى نقد سياسة أبيه، وقال بالنص : أن أحد أسباب بطء الإصلاح الإقتصادى هو رغبة "الدولة" فى الحفاظ على الأبعاد الاجتماعية، هكذا دار الصدام مباشرا على الهواء ، ومع أول ظهور لجمال مبارك بعد العودة من أجازة التصريحات ، هكذا بدا صدام الإبن مع "الدولة" التى بدت كأنها الاسم الحركى للأب ، والصدام فى الرؤيتين ظاهر على خلفية النزاع فى قضية الدعم المثارة ، فجمال مبارك يريد - ببساطة ووضوح - إلغاء الدعم ، وبالتدريج أو بالتحايل أو بدعوى الترشيد ، بينما يحاول الأب الإفلات من الورطة ، ويتردد فى التنفيذ لأسباب تتصل بعقدة الأمن ، وقد تراجع مبارك الأب إلى حين ،لكن أحدا لا يضمن اتصال التراجيع ، والسبب : ضغط الابن القوى ، وربطه لمصيره السياسى بقضية الدعم ، فإغلاق ملف رفع الدعم قد يعنى إغلاقا لملف التوريث ، والإبقاء على الدعم قد يعنى الإبقاء على مبارك الأب فى منصبه لوقت أطول ، وكلما زادت فترة بقاء مبارك الأب فى الرئاسة ، كلما تضاءلت فرصة الابن فى الوراثة ،

فظروف المجتمع والسياسه عرضة لانزلاق خطر ، وتدخل مبارك الأب فى موضوع الدعم لا يريح الإبن تماما ، وقد يعنى عدوانا على اختصاصاته العرفية المستقرة ، فقد انتهت الأوضاع عند القمة العائلية من زمن إلى نوع من توزيع المهام ،انتهت إلى نوع من "الرئاسة المزدوجة"، ترك لمبارك الأب ملف الأمن ، بينما تقدم الابن للإمساك بملف الاقتصاد ، وبدا دوره مفتحما بشدة منذ النجاح فى خفض قيمة الجنيه للنصف فى يناير ٢٠٠٣ ، تردد الأب فى اتخاذ قرار الخفض على مدى ١٣ سنة سبقت ، وأخذه الابن فى ثانية، وبدت هذه الخطوة الديناميكية من مؤهلات الابن الكبرى لدى واشنطن وصندوق النقد والبنك الدوليين ،وربما يراهن الإبن على صدمة مماثله برفع الدعم تنفيذا لأوامر الجهات الضاغطة نفسها ، لكن تدخل الأب يعيق خطة الإبن ، ولاينهيها بالضرورة ،فقد يتراجع الأب فى أى لحظة ، وقد فعلها مرارا ، قال زمان: لا مساس بالقطاع العام ، ثم باعه ، وقال انه لن يوقع على معاهدة الحظر النووى إلا إذا وقعت إسرائيل ، ثم وقع بالأمر السامى ، ورفض توقيع اتفاق "الكويز" لسنوات ، ثم انتهى إلى التسليم ، فالأب يتصرف كثيرا بالسياسة على طريقة عبد الفتاح القصرى فى الفيلم الكوميدى "ابن حميدو"، وكلمته غالبا ما " تنزل فى الأرض "، وهذا ما يراهن عليه جمال مبارك المستعجل لصدام عائلى بشهوة الإرث .

جبل الغضب

اعتصام موظفى الضرائب يقلب القاهرة لم يكن مجرد نوبة وتعبر ، ولا هو مجرد طلب مستحق للعدالة والانصاف ، إنه الحدث الفريد الذى يومئ بطرف إصبع إلى مصر الأجمل ، مصر المقبلة علينا بعد طول البعاد ، مصر التى حلمنا بها ولم تخلف الوعد ، مصر التى تستعيد حاسة النطق ، مصر الولادة المبدعة المتفاعلة مع ايقاع اللحظة ،فالتنظيم الباهر للاعتصام ، والانضباط الطوعى التلقائى ، والمقدرة على احتمال المصاعب ، واحتشاد الرجال مع النساء ، والمسلمين مع المسيحيين ، وأولوية العلم بالنسر الذهبى ، وصرخة الكل بأن تحيا مصر ، ورفض الإذعان لضغوط التخويف ، انها قبضة الروح التى جمعت ما كان يبدو مفرقا متخاصما ، انها مصر التى تولد من تعب ، مصر التى تنهض من رماد ، مصر التى تعلمنا أسماءها الحسنى فلا ننسى ، انها مصر التى أرادوها ركاما ، وراوغتهم لعقود بفوائض الصبر على أولاد السوء ، مصر التى تظاهرت بنوم ، وتصحو على أسفلت الشارع ، وتعبر إلى ضفة الحياة مجددا ، فى ديسمبر ٢٠٠٤ كانت مئات "كفاية" تخترق حواجز الصوت ، وتهدم أسوار الخوف بمظاهرتها الأولى أمام دار القضاء العالى ، وفى ديسمبر ٢٠٠٦ ، كان إضراب عمال المحلة يفتتح موسم الغضب الاجتماعى بعد دق أجراس الغضب السياسى ، وفى ديسمبر ٢٠٠٧ كان اعتصام عمال وموظفى الضرائب نقطه البدء فى رحلة التحدى ، إنه ديسمبر هذه المرة يدخل فى دفاتر تاريخنا كعلامة مسجلة للغضب ، انه ديسمبر المبشر بقدوم يناير ، فقبل ثلاثين سنة كانت مصر تغضب كما فى صلاة الجماعة ، وبدا أن انتفاضة يناير ١٩٧٧ هى آخر زفرة غضب جامع للمصريين ، بدا أن المصريين انتهوا بعدها إلى دهس جماعى تحت عجلات قطار

لايرحم ، بدت أعصابهم كأنها محض خيط متهدل فى ملابس رثة ، لكن مصر - ذات العمر الألفى - كانت تختزن ماء الغضب ليوم الحاجة ، لم تنته إلى القبر ، بل كانت فقط فى غيبوبة ، وها هى الآن تنتبه ، تستعيد الشعور بالألم ، تستعيد الشعور بالثقة فى نصر الله للمؤمنين بحق الحياة ، تستعيد الشعور بالآدمية ، تستعيد الأمل الذى يخترق ظلامنا كشعاع الفجر ، لاتكتفى بالدعوات الطيبات على رؤوس الظالمين ، بل تواجه الظلم فى عينه ، وتعرف أن خوفها لم يكن سوى سحابة وهم ، وأن جنرالات الأردية السود عساكر من ورق ، وأن صرخة الغضب وحدها تدك جدران الباطل ، وأن أبوذر الغفارى - من وراء القرون - كان على أصل الحق ، فالذى لايجد قوت يومه ، ثم لا يخرج على الناس شاهرا سيفه ليس برجل ولا بامرأة ، إنه محض عبد تحت أقدام الطغاة ، وقد قررت مصر أن تخرج من سلك العبيد ، قررت أن تخرج من الحرملك ، قررت أن تنزع حجاب الخوف ، وأن تعتصم بجبل الغضب .

رجل واشنطن

كانت المرة الأولى والأخيرة التى عارض فيها مبارك أمريكا، ولعب بذيله من ورائها ، كانت المرة فى أواسط الثمانينيات ، فقد اختطفت " جبهه التحرير الفلسطينية " وقتها سفينة إيطاليه اسمها أكيلى لاورو ، وقتل على متنها مواطن أمريكى يهودى ، واتفقت القاهرة سرا على تهريب " أبو العباس " زعيم الجبهة لمقر عرفات الذى كان وقتها فى تونس ، وما هى إلا دقائق ، حتى كانت المقاتلات الأمريكية تختطف الطائرة المصرية التى أقلت " ابو العباس"، وأرغمتها على الهبوط فى مطار عسكرى جنوب إيطاليا ، وتلقى مبارك تأنيباعلنيا عنيفا من رونالد ريجان الرئيس الأمريكى وقتها ، فقد كانت أمريكا تتنصت على تليفونات الرئاسة ، وتعرف القصة من أولها لآخرها ، ومن يومها لم يعد مبارك إلى تلاعب مع أمريكا ، ولو فى سره (!)، ولم تعد له من فرصة إلا أن يكيف نفسه مع ما تريده أمريكا بالضبط ، وفى أواسط العام الماضى ، كان مكتب المحاسبة الأمريكى يصدر تقريره إلى الكونجرس عن أحوال المعونة الأمريكية للنظام المصرى ، وقال تقرير ٢٠٠٦ : لاتخفضوا المعونة كثيرا، والسبب : أن مبارك يخدم أمريكا بأكثر مما يخدمها رجل آخر ، ويؤكد التقرير أن مبارك قام بدوره المرسوم فى خدمة المجهود الحربى الأمريكى لغزو أفغانستان فالعراق ، وأن مبارك سمح بعبور مقاتلات أمريكية ذاهبة بالدمار لكابول وبغداد ، وأنه أعطى الأذون بطلعات طيران أمريكى مقاتل بلغ عددها ٣٦٥٥٣ عبر الأجواء المصرية بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٥ ، وأنه - أى مبارك - سمح بعبور ٨٦١ سفينة وبارجة حربية أمريكيه - بعضها ذرى - لقناة السويس فى الفترة ذاتها ، وأن مصر التى تشحت الرغيف أقامت على نفقتها مستشفى ميدانيا كبيرا فى قاعدة "

باجرام" الجوية الأمريكية بأفغانستان ، وقبل سنة من اغتصاب الرئاسة الخامسة في ٧ سبتمبر ٢٠٠٥ ، كان مبارك يسارع إلى تقديم فروض الولاء والطاعة ، يرسل سفيرا مصريا (قتل فيما بعد) إلى العراق تحت الاحتلال ، ويعيد السفير المصرى لإسرائيل ، ويطلق سراح الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام بعد رفض متصل من مبارك لثمانية أعوام سبقت ، ويوقع " اتفاق الكويز " الذى اشترطته أمريكا منذ عام ١٩٩٦ ، وخضع مبارك دون أن يقدم تفسيرا لرفضه باتصال ثمانى سنوات قبلها ، والتفسير ظاهر ،فقد كان يقدم مسوغات ترشيحه للرئاسة الخامسة إلى أهل الحل والعقد فى واشنطن وتل أبيب ، ثم زاد الطين بلة ، وأهدى ثروة مصر للمقيمين المقعدين بأمرهم السامى ، وأمر بتصدير الغاز المصرى لإسرائيل بالمجان تقريبا ، هذا فوق التزامه بتصدير البترول المصرى لإسرائيل ، وبحسب شروط كامب ديفيد ، فهو يعرف أن أمريكا ضامنة لما يسمى معاهدة السلام مع إسرائيل ، وأنها وقعت "مذكرة تفاهم" تلزمها بالوقوف مع إسرائيل ضد أى مخالفة مصرية لخرائط نزع سلاح سيناء ، ويعرف مبارك أن إبداء المحبة لإسرائيل شرط جوهرى لكسب قلب أمريكا ، ثم أنه الشرط الأكثر جوهريه للرضا عن بقائه فى مقعد الرئاسة ، وجمال مبارك - سر أبيه - يعرف أيضا قواعد اللعبة ، ويبدو فى مظهر المقتنع أيدلوجيا - لا اضطراريا كأبيه - بأولوية العمالة بالسياسة لأمريكا والصداقة لإسرائيل ، أما الشعب المصرى فليس فى حساب الأب ولا الإبن الطامح للوراثة ، قد يتظاهران أحيانا بالغضب ، او يتحدثان عن استقلال مصر ورفض وصاية أمريكا ، لكن الأفعال تصدم الأقوال ، وتمسحها باستيكة ، وتكشف المريب الذى يكاد يقول "خذونى"، فمبارك - قبل غيره - هو رجل واشنطن فى مصر حتى إشعار آخر.

مبنى للمجهول

مصـر تبـدو كالعائـد مـن الغيبوبـة ، تسـتعيد الشـعور بـالألم ، تستعيد الحس بخرائط الأعصاب ، تستعيد حروف الأبجدية المنسية ، وتنطق كما لم يحدث فى ثلاثين سنة مضت ، ويغضب المصريون كبشر ، وهم الذين انتهوا لزمن طويل إلى وضع الحجر ، يغضب المصريون كشعب يولد من ركام ، فقد أصبح التظاهر والإعتصام والوقفات الإحتجاجية رياضة شعبية ، ويبدو الميل لغضب جماعى فى وضع المنافس لعادة تشجيع كرة القدم ، يبدو الانشغال بالأفهام أكثر إغراء من الولع بالأقدام ، فقد خرج المصريون أخيرا من غيبوبة البحث عن حل فردى ، خرجوا عن طبع الشكاية الهامسة لجناب الباب العالى ، ولم يعودوا وحدانا بل زرافات ، انتقلوا من حالة " أريد حلا " ـ على طريقة فاتن حمامة ـ إلى صيحة " نريد حلا " فى الواقع لافى السينما ، فقد كان بوسع المصريين ـ وهم آلهة الصبر المستكين ـ أن يتركوا الجمل بما حمل ، وأن يبحث المصرى عن حل يخصه بالهروب من الجغرافيا ، أو بالهروب من ظلم الدنيا لطلب جنة الآخرة ، وساعدت ظروف مواتيه على تفضيل الهرب على الصراع فى الوادى ، كانت الهجرة لطلب الرزق بالذات ، ثم انتهت رغبة الهروب إلى احتجاز شبه إجبارى ، اغلق باب العراق بالحصار فالغزو ، ولم تعد دول الخليج فى احتياج لمزيد من المصريين ، وبدأت أوروبا فى مطاردة الهجرات غير الشرعية ، وأغلقت ليبيا هى الأخرى عند منفذ السلوم ، ولم يعد للمصريين من اختيار لغير واحد من طريقين، إما اتصال الانتحار الجماعى فى مياه البحر المتوسط ،أواجتياز حواجز الخوف بدلا عن طلب الموت ، فإذا كانت المسافة بين الحياة والموت قد قصرت إلى هذا الحد ، فلماذا يصمت المصريون ؟ ، ولماذا يخافون الخوف ؟، وليس لديهم

ما يفقدونه سوى فوانض بؤس انتهت بهم إلى " نفايات بشرية " على أرصفة الدنيا كلها ، وهكذا يبدو المزاج المتحول للغضب كأنه عودة لاكتشاف البلد ، وبعد أن تحول لعقود إلى مايشبه " صالة الترانزيت"، بدأ موسم العودة لمصر لا الهروب منها ، وبدأت العودة من الغيبوبة ، وهو ما يفسر كيف أن وقفات الاحتجاج سرت حتى إلى الحجاج ، وهم فى حضرة الله وبيته الحرام ، تبدو الظاهرة فى أولها، والسنة المنقضية بدت كأنها مسرح اللحن الافتتاحى للغضب المصرى ، وقد بدت المطالب مفرقة ، ومسقوفة بمطامح ومصالح جماعات سكانية وعمالية ومهنية متباعدة ، وإلى حد بدت معه مصر كأنها تلبس الجلد المبرقش بدوائر غضب ، ونظن أن أقواس الجغرافيا الفاصلة بين جماعات الغضب سوف تنفك ، وأن عجز الحكم الناهب عن إرضاء الغاضبين سوف يظهر أكثر فى العام المقبل ، والمعنى : أننا قد نكون بصدد اقتراب لحظة الامتزاج بالجغرافيا ، ولحظة رفع سقف للمطالب ، ولحظة غضب جامع جامح يرسل نذره باللهب ، وقتها ربما تتحول غضبات المجتمع المفرقة إلى غضبة شاملة بالسياسة ، ولو ظلت أمور السياسة المعارضة على حالها ، وعجزت نخب التغيير عن بناء قيادة سياسية تستثمر الغضب الاجتماعى ، وهو ما يبدو مرجحا بالذات مع تسارع إيقاع الحوادث ، وقتها ربما تنتهى مصر لانزلاق إلى انفجار تلقائى، وقد نصادف الجيش مجددا عند نهاية الطريق ، وندفع ثمن الغيبوبة مرتين ، مرة زادت عن ربع قرن تركنا فيها البلد لظلم العائلة ، ومرة أخرى حين تهرب العائلة ، وتنتهى مصر إلى فعل المبنى للمجهول .

الخط الأسود

خط مبارك الأحمر مجرد عتاب عائلى ، وليس خطا سياسيا ، والمعنى : أنه لايرى أن للإسرائيليين - بالسياسة - حدودا لا يصح تعديها ، ففى نفس حوار الخط الأحمر يرى مبارك بالنص "أن العلاقات مع إسرائيل مهمة جدا بالنسبة لى"، وقد كان هنا صادقا مئة بالمئة ، فلا خطوط حمراء لإسرائيل فى علاقتها بحكم مبارك ، وغضب الرئيس "الأحمر" كان عائليا جدا ، وقد التقطت سيميدار بيرى - صحفية "يديعوت أحرونوت" - روح مبارك وهو ينطق كلمة "الخطوط الحمراء" ، وقالت : أنه متأثر جدا بالهجوم عليه من السيدة ليفنى وزيرة الخارجية الشابة ، وهى تقريبا فى نصف عمر مبارك الذى يتخطى الثمانين بعد شهور ، والمعنى : أنه غاضب من مخاطبته بطريقة "البشع"، وقد نطقتها ليفنى التى هى فى عمر ابنه ، ثم انها إمرأة صغيرة - بتفسيرات إسرائيلية أخرى - تؤنب رجلا شرقيا عجوزا ، وتخاطبه بما لا يليق بتقاليد العائلة وأخلاق القرية ، ومن يقرأ الحوار بتفاصيله المذهلة ، سوف يكتشف بسهولة أن سياسة مبارك تجاه إسرائيل من لون آخر تماما ، وهى أقرب للخط الأسود بإيحاءات الهوان والعبودية فيه ، فمبارك بدا مستعدا لعمل أى شئ يكسب به رضا إسرائيل ، ويتوقى غضبها ، فالرئيس يقول - ببساطة - أنه ضد صواريخ القسام ونشاط الفدائيين الفلسطينيين فى غزة ، ويقول للإسرائيليين بصراحة : انتبهوا ، إنهم - أى حماس وغيرها - يهربون الأسلحة من البحر ، وبعضها يأتى من منطقة الخليج ، ويقول مفاخرا : لقد هدمنا ١٦٠ نفقا على الحدود كانت تستخدم لتهريب السلاح ، ويقول : تعالوا بأنفسكم وتولوا المهمة إن كنتم غير راضين عن أدائنا ، وكأنه يدعو إسرائيل لإعادة إحتلال غزة (!) ، ويقول : لقد اشترينا معدات إلكترونية حديثة للكشف عن

الأنفاق ، وكأنه يؤكد ما نشرته صحف إسرائيلية من قبل ، وتطوعت صحف الحكم المصرى بنفيه على لسان مصدر أمنى مجهول الإسم(!)، ويقول : لقد سمحنا بعبور الحجاج الفلسطينيين من غزة عبر معبر رفح بعد أن أعلمنا الإسرائيليين ، ولكى يؤكد براءته من أى حنث بوعوده لإسرائيل ، فإنه يقول : لن نسمح بعودة الحجاج إلى غزة عبر معبر رفح ، وسوف نتركهم لكم عبر المعبر الإسرائيلى للفحص والتصرف (!)، والخلاصة : أنه بدا فى الحوار كمتهم يطلب براءته ، بدا كأنه فى قاعة محكمة ، ويريد أن يثبت إخلاصه غير المحدود لإملاءات إسرائيل ، ويطلب من الإسرائيليين - فقط - أن يترفقوا به ولو قليلا ، فهو - كما قال - يحكم دولة مسلمة ، واضطراره للسماح للحجاج بالعبور تصرف استثنائى مفهوم بدواعيه الدينية ، ثم أن المصريين الذين يحكمهم يكرهون إسرائيل كراهة التحريم ، وحين تشكو له الصحفية الإسرائيلية سيميدار بيرى من ارتفاع حاجز المعارضة لإسرائيل فى مصر بعد ثلاثين سنة على كامب ديفيد ، يطمئنها مبارك ، ويقول لها ببساطة : هل تعرض لك أحد فى مصر بسوء ، فمبارك يريد أن يخطر الإسرائيليين أنهم فى حمايته ، وأنه يتكبد مشقة تفوق الوصف فى سبيل إسرائيل ، وأنه لايستحق كل هذا التأنيب العلنى القاسى من الشابة ليفنى ، وقد كان بوسعها - كما يقول مبارك - ان ترسل مندوبا ، أو أن تتصل به "هاتفيا" ، وتقول ما تشاء فى السر ، فمبارك يفضل الاستعانة بالكتمان "الأبيض" على قضاء حوائج خطه الأسود .

لغز الرئيس

لو أن خطاب الرئيس الملغز تأخر إلى اليوم ، ربما لكان الأمر مفهوما بعض الشئ ، فاليوم - ٧ يناير - هو عيد ميلاد السيد المسيح بتقويم الكنيسة الوطنية المصرية ، وقد يصح أن يوجه الرئيس كلمة بالمناسبة ، مع أنه ليس من عادة الرئيس - ولا أى رئيس سبقه - أن يوجه خطابا فى أعياد دينية فيما خلا الاحتفال بالمولد النبوى ، أما أن يوجه الرئيس خطابا للشعب فى رأس السنة الميلادية ، فهذه سابقة ملفتة بإطلاق التاريخ المصرى وتعاقب عهوده ، فلم يحدث أن تحدث رأس الدولة المصرية رسميا فى هذا التوقيت أبدا ، وقصة رأس السنه كلها تقليد غربى بامتياز ، فما الذى تغير إذن فى هذه السنة ؟!، وجعل رأسها تقليدا مصريا ورسميا أيضا ، وما مغزى كلمة الرئيس فى هذا التوقيت المبتدع حقا ؟، أول ما يرد للذهن أن الرئيس أراد أن يقول - وفى مناسبة مفتعلة - أنه الرئيس ، ومع أنه لاخبر أكيد أن مبارك ترك مهام الرئاسة لأحد إلى الآن ، إلا أن كلمة الرئيس التى كتبوها له بعناية ، وتوقيت إذاعتها الغريب ، كل ذلك - وغيره - مما قد يدعم افتراض أن الرئيس المسن يواجه مصاعب فى التحكم بالسياسة ، وفى علاقات الأطراف الأمنية والعائلية المتزاحمة بدولاب حكمه ، فقد بدت كلمة الرئيس كخطاب تهدئة اجتماعى وسط تصاعد صيحات الغضب ، لكن حوادث الأسبوع الذى أعقب الخطاب القصير جاءت معاكسة على طول الخط ، فرئيس الوزراء أحمد نظيف بدا فى هيئة النمر بعد انعقاد لسانه لفترة ، وبدت تصريحاته الإذاعية مصرة على تنفيذ خطة التحايل بشأن الدعم السلعى ، وهو اختلاف صريح - إلى حد التحدى - لتأكيدات الرئيس بعدم المساس بالدعم ، ثم تجاوزت قصة رئيس الوزراء إلى تأكيد الأقوال بالأفعال ، وصدر قرار مفاجئ برفع أسعار المازوت إلى

الضعف ، وهو ما يعنى رفع أسعار الطوب والأسمنت ، قبلها جرى رفع سعر الحديد لمالكه شبه الوحيد أحمد عز ، وهو ما يعنى أن رئيس الوزراء المقرب من جمال مبارك ، وأحمد عز المقرب من الإبن ومليارديز الأونكل ، هؤلاء قرروا التحرك ـ بالضمان العائلى ـ على السكة المعاكسة لتأكيدات الرئيس بالضبط ، وهو ما قد يعنى اهتزاز قبضة الرئيس على قرارات السياسة والاقتصاد ، أوربما ـ وهذا هو الأسوأ ـ أن مهام الرئيس تراجعت إلى حد ديكورى ، وإلى حد توظيفه واستخدام خطبه ـ فقط ـ كغطاء للتمويه فى الحرب ضد الشعب المصرى ، وفى الأسبوع التالى لكلمة الرئيس ، جرت العلاقه مع إسرائيل فى الإتجاه المعاكس لتصريحاته أيضا ، فقد انفكت فجأة أزمة الحجاج والأسرى الفلسطينيين فى العريش ، وعبروا إلى غزة عبر منفذ رفح ، وبالعكس تماما من تأكيدات الرئيس لباراك وصحيفة "يديعوت أحرونوت"، والتى تعهد فيها بإعادة الحجاج عبر منفذ "العوجة"، وإخضاعهم للفحص والتدقيق الأمنى الإسرائيلى ، وطبيعى أننا نؤيد ـ وضغطنا من أجل ـ عودة الحجاج عبر منفذ رفح ، وأننا نريد الفتح الدائم لمعبر رفح الذى هو من خصوصيات السيادة المصرية ، لكن الخطوة ـ على إيجابيتها ـ لاتبدو من بنات أفكار الرئيس ، وتبدو أقرب لدواعى جهات أمن نافذة نصحت بالقرار المخاطر ، اللهم إلا إذا كان خطاب الرئيس فى رأس السنة مجرد سحابة دخان ، وطلقه تمويه سياسى فى العلاقة مع إسرائيل .. وفى حرب رفع الدعم .

مسروقو الدخل

ليس أكثر عنصرية من تعبير "محدودى الدخل" الذى يفرط الرئيس مبارك ومسئولوه فى استخدامه ، إحالات الإهانة ظاهرة فى الحكاية ، فوق أن تعبير "محدود الدخل" طلقة كلام تنطوى على شحنة أكاذيب ، فمحدودو الدخل ـ بوقع التعبير ـ قد تعنى أننا بصدد فئة محدودة من المصريين ، وأنهم مجرد استثناء على أصل الخال الذى هو "عال العال" ،بينما الأغلبية الساحقة المسحوقة من المصريين فى خانة "مهدودى الدخل" وليس "محدودى الدخل" فقط فأغلبية المصريين يتلقون دخولا لقاء عمل ، وسواء كانوا عمالا أو فلاحين أو موظفين أو مهنيين ، الأغلبية الساحقة تتلقى الفتات مقابل الكدح الذهنى أو العضلى ، هؤلاء جميعا من صناع الحياة فى خانة "محدودى الدخل" ، والتى تخاطب من الرئيس ـ وغيره ـ على نحو مفعم بالإهانة ، وكأنهم جماعة معوقين أو ذوى احتياجات خاصة ، جماعة من العميان والبرص والصم والبكم والمصابيين بالشلل العقلى، وهؤلاء يستحقون ـ بالخلقة ـ لعنة الدخل المحدود ، وليس لهم حق النظر ولا الحقد على الفرقه الناجية من "واسعى الدخل" بلاسبب مشروع ، وفوق أن تعبير "محدودى الدخل" يزور الحقائق ، ويقلب الأغلبية إلى أقلية معوقة ، والعكس بالعكس ، فإنه أيضا يتستر على جريمة السرقة الكبرى ، فالأغلبية التى توصف فى خطاب الرئيس بأنها "محدودة الدخل" هى ذاتها الأغلبية المسروقة ، وفرقة الرئيس الناجية هى التى حجزت لنفسها الدخول المنهوبة ، هى التى تسرق من ثروة المصريين الناتجة عن عمل ، وتسرق من ثروة المصريين المرصودة بالأصول ، وتبيعها بالجملة والقطاعى فى سوق النخاسة، وتقبض الإتاوات والعمولات ، وتملأ جيوبها وكروشها بالمال الحرام، ثم تتظاهر بالعطف الإنسانى على غالب الشعب المصرى ،

وتتأسى لمحدودية دخله ، وتتعهد بالمساعدة ، وكأننا شعب من الأيتام على موائد اللئام ، ولو أن الرئيس مبارك يكتفى براتبه المقرر رسميا، لو أنه يكتفى لصار فى فئة "محدودى الدخل" الذين يتعطف عليهم ، ولو أن ابنه الوريث يكتفى بدخل مسقوف ، رغم أننا لانعلم له وظيفة، ولا نشاطا منتجا ، اللهم إلا إذا كانت مضاربات البورصة وشراء ديون الدولة من الدخول الحلال ، وهى ليست كذلك ، والمعنى بسيط ، وهى أن الذين يوصفون بأنهم "محدودى الدخل" هم فى الحقيقة "مسروقى الدخل"، وأن الذين يبدون فى وضع العاطف عليهم هم "حكومة لصوص" بالمعنى الحرفى ، وقد يكون الحل أن ينزل الذين سرقوا عن غنائم الحرب ضد الشعب المصرى ، وأن يتركوا السلطة والثروة لأهلها ، ساعتها لن تسمع كلمة محدود الدخل، ولن نقرأ الفاتحة على الحكم الذى يسرق الأهل .

رقبة الرئيس

المسألة أبسط من ضرب ٢×٢ ، فما أسهل أن تعرف الفرق بين ما يقال وما يجرى ، الفرق بين تصريحات الحكومة ووزرائها التى تجعل الدنيا "بمبى" ، وتتحدث عن زيادة معدل النمو وتدفق الإستثمارات الأجنبية بالكوم ، وبين حياة المصريين التى هى على البؤس الذى تعرف ، الفرق ببساطة فى فوائض قيمة الكذب العام ، فالقصة كلها كذب فى كذب ، وليس للمصرى العادى نصيب فى الدخل القومى ، وبدلا من متوسط الدخل-الفردى صار للمصرى نصيب هائل فى الدين العام ، أى أن لعنة الذين نهبوا سوف تتصل معنا أجيالا فأجيال ، فقد ذهبت ٢٥٠ مليار دولار قروضا وموارد ومعونات خارجيه إلى بطون المماليك والأغوات ، و٢% من المصريين لهم نصف الدخل القومى تقريبا ، أما الغالبية الساحقة من المصريين فحدث ولا حرج ، بطالة متضخمة ، وفقر ناهش ، وعنوسة تزحف ، ومجتمع محتقن ، وبلطجة نامية ، وسبل الموت متاحة بالمجان ، موت فى المعديات ، أو فى القطارات المحترقة ، أو فى العبارات الغارقة ، أو بالانتحار هربا من ضيق ذات اليد ، أو بالموت الملون بأوهام الهروب فى قاع البحر المتوسط ، أو بتطليق الدين والدنيا فى نفس واحد ، والذهاب للعمل فى الجدار الإسرائيلى العازل وبناء المستوطنات اليهودية ، والسكن فى اسطبلات الخيل أو فى حظائر الأغنام ، فالفقر كافر ، وما دام الذين يحكمون قد وضعوا البلد وثرواته فى جيوبهم ، فلا معنى للوطن عند غالبية المصريين المدهوسين ، وربما لاقيمة للشرائع ولا للأديان ، فلوفتحوا الحدود إلى إسرائيل ، فسوف يذهب إليها ملايين المصريين ، ويتسابقون إلى وظائف العبيد والخدم ، لالأنهم يحبون إسرائيل ، بل لأنهم يكرهون البلد الذى يلفظهم ، يكرهون أن يولدوا فى البؤس ليموتوا بالحسرة ،

فمصر ليست بلدا فى أزمة ، إنها بلد فى مأساة ، وكل الكلام الذى يقال لك عن الإصلاح أو عن الاقتصاد أوعن السياسة ، كل هذا الكلام نصب عام ، فقد انتهت مصر إلى بلد محتل سياسيا للأمريكيين وللإسرائيليين ، وانتهت مصر إلى مزرعة و"منهبة عامة" لمن يحكمونها بالوكالة ، انتهت مصر إلى بلد "عروقه بتطق"، مئات الآلاف من المساكن والعمارات والأبراج آيلة للسقوط، وسكان العشوائيات والمقابر انتهوا إلى الموت من زمان ، وكل صباح يطلع عليك هو يوم أسود جديد ، مذلة وغلاء ، وموت فى الأنقاض أوبصعق الكهرباء ، وليست القصة فى رئيس وزراء ، ولا فى رئيس لمجلس الشعب ، ولافى فساد محليات ولا فى مركزيات ، ولافى صفوت الشريف الذى لايكف عن الكلام الفارغ ، فهؤلاء - مع غيرهم - مجرد مماليك وأغوات وعبيد للمأمور ، ونحن بصدد جريمة قتل بلد ، ومع سبق الإصرار والترصد والدوام لعقود ، فمن هو القط الذى نعلق جرس الاتهام - إذن - فى رقبته ؟، انها رقبة الرئيس لا أقل .

ضد الاثنين

أسبوع زيارة بوش كان مثالا لاختبار حقيقة تكشف عن نفسها بنفسها ، فالمعارضة الحقيقية لنظام مبارك هى ذاتها المعارضة الحقيقية لأمريكا ، اللهم إلاإذا كنت تنوى أخذ مقطوعات عبد الله كمال أو كرم جبر أو محمد على إبراهيم أو مرسى عطا الله على محمل الجد ، أو.أن تتصور أن فيفى عبده - مثلا - قد يصح أن تكون إماما للمسلمين ، فهذه كلها أشياء خارج المنطق والعقل ، وكلها وصلات رقص عابر ، أما الحقيقة فتبقى أكثر صلابة ، فنظام مبارك هو العميل الأول لأمريكا فى المنطقة ، ومصر بلد محتل سياسيا للأمريكيين ، وقد لا تصادف قوات مارينز فى ميدان التحرير، لكنها - على أى حال - موجودة فى شرق سيناء وعند الحدود ، وموجودة أيضا فى مقر السفارة الأمريكية فى جاردن سيتى، وقد تحولت إلى دار للمندوب السامى الأمريكى ، يأمر وينهى، تماما كما كانت دار المندوب السامى البريطانى فى قصر الدوبارة ، فالسفارة الأمريكية هى الأكبر من نوعها ، واحتياطات الأمن حولها أشرس من احتياطات الأمن عند قصر الرئاسة ، وهيئاتها المتشعبة - بالمعونة وبغيرها - منتشرة فى كل مناحى الحياة المصرية ، وقطاع واسع من جماعة البيزنس - التى تحكم الاقتصاد - تابع لأمريكا ، وقطاع منظور من المثقفين والصحفيين - وهلم جرا - هم مجرد جماعة "مارينز سياسى"، والمنظمات الممولة أمريكيا أكثر من الهم على القلب ، وهؤلاء هم القاعدة الواسعة لحزب أمريكا فى مصر ، وغالب أعضاء لجنة جمال مبارك هم الهيئة القيادية العليا ، والفارق بين جمال مبارك وأبيه لايخفى ، فهو الفارق بين الأب الذاهب الذى خضع لأمريكا بانزلاقات السياسة الموروثة عن السادات ، أما الابن الموعود بالرئاسة فهو الممثل الأيديولوجى

الصافى لرغبات أمريكا فى مصر ، ولقاء بوش مع مبارك كان أشبه بلقاء وداع على الطرفين ، فبوش ذاهب إلى حيث ألقت بنظام الديمقراطية الأمريكية ، ومبارك الأب ذاهب عن الحكم ، وإن حاول التلكؤ عند خط الثمانين ، وبينما يستعد بوش لترك كرسيه للخلف بنظام الانتخابات ، فإن مبارك يحاول أن يحمى الكرسى المغتصب ، وأن ينقله للوريث بنظام التزوير ، وهذه الصورة تشرح سر حماس المعارضة - فى كفاية وأخواتها - للتظاهر ضد زيارة بوش ، فأمريكا - ببوش وبعده - تتحرك بمقتضى المصالح ، وصوتها المؤثر فى مصر لصالح استنساخ نظام مبارك ، وتظاهر "كفاية" ضد بوش يعنى التظاهر ضد حكم عائلة مبارك فى الوقت نفسه ، وحين تهتف كفاية "يسقط بوش" فهى تعنى إسقاط الاحتلال الأمريكى لمصر ، وحين تزاوج الهتاف ضد بوش بالهتاف ضد مبارك ، فلأنها تدرك أن بقاء حكم العائلة هو الذى يضيع استقلالنا الوطنى ، ويضيع علينا فرصة كسب الكرامة والحرية ، وأن هروب مبارك للقاء بوش فى " شرم الشيخ " هو هروب من الشعب الذى يكره الإثنين .

إذا وقعت الواقعة

لا تقل أننى أحلم ، والحلم ليس عيبا على أى حال ، وتوقع نهاية قريبة لنظام مبارك شئ عقلانى جدا ، فالنظم تنتهى حين تصل للحائط المسدود ، ونظام مبارك انتهى سياسيا من زمان ، وهو فى حالة موت إكلينيكى ، وإن لم يجر بعد تحرير شهادة الوفاة ، ولا النظر فى إجراءات ومراسم الدفن ، وربما لم يبق لنظام مبارك غير عصا أمنية متضخمة متورمة ، وقد تبدى شراسة الذئب الجريح ، لكنها لن تصمد طويلا لخطر الغضب الاجتماعى الزاحف ، لكن ماذا لو انتهى نظام مبارك بالفعل ، ووقعت الواقعة ، وبقدر الله أو بأقدار الشعب ، هل تصبح أحوالنا أفضل ؟، وهل تصحو مصر إلى مكانة ودور تستحقة فى سنوات قليلة ؟، ربما تبدو القصة أكثر تعقيدا ، فزوال نظام مبارك قد يعنى ـ فقط ـ فرصة لكسب الحرية ، زوال النظام الفاجر قد يعنى صحوة المصريين إلى ما جرى لهم ، وسوف يدرك المصريون أنه جرت سرقتهم بالإكراه ، وهذه إفاقة أولى بعد اتصال الغيبوبة لعقود ، لكن معاناة المصريين لن تتوقف تلقائيا ، فقد كتب على مصر أن تدفع ثمن بقاء مبارك مرتين ، مرة وهو جالس وداهس لرقابنا ، ومرة ثانية بعد أن يذهب نظامه إلى حيث ألقت ، فسوف يتكشف الخراب بلا رتوش تزويق ، سوف يتكشف أن ثروة مصر جرى نهبها ، وكما لم يحدث فى تاريخها الألفى ، وسوف يهرب رجال مبارك ونسائه ومليارديراته إلى حيث حسابات البنوك المنزوحة إلى عواصم الغرب ، وسوف تبدأ مصر صحوتها من نقطة تحت الصفر ، وبلا موارد جرى شفطها ، وأتصور أن التفكير فى سيناريو ما بعد مبارك لازم من الآن ، وأن ضغط فترة المعاناة المتوقعة لن يكون بغير حكم إئتلاف وطنى انتقالى ، حكم انتقالى برئيس قاض أو من خلفية قضائية ، وبحكومة تضم كل أطياف

المعارضة لمدة تصل إلى السنتين ، وتؤهل مصر للإنتقال من حكم العائلة إلى حكم الشعب ، وتصفى تركة الاعتقال السياسى وحكم الطوارئ ، وتوقف مواد الإنقلاب على الدستور ، وتستعيد استقلال القضاء وتطلق الحريات العامة ، ونقيم محاكمات عاجلة للنهابين ومرتكبى جرائم التعذيب ، وتصادر أموال مليارديرات السرقة ، وتستفتى الناس على الخصخصة والمعونة الأمريكية ومعاهدة السلام مع إسرائيل ، وتقرر إعانات بطالة للعاطلين ، وتضاعف الحد الأدنى للأجور إلى ألف جنيه على الأقل ، وتصوغ دستورا يجرى إقراره بجمعية تأسيسية شعبية منتخبة ، وكلها مهام لا يصح أن ينفرد بها تيار ولا مؤسسة ، فلسنا بصدد نظام ديكتاتورى ويرحل ، بل بصدد نظام هو علامة على انحطاط مرعب فى كافة مناحى الحياة ، ولسنا بصدد تحرير شعب من الظالمين فقط ، بل بصدد عملية لإعادة خلق بلد ، وأتصور أن حكومة إئتلاف وطنى ـ بديل لحكومة مبارك ـ قد يصح تصور شخوصها من الآن ، وبدعم شعبى وتوكيلات من المصريين على طريقة ما جرى فى ثورة ١٩١٩ .

الهروب من مبارك

أعظم إنجازات مبارك أنه جعل المصريين يكرهون مصر ، إسأل أى شاب مصرى عن حلمه الأول ، وسوف يكون الجواب ـ للأسف ـ هو الخروج من مصر ، لايهم إلى أين ؟ ، المهم أن ينفد بجلده ، ويهرب من الجحيم ، وإلى أى بلد آخر فى الدنيا ولو كان إسرائيل ، ولو فتحت الحدود فسوف يذهب ملايين المصريين إلى إسرائيل ، ليس لأنهم يحبون إسرائيل ، فلا يوجد شعب فى الدنيا يكره الصهاينة بأكثرمن المصريين ، والسبب ظاهر فى تناقض السلوك مع العقائد ، السبب هو الفقر الكافر ، فالفقر يورث الكفر بحسب أقوال الأئمة الصالحين ، الفقر يبيد كرامة الإنسان ، ويهدر آدميته ، وليس أكثر من الفقر خبزا متاحا ومدعوما لغالب المصريين، وفوق الفقر قهر زائد داهس ، فالمصرى ـ فى ظل نظام مبارك ـ بلا حقوق من أصله ، لاحق فى العمل ولا فى الحرية ، لاحق فى رغيف العيش ولا فى نزاهة الانتخابات ، ولا تستطيع الغالبية مواصلة بطولة البقاء على قيد الحياة ، ولا رعاية العيال بغير التفريط فى معنى الكرامة الإنسانية ، فانحطاط الدخول ـ إن وجدت ـ جعل العيش الكريم مستحيلا لغالبية الناس ، وجعل التحايل على المعايش دينا سائدا فى حياة المصريين بمسلميهم ومسيحييهم ، فإن كنت لاتستطيع كسب عيشك بشرف ، فسوف تضع قيمة الشرف فى أقرب سلة مهملات ، وترتضى أن تنافق من يملك ، أو أن تكذب عليه ، أو أن تقبل الرشوة وكأنها بقية حق ، أو أن تكون نصابا أو ضحية لنصب ، وهكذا جرى تدمير نظام القيم بالكامل ، وتحولت قصة المصريين إلى خطيئة الراشى والمرتشى ، والإنتهاء إلى سباق حيوانى بكل معنى الكلمة ، سباق بغير عقل ولا ضمير وبلا دين ، الكل يضع يده فى جيب الآخر ، وتبقى الغالبية بلا أيادى تصادف

جيوبا ، فنظام الرشوة والسرقة العامة جعل الغالبية تخسر السباق على تجرده من كل معنى آدمى ، فثروة أى بلد كرغيف عيش ، وقد أكلت قلة المليونيرات والمليارديرات ـ من حول بيت الرئاسة ـ غالب رغيف العيش ، وتركت الفتات لفرقة ناجية طافية قد لا تزيد عن خمسة ملايين مصرى ، وتركت لسبعين مليون مصرى آخرين حق السباق على فتات الفتات ، وهذه صورة حياة أدنى إلى موت ، ودفعت ألوف المصريين للتحايل والهرب لإسرائيل ، وتجعلهم سعداء بالنوم فى إسطبل خيل أو فى مزرعة أغنام ، فالحياة فى زرائب العدو بدت أحسن فى عيونهم من النوم فى بيوت مصر ، بدت مصر كمقبرة جماعية كبيرة ، الخارج منها مولود ، والباقى فيها مفقود ، بدا نظام مبارك كنظام طرد مركزى للمصريين ، نظام تكفير بالملة والدين وأبسط مبادئ الأخلاق الإنسانية ، وربما لذلك يبدو إنهاء نظام مبارك شرطا لاستئناف حياة المصريين كبشر ، فأن تعيش مصر فى ظل نظام مبارك أشبه بنهاية شعب إلى أقفاص قرود فى حديقة حيوانات (!) .

بواقى فساتين

ما الذى يجعل صورة مصر العامة كأنها خرابة ؟، رغم أن فيها مئات الألوف ـ ربما الملايين ـ من نخب المثقفين والصحفيين والمهنيين والقضاة ، ورغم أن فيها عشرات الملايين من العمال والفلاحين وصناع الحياة ، لا يبدو الجواب مباشرا ، ففى كل بلد عناصر نهوض وعناصر سقوط ، وفى مصر تبدو المأساة أكبر ، فقد تحول البلد إلى "بواقى فساتين" من سلة مهملات ترزى نسائى ، كل شئ موجود فى مصر ، ولا شئ فى الوقت نفسه ، كل الألوان بالأحمر والأبيض والأخضر والأسود ، لكن البلد ضائع ـ مع ذلك ـ فى سحابة سوداء بلا آخر ، فلدينا أطباء من مستوى رفيع ، لكن النظام الطبى غاية فى الإنحطاط ، ولدينا قضاة بأرقى المعايير ، لكن النظام القضائى غارق فى زحمة تدخلات إدارية وأمنية ، ولدينا مهندسون وكفاءات فنية من مستوى عالمى ، لكن لا شئ ينفذ فى مصر ، إلا ولحقه الإهمال وسوء الطلعة والسمعة ، ربما السبب فى نظام حياتنا نفسه ، فالذى يحكمنا نظام هو خلاصة فساد الدنيا كلها ، جمعنا أسوأ ما فى الدنيا فسار نظامنا ، فنظامنا الإقتصادى ليس إشتراكيا ولا رأسماليا ولا بين بين ، إنه مجرد نهب وغراب البين والسلام ، ونظامنا السياسى ليس ديمقراطيا ولا ديكتاتوريا ، انه إنحطاط ومملوكية وبلطجة عصابات من وراء أقنعة ، ونظامنا الثقافى ليس دينيا ولا علمانيا ، إنه خلطة قاتلة تضع النقاب فوق الميكروجيب ، وتضع سجادة الصلاة فى ملهى ليلى ، فلا نظام قيم يحكم بدواعى الدين ، ولا نظام قانون يحكم بأفكار الحداثة ، والذى يرى نظام حياتنا من بعيد أو من نافذة طائرة ، ربما يحس أنه بصدد مقلب نفايات ، فلا طوابع للمدن ، ولا نظام للبناء ، ولا لحركة الشوارع ، ولا لإشارات المرور ، ولا للغة اللافتات ، تبدو مصر

كبلد وكأنها فى نهاية الخط المسافر ، كأنها محزن أمتعة عشوانى لعابرى سبيل ، زحام الجمال مع سيارات المرسيدس ، وعربات الكارو مع البى إم دبليو ، سكان قبور وسكان قصور ، لا شئ - بالمرة - يقول أننا بلد فيه الحد الأدنى من التجانس ووضوح الصورة، وصحيح أن التناقضات قد توجد فى أى بلد بالدنيا ، لكن ليس على صورة مصر التى تبدو وكأنها المخزن المفضل للتناقضات ، فقد جرى احتجازها للتخلف وهى بالكاد تنهض ، جرى احتجازها فى جراج التاريخ ، وانتهينا إلى طائر رخ يحكم ويرخى سدوله لعشرات السنين ، ربما لذلك نقول أننا بحاجة لإعادة خلق بلد، وليس لمجرد خلع نظام ، نحتاج إلى فستان يليق بمصر المحجوبة، لا إلى بواقى فساتين ، وبلد يلبس رقعا بالألوان الحائلة ، ويتصرف كشحاذ على أرصفة التاريخ .

سرقة بالإكراه

لسنا بصدد نظام بل جريمة سرقة بالإكراه ، فالنظام الحاكم بلا سياسة من أصله ، ناهيك عن أنه بلا شرعية ، ولا تصح نسبته إلى يمين أو إلى وسط ولا إلى يسار ، فهو مجرد جماعة متفرغة لسرقة ثروة الشعب المصرى ، ومافيا معلقة بالقرب من بيت الرئاسة ، وبلا قواعد اجتماعية فى العمق الشعبى ، السلطة مسروقة تماما كالثروة ، والبيروقراطية تحولت إلى "مافيوقراطية" أو حكم لصوص ، والأيدلوجيا الضمنية الجامعة هى النهب العام ، وجرائم النهب العام تتم بالإكراه وبعصا الكبت العام ، ربما لذلك تبدو ثروة مليارديرات النظام فلكية ، وتبدو سلطة الأمن متضخمة متورمة ، وإلى حد تصل فيه قوات الأمن الداخلى - غير الجيش - إلى مليون وسبعمائة ألف عسكرى ، أى أن النظام - بحسبة الباحث عبد الخالق فاروق - وفر عسكريا لكل ٣٧ مواطن ، ويبدو العدد أكبر بمقدار الضعف من عدد قوات الجيش المصرى التى خاضت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد جندت مصر مليون عسكرى للحرب مع إسرائيل وقتها، وجند النظام ما يقرب من المليونين على جبهة الحرب مع الشعب المصرى الآن ، وأكثر من الإمتيازات العينية والمالية لجهاز الأمن بالذات ، وإلى حد تصل فيه رواتب مديرى الأمن وجنرالات الداخلية إلى أرقام مرعبة ، وترتفع عوائدهم إلى ما لا يرد على بال ولا يخطر فى الخيال ، وهذا طبيعى جدا ، أنه أجر العصا وثوابها ، وأجر الميليشيات المملوكية التى تقاتل مع السارقين إلى آخر نفس ، وإذا كانت الخصخصة فى الإقتصاد تحولت إلى مصمصة ، وبلغت عوائد النهب والإهدار فيها إلى ما يزيد عن ٤٦٥ مليار جنيه ، إذا كانت الخصخصة هى شعار مدرسة النهب العام التى تحكم ، فقد جرت أيضا - ربما بالتوازى - "خصخصة مجازية" للوظائف

العامة، ولوظائف الأمن الكبرى بالذات ، تحولت الوظيفة إلى ماكينة بنك تسيل بالنقود ، وجرت "بزنسة" وظائف الأمن ، وتطلع حملة السلاح الأمنى إلى مزاحمة مليارديرات السرقة ، وانتقل سلوك عصابات المال نفسه إلى جهاز الأمن ، وتحول المتحكمون بجهاز الأمن إلى عصابة تسحل وتخطف وتقتل خارج القانون ، فكل ما نراه على السطح مجرد أقنعة ، برلمانات ومجالس ، ووزارات ، وتشريعات ، وحقوق تقاضى ، كل ذلك جرى تفريغه من الداخل ، وتحول إلى قناع شفاف لا يكاد يخفى الطبيعة الناهبة للنظام ، وحل قانون المافيا محل قانون الدولة ، وتحولت الأقنعة المنسوبة للدولة إلى مجرد ختم بالنسر على صفقات ومقاولات تجرى بمنطق الإتاوة، وتحول بيت الرئاسة إلى ما يشبه بيت السلطان فى عصور التحكم المملوكى ، الكل يسبح بحمد الرئيس ونجله الوريث على المنابر المتاحة ، لكنهم مشغولون بما هو أهم ، مشغولون إلى الحافة بجمع الثروات ، وصيد الإمتيازات ، وتسقيع الأراضى ، واحتكار السوق، والضرب بالحديد على يد كل من يرفع صوته ، فالمسروقون بالإكراه لهم - أحيانا - حق الصراخ ، وللمماليك - دائما - حق الخنق.

صاحب الضربة الكروية !

لست كرويا ولا مهتما بالكرة ، وإن أثارني ما درجت عليه صحف الحكومة وإذاعاتها وتليفزيوناتها ، ومادرج عليه المسئولون الحكوميون الكبار ، والذين تحولوا فجأة إلى كرويين عظام على طريقتهم ، وحولوا الجلسة البرلمانية المخصصة للإحتفاء بفوز المنتخب الوطني ببطولة أفريقيا للمرة السادسة ، حولوها إلى جلسة نفاق مفضوح خارج الموضوع ، فقد إنهال فتحي سرور ومفيد شهاب وكمال الشاذلي - مع آخرين من العينة ذاتها - بالثناء على حسني مبارك لاعلى حسن شحاتة ، وكأن مبارك هو الذي حقق الفوز العظيم ، وكأن إتصالات النجل الوريث جمال مبارك هي التي قوت قلب محمد أبو تريكة ، وشجعته على إحراز هدف الفوز الجاسم في مرمى أسود الكاميرون ، رغم أن أبو تريكة خطف الأبصار بفانلة التعاطف مع غزة ، بينما لا يكاد يعرف جمال مبارك اسم غزة ولا موقعها على الخريطة ، وبينما صحف مبارك وابنه تلعن غزة وتلعن فلسطين أم غزة ، ما علينا ، فلا أحد يتوقف ليسأل، ولا حتى ليفهم ، فقد تعودت جماعة النفاق الآلي على فولكلور خلط الكرة بالسياسة ، والإبتعاد باسم مبارك وابنه كلما حدثت هزيمة كروية ، واستحضار الاسم - عنتا - كلما جاء النصر ، وربما اخترعوا لمبارك لقبا جديدا هو "صاحب الضربة الكروية" بعد نفاد مفعول لقب صاحب الضربة الجوية ، مع أن مبارك وجماعته لا علاقة لهم بالقصة كلها ، ونسبة النصر إليه نوع من انتحال صفة ، ولا عجب ، فهذا بلد "السرقة عيني عينك"، ونسبة إنجاز حسن إلى حسني يبدو سهلا بخفة اليد ، فالفارق على الورق مجرد ياء في الذيل ، بينما الفارق في الواقع كبعد نجوم السماء عن شبكة الصرف الصحي ، فالفريق الذي حقق الفوز اسمه "المنتخب" الوطني، بينما

حسنى مبارك ليس منتخبا ولا وطنيا بل أمر وهم واقع ، ومدرب الفريق حسن شحاته وطنى ومن صناعة مصرية ، بينما حكم مبارك مجرد عميل تابع للأجانب ، إقتصاده يصاغ بقرارات صندوق النقد والبنك الدوليين ، وخصخصته مزاد لبيع أراضى وأصول ومصانع للأجانب، ولا يكاد حكم مبارك يتوقف عن الفخر بالاستثمارات الأجنبية ، مع أن هذه الاستثمارات ـ فى غالبها ـ مجرد حصيلة بيع مصر للأجانب ، ولاتضيف لطاقة الإقتصاد ولا لطاقة الإنتاج ، بل تأخذ منها وتنزح عبر الحدود ، فما يميز حكم مبارك هو الولع بخدمة الأجانب ، وصيانة مصالح الأجانب فى أمريكا وإسرائيل بالذات ، ولاعبو فريق مبارك ـ مسئولوه ووزراؤه وهلم جرا ـ هم مجرد خدم فى بلاط حكم يبقى برعاية واشنطن لا برعاية الشعب المصرى ، وهم دائما يفشلون بفضل توجيهات حسنى مبارك ، بينما المنتخب الوطنى فاز بتوجيهات ودأب وعبقرية حسن شحاتة ، ولاعبوه حملوا اسم مصر لا اسم مبارك ، وفرحة المصريين التلقائية فى الشوارع كانت ترفع شعار "تحيا مصر"، ولم ترفع صورة واحدة لحسنى مبارك الذى يكرهه سواد المصريين كراهتهم لأسود الكاميرون (!).

خوف الرئيس

لا تسألني ـ من فضلك ـ عن الذى يخيف الرئيس ، إنه الشعب المصرى الذى لا يحبه الرئيس ، ويخشى أن يظهر شبحه فى أى مكان يذهب إليه ، ويفضل الإلتقاء بعينات منتقاة معقمة منه ، وفى غرف مغلقة مصفحة ، وبإجراءات مشددة تقوم بها أجهزة أمنية إن تبد لكم أسماؤها تسؤكم ، وإلى حد أصبحت معه زيارة الرئيس لأى مدينة مصرية فى مقام الكوابيس المفزعة ، وفى زيارته الأخيرة للبحيرة كان طبيعيا فرض حظر تجول على دمنهور ، ومنع المواطنين حتى من نشر الغسيل ، فأجهزة الأمن المصاحبة بدت فى حالة ذعر، وتخشى من الخطر وراء أى حجر ، وتتعامل مع الرئيس كأنه فى غرفة عناية مركزة ، وأن اقتراب مواطن منه قد يعنى خطر النقل لفيروس قاتل ، وتشعر بالرعب إن فكر أحد فى أن يتقدم للرئيس بشكوى من سوء الحال ، وتتعامل الأجهزة إياها مع ورقة الشكوى كأنها حد السكين ، وعلى نحو ما جرى قبل سنوات لمواطن بورسعيدى قتل برصاص الأمن على الفور ، وجرى تصوير حالته على أنها محاولة لإغتيال الرئيس ، وظلت بورسعيد إلى الآن تعاقب بجريرة محاولة اغتيال لم يتم ، وربما لم يفكر بها القتيل الشهيد من أصله ، وكأن عقيدة أجهزة الأمن أن كل مواطن مصرى متهم بالتخطيط لاغتيال الرئيس ، وإلى أن يثبت العكس باختفائه ، إما بعدم ظهوره أصلا على مسرح الحوادث ، أو بقتله إن ظهر بالصدفة ، وتقدم إلى مبارك عن ظن أنه الرئيس المسئول عما يجرى ، فالأجهزة فى حالة توتر ، وتشعر أنها فى مهمة صعبة تدوس على أعصابها الحساسة ، وانفلات الأعصاب بطلقات النار أرحم لديها من شبهة خطر تلحق بالوديعة الرئاسية ، واعتبارات الأمن لها الأفضلية القصوى ، تعلن حالة التأهب قبل كل زيارة للرئيس ، وتجرى

عمليات تمويه معقدة جدا ، كأن يعلن عن زيارة في موعد ، ثم يجرى التأجيل مرتين وثلاثة وعشرة ، ثم تتم الزيارة بلا إعلان ، أو بالإعلان على نحو مفاجئ تماما كأننا بصدد قرار الحرب ، وعلى نحو ما جرى في زيارة للرئيس تأجلت طويلا إلى سوهاج ، ولمجرد افتتاح محطة صرف صحى افتتحها قبل الرئيس مسئولوه لعشرات المرات ، وجرى اقتطاع مئات الأفدنة من الأراضي ، ولمجرد إقامة مدارج لطائرة الرئيس الذى يخشى عواقب الطرق الأرضية ، وتتكلف زيارته عشرات الملايين من الجنيهات ، وتتعطل مصالح الناس ، ويظل الموعودون بالزيارة في حالة النكد والغم ، وفي حالة حصار أسوأ من حصار غزة ، ثم يذهب الرئيس كما جاء، وبعد أن يقول كلاما كتبته له الأجهزة ، ويتحدث عن إنجازات جرت في خيالها ، ثم يمضى حامدا شاكرا للأجهزة أن كتبت له النجاة ، ويهرب إلى شرم الشيخ حيث شعبه الوديع من رجال البيزنس لا شعبه المخيف من سواد المصريين .

نظام لا مؤاخذة

لا تسأل عن تناقضات نظام مبارك ، فهو نظام لا مؤاخذة ، راقب - مثلا - سلوكه فى قصة قرار البرلمان الأوروبى عن انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر ، فى البداية أقام الدنيا فلم يقعدها، وتحدث عما ينقصه هو بالذات ، وأرغى وأزبد عن السيادة الوطنية، وتوالت مطولات النفاق الغبى فى صحافة أمن الدولة ، وتكاثفت سحب الكلام المعفى من جمارك العقل والضمير ، وطالب مرتزقة النظام بتلقين أوروبا درسا لا تنساه ، وقررت مجالس صفوت الشريف وفتحى سرور مقاطعة البرلمان الأوروبى ، وإلى هنا كان الأمر مثيرا للسخرية لا غير ، ووصلة رقص شرقى على الطريقة السيادية لا أكثر ، فهذا آخر نظام فى الدنيا يحق له النطق بحرف عن مبدأ السيادة الوطنية ، بل أن وجوده فى ذاته انتهاك لسيادة مصر وحقوق الشعب المصرى ، ما علينا ، المهم أنه لم تمر سوى أسابيع حتى ابتلع النظام لسانه ، وجاء رئيس البرلمان الأوروبى فى زيارة كانت مقررة بموعدها قبل الضجة المفتعلة ، ورفض بالطبع مبدأ الإعتذار عن قرار يفضح النظام المصرى ، بل قال بوضوح : أنا أتحدث باسم الأغلبية التى أصدرت القرار ، ومتفق معها نصا وحرفا ، وهو سلوك طبيعى من رئيس لبرلمان ديمقراطى منتخب حقا ، فيما التزم فتحى سرور رئيس البرلمان المصرى - المزور فى غالبه - حافة الأدب ، وشخط فى نائب قريب من أذن الرئيس ، ودافع عن استضافة رئيس البرلمان الأوروبى دون تقديم اعتذار ، وقال سرور : أن رئيس البرلمان الأوروبى لا يمكنه الإعتذار ، ولو فعلها فسوف يصبح " رئيسا ساقطا " ، هذا كلام سرور ، ولا نعرف ماذا يكون كلامه عن نفسه ، وهو رئيس لبرلمان ألغى قراره بجرة قلم ، ولم يكتف بالإعتذار عنه ، وأسقط قرار النواب الأغوات بمقاطعة

البرلمان الأوروبى ، إنها ممارسة برلمانية لا مؤاخذة ، تماما كنظامها اللامؤاخذة ، فالعين لا تعلو على الحاجب ، والنظام الذى بمد يده لأوروبا ، ويأخذ منحا تقدر بأكثر من ستمائة مليون دولار فى السنة ، نظام كهذا لا يمكن أن يواصل الشوط طويلا فى الاستعباط والاستهبال ، وفى إدعاء الشرف والحرص على السيادة الوطنية ، ولا يعنى ذلك أنه سيتوقف أو يقلل من انتهاكاته لحقوق الإنسان ، فالبرلمان الأوروبى ربما لا تعنيه حقوق الإنسان المصرى بقدر ماتعنيه حقوق إسرائيل فى مصر ، وهذه هى حقيقة الصفقة الشارحة لما جرى ، فقد امتثل النظام المصرى لمطلب ـ كان الأخير ـ فى نص قرار البرلمان الأوروبى ، ويتعلق بتشديد الرقابة على الأنفاق والحدود مع غزة الفلسطينية المحاصرة ، وشدد الحصار على الفلسطينيين كما تريد إسرائيل بالضبط ، ويطالب بعودة المراقبين الأوروبيين لمعبر رفح ، أى أنه قبل المراقبة الأوروبية لضمان حقوق إسرائيل مقابل التغاضى عن حقوق الشعب المصرى .

احتراف الرئيس

كدت أقترح على مبارك أن يترك رئاسة مصر وينتقل لرئاسة النادى الأهلى ، ثم وجدت أن القصة تنطوى على قدر لا بأس به من الإستحالة ، فرئيس النادى الأهلى يأتى بالانتخاب ، ويصعب أن يجرى تزوير انتخابات الأهلى على طريقة تزوير انتخابات الرئاسة، وفى آخر انتخابات للأهلى لم ينجح مرشح جمال مبارك فى مواجهة حسن حمدى ، وربما كان "التار البايت" هو الذى ورط الرئيس مبارك شخصيا فى مشكلة عصام الحضرى ، فقد بدا الرئيس فجأة كأنه "خالى شغل"، وكأن مصر انتهت من حل مشكلاتها ، ولم تعد من مشكلة غير تسهيل احتراف عصام الحضرى لصالح نادى "سيون" السويسرى ، وهو سلوك يصعب تفسيره باعتبارات السياسة، وإن بدا تفسيره واردا باعتبارات العائلة ، فليس لدى العائلة مشكلات المصريين المزمنة ، لا فقر ولا قهر ولا بطالة ولا عنوسة، ولا مشكلات فى الأجور ، فالدخل موفور وبالملايين ربما بالمليارات ، ولا تعانى العائلة مشكلة الغلاء ، بل الفائدة تبدو محققة للأصدقاء المليارديرات والمماليك والأغوات ، ولا تعانى مشكلة كرامة وطنية ، فالفلسطينييون ليسوا إخوتهم ولا أولاد عمهم ، وأولاد العم ـ بنسب المصالح ـ فى تل أبيب ، وطبيعى أن تقدم لهم الدعم بتصدير البترول والغاز ، وتموين الطاقة الحربية الإسرائيلية بالوقود اللازم لقتل الفلسطينيين والمصريين ، وترك سيناء فى فراغ السلاح والسيادة ، وكل شئ تمام مادامت قصور السيادة والفنادق فى شرم الشيخ كاملة العدد والأبهة ، ومادامت العائلة فى الترف فلا معنى للبحث للمصريين عن شرف ، وما دام أبناء العائلة من رجال البيزنس الغامض وحسابات البورصة ، فلا بأس من اهتمام زائد ـ وفى محله ـ ببورصة احتراف اللاعبين ، هكذا كان طبيعيا أن

تكون مشكلة احتراف الحضرى هى الشاغل الأول ، وأن يضغط الأبناء على الأب لتسهيل الصفقة السويسرية ، وتوريط مقام الرئاسة فى خلافات البيزنس الكروى ، وهكذا وجد الرئيس مبارك نفسه فى قلب مشكلة الحضرى ابن "كفر البطيخ" ، وكانت المعالجة"بطيخية " تماما ، وإلى حد أن مبارك وصف احتراف الحضرى دوليا بأنه مكسب عظيم لسمعة مصر ، وما دام الإحتراف فى الخارج مقدرا عند الرئيس إلى هذا الحد ، فلماذا لا يحترف الرئيس بنفسه فى الخارج ؟، وقد احترف فى مصر لمدة ٢٦ سنة خلع فيها جلد البلد ووبرها ، فلماذا لا يحترف الرئيس فى سويسرا مثلا ؟، تبدو المشكلة فى حاجة لتدخل من الأمم المتحدة لا من "الفيفا"، لكنها ربما لا تقدر، فالرئاسة فى سويسرا بانتخابات لا يديرها حبيب العادلى ، تماما كما أن انتخابات الأهلى لا يبدو الفوز فيها واردا للرئيس ولا لابنه ، ربما الحل : أن يحترف الرئيس كرة القدم بدلا من الإسكواش ، وأن يحصل على عقد احتراف للخارج سوف نؤيده جميعا فيه .

كارت أحمر للرئيس

ربما تكون حكاية مبارك مع عصام الحضرى واحدة من علامات النهاية ، فقد بدا الرئيس فى مكانة متواضعة قياسا لمكانة النادى الأهلى ، بدا الرئيس غاية فى الضعف ، بينما الأهلى قوة شعبية منتصرة فى صدام ضمنى على الهواء ، فقد تدخل الرئيس فى موضوع الحضرى ، وأمر إتحاد الكرة بتسهيل سفره للاحتراف فى نادى "سيون" السويسرى ، تدخل الرئيس لصالح الحضرى فى أسوأ لحظات الأخير ، فقد كان الحضرى نجما محبوبا بشدة ، وانتهى إلى مكانة أفضل حارس مرمى فى أفريقيا ، ثم كان هروبه المريب من وراء ناديه إلى ملجأ النادى السويسرى ، فانقلب التعاطف الشعبى معه إلى دهشة فكراهية مستعجلة ، انحسرت شعبيته إلى حد أن صار كالرئيس مبارك ، مجرد رجل معلق فى هواء مكروه من الغالبية العظمى ، وهنا بالضبط تدخل مبارك - بضغط النجلين - لمصلحة رفيقه الحضرى ، وانتظر البعض أن يتراجع النادى الأهلى فى غمضة عين ، وأن تسيب مفاصل حسن حمدى وأعضاء مجلس الإدارة ، وأن يقيموا حفل تكريم للحضرى الذى خان ناديهم ، لكن شيئا من ذلك لم يحدث ، وبدا النادى الأهلى فى حالة استنفار ضمنى، وفى حالة دفاع عن ميراث صالح سليم الذى جلس وساقه على الأخرى فى مباراة قديمة شهيرة حضرها مبارك ، وقرر الأهلى عقاب الحضرى بغرامة مالية مرتفعة ، وعزله عن الفريق ، وتركه كالبيت الموقوف ، وتدريبه وحده ووجهه إلى الحائط ، بدا سلوك النادى الأهلى مثيرا ، خاصة أنه ظل متصلا بعد مرور أسابيع على واقعة تدخل مبارك ، بدا الأهلى معتزا بشعبيته بين المصريين ، فوراء الأهلى ملايين من الناس ، بينما ليس وراء مبارك سوى ملايين ومليارات لذوى الأموال ، بدا الصدام فريدا بين ناد ذى

شعبية هائلة الأثر ، وبين زوال أثر حاكم نزل بمقام الرئاسة إلى نجدة لاعب هارب من فريقه ، بدا الأهلى قادرا بصراحة على لى ذراع الرئيس ، تماما كمئات الآلاف من المصريين الذين خاضوا تجارب العصيان بالاعتصام والإضراب والتظاهر ، وتتهمهم حكومة الرئيس بمحاولة لى ذراعها ، ويثبت فى كل مرة أن ذراع الحكم من قش ، وهو ما يبدو أن النادى الأهلى أدركه بالغريزة ، وبالتأثر الطبيعى بمزاج المصريين الغاضب هذه الأيام ، وبالتعامل مع تدخل الرئيس كأنه لم يكن ، وبالاستهانة بأمر رجل يتدخل فيما لا يعنيه ، صحيح أن النادى الأهلى لايمارس السياسة ، لكنه ـ على ما يبدو ـ فهم الحكاية كمسألة كرامة لجماهيره وقيادته المنتخبة ، بينما الرئيس غير منتخب بحق ، ويلعب فى السياسة بغير إذن ولا تصريح شعبى، ويشوط دائما فى " الآوت " وفوق العارضة وبخشونة فظة ، وكلها رزايا انتهت إلى ما تنتهى إليه الأخطاء فى ملاعب الكرة ، فقد أخرج الأهلى "الكارت الأحمر" للسيد الرئيس .

الفهرس

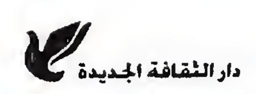
كارت أحمر للرئيس

هذا الكتاب

هل يحكم الجيش؟. هل يحكم الأخوان؟. هل يحكم جمال مبارك؟. هل من طريق لمرحلة انتقال سلمى من حكم العائلة إلى حكم الشعب؟. كلها أسئلة معلقة برسم نهاية وشيكة لنظام انتهى إلى الإفلاس التام. بنجدة الأقدار. أو بيقظة الناس. أو بالانزلاق إلى انفجار اجتماعي. وبتكلفة دم لا يريدها أحد لهذا البلد. كيف ستكون النهاية التى لا تبدو صورها فى سعة من أمرها؟. فزحمة المقادير تبدو فى سباق مع عجلة الزمن اللاهث. والعد التنازلى لنظام مبارك بدأ من زمن. مات النظام إكلينيكياً. مات النظام سياسيا. ولم يعد غير انتظار مراسم الدفن. وكل الأمل ألا تكون النهاية حريقا لبلد. فالنظام يبدو مصمما على دفن البلد فى ذات اللحظة التى يدفن فيها.

حتى تأتى اللحظة. وقد باتت أقرب من طرف الإصبع. حين تأتى اللحظة فإلى أين نذهب؟. هل إلى حريق يلتبس فيه الاحتقان الاجتماعى بالاحتقان الطائفي؟. وفى أجواء البلطجة والانفلات العام؟. أم يتدخل الجيش وتجرى مصالحة مع الأخوان على الطريقة التركية؟ز أم يكون حكم الائتلاف الوطني؟. وماذا ستفعل أمريكا وإسرائيل بالضبط؟. والعين على مصر الأسيرة فى قيد كامب ديفيد وخطابا إهدار الاستقلال الوطنى وتخريب بلد انتهى إلى بواقى فساتين فى محنة الثلاثين سنة الأخيرة.

فى الكتاب مشاهد مصر القلقة، على صفيح ساخن ، عند خط نهاية النظام.



دار الثقافة الجديدة


حصريات
مجلة
الابتسامة